مكتبة ابن عباس/ ١٨٣

مخطوطة

مخطوطة الافتتاح شرح المصباح (٤)

المؤلِّف

حسن باشا بن علاء الدين الأسود

نحو
١٨٣
الأفتاح
شرح المصباح
مصطفى بن
ابراهيم
مكتبة
ابن العباس

الافتاح شرح المصباح
مصطفى بن ابراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي أنزل من السماء الفرقان وخلق من التراب
الانسان وبعث من آل الموت بالبعث النفيس الامر السلطان والصلوة
على نبيه محمد المخصوص بالحجاج بني عدنان وعلى آله واصحابه ذوي
الاكرام والاحسان اما بعد فهذه حواشي كتبتها للمصباح
وسميتها بالافتاح بالتماس بعض الاصحاب مستفيضا بالله
الوهاب قال المصنف في صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم
اما بعد حمد الله ذي الانعام اما الكلمة فيها معنى الشرط فلذلك
ليست الفاء في جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقديره عند سيبويه
مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم حذفت الجملة الفعلية ثم ابدلت
ما فصار اما زيد منطلق ثم اعطيت الفاء الى الخبر لكرامتهم

اهولا بين حرف الشرط والجزاء لفظا فحصل لك اما ان لا فنطلق

واعلم ان يستحيل لها في الكلام على وجهين الاول ان يستحيل لها

المتكلم لتبين المجمل على طريق الاستئناف نحو جاءني الرجل لا اما زيد

فاكرمته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستحيل لها المتكلم

شارعا في كلام مستأنف من غير ان يتقدم عليها كلام اخر

وعلى الثاني قوله اما بعد فحمدي والحاصل فيه اجمال ان لها لبيان

مناب الفعل يعمل في الظرف صاحبة فان قيل لم لا يجوز ان ينتصب

بقوله اردت على معنى اردت بعد زمن الفراغ من حمد الله او بقوله

ان الحظ على معنى اردت ان الحظ بعد الفراغ من حمد الله قلت مانع

وهو ان لان ان تقطع ما بعدها عما قبلها لان محمولها

لا يتعدم عليها لاقتضاء ان صدر الكلام لا يقال منطقا ان زيدا المحمول

محمولها احق ان لا يتعدم عليها وقوله جاعل النحو في الكلام كالملح

في

في الكلام يجب جاعل على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا

لله لعدم شرطه وهو التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا لان الاضافة

فيه تقديرا لانفصال بخلاف البدل والمبدل منه فانه قبل لا

يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله لانه لو كان بدلا من الله وجب

ان يكون موصوفا بصفة لما ثبت من قاعدتهم ان النكرة اذا

ابدلت من المعرفة لا بد ان يتصف بصفة فلما لم يكن موصوفا بصفة

فظاهره انه ليس ببدل منه فاجاب عنه ان الموصوف بها محذوف

والتقدير جاعل اعني جاعل اعني عليا هذا الموصوف فنصبه على انه جاعل

الخ ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فجر بمذهب الاعتراض وشبهه

النحو بالملح حيث قال كالملح في الطعام وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو

ان استعمال النحو في الكلام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له كما ان استعمال

الملح في الطعام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له فيكون هذا الوجه شاملا

لان البدل مقصود فيلزم الاجمال والتناقض

الخلاف المقصود

للطف في المشبهة والمشبه به ومن حق وجه التشبيه كونه نشأ ملائما لهما وهذا هو

علم فمن قول من قال ان وجه التشبيه بينهما هو ان التقبيل من هذا العليم مصلح له كما

اي التقبيل الخ

اي التقبيل من العليم مصلح له لا لكثير منه لان هذا الوجه مختص بالمشبه به وهو الملك

اي المشبه به اي قول من هو اي المشبه به اي العليم

دون المشبه وهو النبي وبعد الصلوة على نبيه وهي من الله الرحمة ومن الملائكة

الاستغفار ومن الخلق مبنى الدعاء والنبي فعيل اما بمعنى الفاعل من نبأ اي اخبر وسمي

اي تخفيفا على وزن فعيل اي فاعل حال اي فاعلا حال اي فاعلا حال

الرسول به لانه مخبر من الله سبحانه وتعالى ثم خففت الهمزة بقلبها ياء ثم ادغمت فيها

اي النبي اي الرسول

واما بمعنى المفعول من النبوة وهي الارتفاع من الارض والشرف وسمي الرسول

سؤال جواب

به لانه شرف على سائر الخلق قلبت الواو ياء ثم ادغمت فيها والجمع انبياء والفرق

اي رسول

بين النبي والرسول ان النبي اعم من الرسول لان النبي يطلق على من له كتاب رباني وعلى من

اي من النبي

ليس له كتاب رباني والرسول يطلق على من له كتاب رباني فمحمد بالجر لانه عطف بيان

متعلق محذوف حصل

الضمير راجع الى الموصول

لنبيه وهو في الاصل الذي كثرت خصاله الحميدة فصار علما لغلبة الانبياء

اي بالهمز

لكثرة خصاله الحميدة فعله سيد الانام مجرور على الوصفية لمحمد واصله سويد قلبت

الواو

الواو ياء لاجتماعها مع الياء السابقة في قاعدة التصريفيين من ان الواو

والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون قلب الواو بالشم ادغمت الياء

في الياء والانام البشر والصلوة على آله اصله اهل بدليل تصغيره

اهيل قلبت الهاء الساكنة الفا ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها

مفتوحا فصار آل وقيل اصله اول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح

اي لم قال المصنف ما قبلها مع ان عامله الجار يشتغل الحكم للعامل

ما قبلها فصار آل وبعد الصلوة على اصحابه الاصحاب جمع صحب وهو

اي محمد

جمع الصحابة وهي مصدر في الاصل مثل ذيب وذياب والاضافة في قوله

مؤيدي الاسلام اضافة معنوية لان اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي

فيكون وصفا للاصحاب والمؤيد في المعنى اصله مؤيدين سقطت النون

للاضافة لئلا يلزم اجتماع الضدين وهو الاتصال والانفصال والتاء

سقطت لفظا ولكنها في الخط ثابتة لئلا يلتبس الجمع بالمفرد والفاء

اي تسقط

في قوله فان الولد الاغر جواب اما ان وهي اعني ان حرف من الحروف

فان قلت لم كسر ياء ربي مع ان حركة ما قبلها تنقل اليها كما في قوله تعالى ان ربي لسميع الدعاء قلت لانها لو كسرت لم اجتمع الكسرة ظاهرة على الياء المشددة وهو ظاهر هامش

فان ما قبلها مفتوح ولا يسمح ايضا بالضمة والفتحة

المشبهة بالفعل يسند الى الاسم منصوبا والخبر مرفوع وهما الولد والاعز

صفة للولد والجملة اعني لا زال كلاهما مسعودا اي ساقطتان جملة معترضة

لوقوعها بين اسم ان وخبرها وهو قوله اروت ان الخط والمحل لها

من الاعراب والجملة المعترضة وهي التي تتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة

تفيد معنى يتعلق بها او باحد اجزائها والجملة المعترضة ههنا لا زال كلاهما

يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة وهي اسم ان وخبرها وتفيد معنى

يتعلق باحد اجزائها وهو اسم ان والاوجه في الاعراب ان يقال

ان لا زال هنا الافعال المسندة الى الاسم مرفوع والخبر منصوب وهما

ضمير مستكن في لا زال وهو راجع الى الولد وخبر كلاهما مسعودا

بدل منه والكاف فيه يحتمل ان يكون حرفا او اسما اما ان كان حرفا

فيكون متعلقا بمحذوف تقديره كائنا كلاهما واما ان كان اسما فيكون

بمعنى مثل اي مثل كلاهما وانما قلنا والاوجه لان فيها وجها

آخر

اخره وهو ان يقال ان اسم لا زال ضمير مستكن فيه راجع الى الولد وخبر

مسعودا وكلاهما حال منه الا ان الوجه الذي ذكرناه اولا اوجه لتقدم

لزوم تقييد الدعاء بخلاف الثناء لا زال ذلك الولد الى اهل الخير موجودا

اما مجرورا بالجار مع المجرور راجعا الى اهل الخير متعلق بالموجود او لما

في قوله لما ستظهر اي ولد مختص الانتفاع عاطف بمعنى حين لا زالت

اذا دخلت على المضارع يكون جازمة ظولما تخرج واذا دخلت على

الماضي يكون ظرفا بمعنى حين واذا دخلت على غيرهما يكون بمعنى الا

نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي ان كل نفس الا عليها حافظ

وهي هنا قد دخلت على الماضي فلا جرم ان يكون ظرفا بمعنى حين

والعامل فيها اروت فان قيل لم لا يجوز ان يكون العامل فيها

ستظهر قلنا لا يجوز ان يكون ستظهر عاملا فيها لانها مضاف

اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف اليه في المضاف ولما كشف اي الولد

عنه اى عن المختص الاقتناع بحفظه اى بسبب حفظ فضلة القناع الا ترى ان الاب
اى قناعه والقناع ما تغطى به المرأة رأسها وفضلة بقيته من رأسها والحاصل قناعه
وكشف عنه بحفظه فضلة الاقتناع ربما ازالة الجهل
بكشف الولد اياها ازالة الجهل عنه لانه حجاب كفضلة القناع وحصره
اى الولد اى جهل اى فرد
اعنى الحفظ يحتمل ان يكون مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
اى حفظ
ويحتمل ان يكون مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك بتقدير الكلام
اى حفظ
وكشفا على الاول ثمنه بحفظ المختص الولد وعلى الثانى وكشف عنه بحفظ الولد
اى احاط يكون مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
المختص وكما احاط اى الولد بحفظه انه اى بمسائل المختص حفظا
احاط به الوارد الشئ يحيط به وكمال واجزاءه صباح
وهو منصوب على انه تمييز بمعنى الفاعل اى احاط حفظ بحفظه انه
وكما افتقر اى الولد حيا فيه الذى حصل فى المختص والجار مع المجرور
اى الحكم الثبت
اعنى مما النحو بيان للموصول وانه منصوب المحل على انه حال مما الكلام
اى مما الخ اى مما الخ
فاعلم ان قول المحشى الخ اى العامل فى الحال اعنى ما هو العامل فى ذى الحال اعنى ما هو على مذهب
الاكثرهم والا ينتقض بقوله تعالى وانا منها منذرون
اعلم ان عنه واحد فاعة حال والعامل
فيها كما سيجئ الكلام فيه والعامل
فيها الاكثر فى شرح التسهيل صباح
وهو الموصول او ما الضمير المستكن فى الظرف والعامل فيه اغنى ان كان
اى حال
ان كان حال مما الاسم الموصول او الظرف المستقر ان كان حالا
اى كان العامل فى الحال
مما الضمير

والماء والعلم كلاهما سببان للحيات ومما يدل على كون العلم سببا للحيات

قول النبي ﷺ من صار بالعلم حبالى بيت ابدا قوله الى بكر مجرور

على انه بدل من الاعلم قوله عبد القاهر مجرور على انه عطف بيان

له واما قوله ابو عبد الرحمن الجرجاني فمجرور على انه صفة لعبد القاهر

وعبد الرحمن مجرور على انه مضاف اليه لان ذو عا عبد القاهر بقوله سقى الله

ثراه اي ليسقى الله ثراه وهو منصوب بفعل مقدر على انه مفعول ليسقى

وبقوله وجعل الجنة اما بجعل الله الجنة مثواه اي موضع اقامته

وهو منصوب تقديرا على انه مفعول ثان لجعل ومفعوله الاول الجنة

حتى يعلق بطبعه اي بطبع الولد وقوله مما لفظه بالجر مجرور على انه

صفة لقوله مما لفظه وهو تعليل لامر الاسم الموصول اعني ما في قوله

ما يستخرجه مرفوع بالفعل على انه فاعل يعلق قوله ينابيع النحو على

مرفوع على انه فاعل بتجري لانها جمع ينبوع وهو عين الماء فان قيل

انا دخول

ان دخول حتى ممتنع على الفعل لانه من حروف الجارة وهي مختص

بالاسم فكيف دخلت عليه قلت نعم ان دخول حرف الجر ممتنع على الفعل

الا ان الفعل بعد حتى يجعل في تقدير المصدر بتقدير ان تقديره

حتى ان يعلق فحتى دخلت على الفعل الاسم تقديرا فان قيل

ان من الواجب في حتى ان يكون ما بعدها جزءا لما قبلها ليصير

قعة او ضعفا وما بعد حتى ههنا ليس بجزء لما قبلها قلت

نعم لان ما بعدها ههنا قعة الجزء لما قبلها لان العلق بالطبع

مما لوازم التلبيط فيصير قعة ههنا لان العلق بالطبع اقوى

منه وفي الشطر قوله فنظرت في مختصر ابن المظفر بمعنى الفكر لان

النظر اذا استعمل مع في يكون بمعنى الفكر ومع على يكون بمعنى الغضب ومع

الى يكون بمعنى الرؤية ومع اللام يكون بمعنى الرحمة والضمير المجرور

المتصل بالمختصر راجع الى عبد القاهر والمظفر مجرور بانه صفة

ان دخول حتى ممتنع على الفعل لانه من حروف الجارة وهي مختص

بالاسم فكيف دخلت عليه قلت نعم ان دخول حرف الجر ممتنع على الفعل

الا ان الفعل بعد حتى يجعل في تقدير المصدر بتقدير ان تقديره

حتى ان يعلق فحتى دخلت على الفعل الاسم تقديرا فان قيل

ان من الواجب في حتى ان يكون ما بعدها جزءا لما قبلها ليصير

قعة او ضعفا وما بعد حتى ههنا ليس بجزء لما قبلها قلت

نعم لان ما بعدها ههنا قعة الجزء لما قبلها لان العلق بالطبع

مما لوازم التلبيط فيصير قعة ههنا لان العلق بالطبع اقوى

منه وفي الشطر قوله فنظرت في مختصر ابن المظفر بمعنى الفكر لان

النظر اذا استعمل مع في يكون بمعنى الفكر ومع على يكون بمعنى الغضب ومع

الى يكون بمعنى الرؤية ومع اللام يكون بمعنى الرحمة والضمير المجرور

المتصل بالمختصر راجع الى عبد القاهر والمظفر مجرور بانه صفة

فان قيل ان المضبوطة لا يجوز ان يكون صفة للمختصرة لعدم شرطه وهو
التطابق بينهما لان احدهما صوف جمع والصفة لا يكون كذلك فالجواب عنه
مبني على معرفة مقدمة وهي ان الصفة اذا اسندت الى الضمير الجمع كان
حكمها حكم الفعل فكما جاز ان يقول النساء جاءت او جاءين على صورة
الجمع والواحد كذلك جاز ان يقول النساء جائنة وجائنات فاذا
عرفت تلك المقدمة عرفت الجواب عنه واما اختيار الصفة الواحد
مع ان الواحد والجمع جائز ان فلكونه اخصر من الجمع وايضا به تشاكل
ورد على قوله وروى كتبه المبسوطة وجوابه ما قالوا ان الافراد والتذكير
في قوله فوجدت للعطف على قوله فنظرت وهو معطوف على قوله
اردت اكثرها اي اكثر المختصرات تعاورها اي تداولها بين الائمة
الثماية والجمل والتتمة فوجدت بعضها يجوز ان يكون بجمع اضافة فاذا
يكون اكثرها مفعولا له والثماية والجمل والتتمة بدلا منه ويجوز ان يكون
يعني

لا تخلو اما ان تكون حال او تمييز او استثناء اعني في قوله مما الاضافة متعلق بقوله لا تخلو

فان تضمنت منها اي من الكتب الثلثة واي اعني ستضمنت موضوعا صحيحا

وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كاستللت وصار مفعوله

قوله بعد التخفيف والتنوين في قوله ونيف عما كل منها اي من الكتب

الثلثة عوض عن المضاف اليه تقديره ونيف عما كل واحد منها

واما في قوله ما تكرر فمصدرية بمعنى التكرار لا يجوز ان يكون موصولة

لئلا يلزم نفي تكرر وهو غير منفي واني قلنا ولا يجوز ولم يقل ولا يجوز

ان يكون اسما موصولة بحذف المضاف ويكون التقدير ونيف عن كل واحد

تكرار ما تكرر استثقالا للمحاذاة وهو منصوب على انه مفعول له ما نيف

او على الحال من الضمير نيف والمحاذاة هنا ليس باسم المفعول بل هو مصدر

بمعنى التكرار دون المفعول لكنه لما ذكرنا واعرب استثقالا ساعرب استثقالا

في جواز وجهي الاضافة في قوله للمحاذاة مصدر والالف واللام فيه عوض

عن المضاف اليه

عن المضاف اليه وتقديره نيف عن كل واحد منها ما تكرر لما

جعل استثقالا او حالا كونه مستثقلا لاضافة التكرار الاسم

المفعول لانه اذا كان كذلك يلزم الارتكاب على الحذف بخلاف

ما اذا كان مصدرا وانتصاب غيره خبر على الحالية مما فيه معنى التعلم

المتصل باستثقلت وهو اعني مد خبر يعمل عمل الفعل واذا كان

قوله فضلة النصيحة منصوب بالمد خبر والجار والمجرور اعني

قوله في رعاية عبارة النصيحة متعلق بقوله غيره خبر

والضمير المجرور في عليه راجع الى عبد القاهر ولم اطو

ما اي ما اترك ذكره شيئا من مسائل الكتب

الثلثة ومحل الموصول في قوله الا ما تدر او شايخ فيها بينهم وانتشر

ما منصوب على الاستثناء او على البدلية مما ذكر شيئا بحذف المضاف

ما لم اطو ذكره شيئا الا اطوي ذكر ما تدر واما مجرور على انه بدل كل من كل

ولولا ذلك لكان الحذف لكان واجب النصب على الاستثناء

قوله والذكر الذي قدرناه الخ ... لان البدل منه هو الذكر الذي حصل في قوله ... وهو عام لان ...
ثم هذا الذكر ذكر جميع المسائل الكتبة الثلاثة والبدل هو الذكر الذي قدر الشيء وهو خاص مطلقا ...
المراد من هذا الذكر ذكر مسئلة التي ندرت او ساعت فح يكون هذا البدل من قبيل بدل البعض من الكل

تقدير الكلام ولم اطوه ذكر شيء الا اطوي ذكر ما ندر والذكر
الذي قدرناه غير الذكر الحاصل في قوله ولم اطوه ذكر شيء اذ الكلام
بدلا منه ذكر شيء او عينه اذ الكلام بدل لا مستثنى فافهم او مما ساع لها
فتقدير الكلام لم اطوه ذكر شيء من مسائلها الا اطوي ذكر شيء من مسائلها التي
ندرت فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان يكون محل الموصول مجرورا بان يكون
بدلا من الضمير المتصل بالمسائل اجيب بان المعنى وكذا لا محل للموصول

قوله ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا ما كان بالزيادة حريا اما منصوب
على الاستثناء او على البدلية من شيئا والضمير المجرور المتصل بالظرف راجع
الى هذا المختصر المتقدم ذكره وكان فعل من الافعال الناقصة يستدعي
الاسم مرفوع والخبر منصوب واسمه ضمير مستتر راجع الى الموصول وخبره حريا
والجار والمجرور اعني بالزيادة متعلق بقوله حريا وترجمته اي سميته
هذا المختصر بكتاب المصباح فاشار الى وجه التسمية بقوله
يستضيء

٩

يستضيء بانواره اي بانوار هذا المختصر يعني ان تسمية هذا المختصر بكتاب المصباح
يستضيء بانوار هذا المختصر كما يستضيء بانوار المصباح ويستغني اي ينتفع
بمغانم اثاره اي اثار هذا المختصر وكثرته اي المختصر ... وجعلته مشتملا
على خمسة ابواب وجه الانحصار انا نقول ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو
من ان يكون موقوفا عليه للمباحث الاتية او لم يكن فان كان الاول فهو الباب
الاول وان كان الثاني فلا يخلو من ان يكون البحث فيه من حيث عاملية اولم
يكن فان كان الاول فلا يخلو من اما ان يكون لفظيا او معنويا فان كان لفظيا فلا يخلو
من ان يكون قياسيا او سماعيا فان كان قياسيا فهو الباب الثاني وان كان سماعية
فهو الباب الثالث وان كان معنوية فهو الباب الرابع وان كان الثاني فهو الباب
الخامس وعدها بقوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية الباب الثاني في العوامل
اللفظية القياسية الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية الباب الرابع
في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول من العربية لا فرع متعددها

شرح في بيان ما قال اولا في الاصطلاحات النحوية وهذا سؤال وجواب

ذكرنا انفا في مختصر مغلوطة فانه قبل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف يجمع

هنا فاجاب عنه بما حاصله ان ما قاله اولا فهو ان المراد من قولهم ان المصدر

لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى المغايرة اما اذا كان بمعنى المغايرة

ان المراد من هذا المصدر الذي لا يقصد به الانواع المختلفة اما اذا

قصد به الانواع فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد من هذا الانواع المختلفة

عرف بعض الكلمة بقوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة

واعني بكلمة كل لفظة لو جاءت بها يلزم الالف واللام لزم الوصف

ان اللفظ لفظة عام في زيد وعمرو او بكر او غيرها والدلالة ايضا

الصفة عامة موجودة في زيد وعمرو وبكر وغيرها فاذا قرنت الصفة

بلفظة مفرد فيختص ذلك اللفظ في زيد فلو قال لفظة دلت الالف

الى آخره

الى آخره بكلمة معناه في اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة

ليس كذلك بل كل واحد منها مفرد فكلمة فاني بكلمة كل ابدا لا الف

لان كل لا محالة الا فراد فيكون لا يحتاج معناه كل واحد من اللفظة الدالة

على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة فاستقام الكلام وقيل اعاتى بكلمة كل لانه

هذا التعريف باطل وهو لا يحصل الا بذكر الاجزاء الداخلة في الماهية

فاني بكلمة كل حتى يحيط تلك الاجزاء الداخلة فيها وهذا على عدم ورود

الاعتراض بانا نقول كلمة كل غير داخلة هو فعلها لما فيها من التعرض للافراد

الافراد وهو موقع التعريف والتعريف انما يكون للتحقيق لا للافراد

فانا قيل لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان المقصود من التعريف معرفة

قلنا انما قدم التعريف لان معرفة الحرف اقدم على معرفة الحرف بالطبع

فقدم وضعا ابقاء للموافقة بالوضع والطبع فان قيل لم قدم الكلمة

على الاعراب والبناء مع ان المقصود من الاعراب والبناء اجيب بانها عارضان

علم النحو

الاسماء كجبل الفجر الفم وواو وباء النسبة والتصغير وغير ذلك واما الثاني

اما الدالة فهي في اللغة عبارة عن ايصال الطريق بمستقيم وفي الاصطلاح فهم المعنى

من اللفظ واما الثالث اما المعنى فهو في اللغة الارادة وفي الاصطلاح حاسة شاط

واما الرابع اعني الوضع فهو في اللغة الوعد وفي الاصطلاح عبارة عما لاجله جعل

لفظ المركب بمجموع على جزء معناه وعدم دلالته عليه اما لانه لا جزء له اصلا

كو على اوله جزء لكن لا يدل على جزء المعنى المركب على اوله جزء يدل على جزء

المعنى لكن لا يدل على جزء معنى المقصود كبعد الله علما لمن سمي به رجلا اوله

جزء يدل على جزء المعنى المقصود لكن بكون دلالته بدون القصد كالحيوان

الناطق اذا كان علما لشخص انسان واما الخمس اعني الوضع فهو في اللغة

ظاهر وفي الاصطلاح فهو تخصيص الشيء بشيء مع ذكر او احد الشيء الاول

فهم من الشيء الثاني ومنهم من قال في الاحتراز اعلم ان احمص بقوله

لفظ مجرد احتراز عن الخط والاشارة والعقد واحترز بقوله الدال الاربع اشتراكه للكلمة في باقي

على الكلمة وهي مفرد او مركب والمفرد اما ان لا يتصور بعضه دالا على شيء اصلا

فيكون اسم والا فان قصد بها كلمة

اعلم ان البحث في هذا العلم موقوف على اربعة اقسام الاول في حد التعريف

وهو في اللغة اظهارها اللفظة وفي الاصطلاح جعل الدال بحيث يدل والثاني

والرابع اعني الوضع واما الاول اعني اللفظة فهو في اللغة الرمي

بقال لفظه الرحى الدقيق اذا رجيته وفي الاصطلاح هو صوت بالفمه

اما الخط فهو الكتابة المعروفة والمعارض لا يتصور بعضه دالا على شيء اصلا

كالحاء والجيم والنون والباء والتاء والثاء

اما الدالة فهي في اللغة عبارة عن ايصال الطريق بمستقيم وفي الاصطلاح فهم المعنى

من اللفظ واما الثالث اما المعنى فهو في اللغة الارادة وفي الاصطلاح حاسة شاط

واما الرابع اعني الوضع فهو في اللغة الوعد وفي الاصطلاح عبارة عما لاجله جعل

لفظ المركب بمجموع على جزء معناه وعدم دلالته عليه اما لانه لا جزء له اصلا

كو على اوله جزء لكن لا يدل على جزء المعنى المركب على اوله جزء يدل على جزء

المعنى لكن لا يدل على جزء معنى المقصود كبعد الله علما لمن سمي به رجلا اوله

جزء يدل على جزء المعنى المقصود لكن بكون دلالته بدون القصد كالحيوان

الناطق اذا كان علما لشخص انسان واما الخمس اعني الوضع فهو في اللغة

ظاهر وفي الاصطلاح فهو تخصيص الشيء بشيء مع ذكر او احد الشيء الاول

فهم من الشيء الثاني ومنهم من قال في الاحتراز اعلم ان احمص بقوله

لفظ مجرد احتراز عن الخط والاشارة والعقد واحترز بقوله الدال الاربع اشتراكه للكلمة في باقي

الاسماء

اعلم ان البحث في هذا العلم موقوف على اربعة اقسام الاول في حد التعريف

وهو في اللغة اظهارها اللفظة وفي الاصطلاح جعل الدال بحيث يدل والثاني

والرابع اعني الوضع واما الاول اعني اللفظة فهو في اللغة الرمي

بقال لفظه الرحى الدقيق اذا رجيته وفي الاصطلاح هو صوت بالفمه

كالجيم والنون والباء والتاء والثاء

وعرفه بعض النحاة بانه ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا

فيه نظر لانه يلزم منه ان يكون الحركة الاعرابية لفظا لصدقه عليها وصدقه

عليها يوجب صدق الكلمة عليها لانها احد صدق الحركة الاعرابية

حد لفظ صلت على معنى موضوع بالوضع اي الفاعلية والمفعولية والاضافة فان اجيب

عن النقض المذكور بان احد اجزاء اللفظ لفظ مستقل اشيء يتلفظ به حين الانفصال

بشيء فرد الحركة الاعرابية ليست بهذه المثابة فلا يخرج عنه كثير من

الاسماء

واحد باقي المقصود الدلالة واحد ومعنى
فان الف واللام الاربع تدل على معنى واحد لكنها
ليست بلفظ شرح

التعهد هي التحفظ والمعهود والاشارة والنقب والباب الحالة
جمع اثارة بالتحريك ما ظهر من الشيء
بخلق لغة

في الالتقاط احترز عن عهد الله على الانسان في الآية وعبد الله
اي في اللقطة

ليس كذلك لكونها حالة للمعرفات بقوله دلت على معنى مفرد بالوضع
اي اللفظة

فاحترز عنه لانها ليست بدالة على المعنى بالوضع ودخل فيه
اي تعريف الكلمة

نحو الرجل بقوله مفرد يخرج عنه لانه لا يدل على معنى مفرد بل بدل على
اي تعريف الكلمة

معنيين احدهما التعريف وثانيهما المذكورة مع الاحدية ولكن الغلط
احترز عن الذكورة الرجل الذكر في حق المرأة

العامة والدال على كل معنى بالطبع او العقل داخلة فيه وقولنا بالوضع
ناظر الى قوله دلت على معنى الخ اي تعريف

الوضع يخرج ما يكتسب للمفهوم كلا وكما يخرج الدلالة على الوجع والصوت
احترز عن دلالة الصوت على المذكر والتأنيث

على الوجع وعلى المذكر والتأنيث ليست بالوضع بل بالطبع او بالعقل
اي دلالة الصوت على الوجع

والفصل الثالث في الاشارة مع الاجوبة اعلم ان لقائل ان يقول
ان ذكر مفرد مستدرك لان الف التاء في اللفظة للوحدة يغني عن ذكر لان ذكر

مفرد

المفرد للاحتراز عن نحو الرجل وهو قد خرج بقوله لانه ليس بلفظ واحد فالجواب
اي الثاني

عنه ان يقال ان الامر ليس على ما قلت ان اللفظ الواحد صار دالا على مثل
اي على قول

الرجل لشدة اتصال الحروف بالكلام ومجاورة اللام الرجل
واحترز عن الكلام الرجل

فلو لم يقل مفرد او قال الرجل في تعريف الكلمة فلما قال مفرد خرج عنه
اي الحرف الذي هو اللام
واحترز عن الحروف الالف
اللام في الرجل
اي تعريف الكلمة

قال قبل ان ذكر التاء في اللفظة مستدرك لان ذكر المفرد يغني عن ذكر التاء في
اي عن قول

مفرد لا يكون الا مدلولا للفظ الواحد فالجواب عنه ان العبد اسمي
اي قبل
اي عبد الله

به رجل يدل على معنى مفرد وهو الشخص اسمي به مع ان اللفظ مفرد فلو لم
اي الشخص

يدخل التاء لدخل عبد الله في التعريف للكلمة فلما دخل فرج عنه
اي في التعريف الكلمة

وسأل عنه ان يسلب بان التنوين الغالب في معنى يغني عن ذكر مفرد
اي يسلب

لان التنوين فيه للوحدة فلما قال على معنى علم انه ذكر المعنى لا يكون الا واحد
اي الحق

اجاب عنه ان التنوين وان كان في معنى انما يغني عن ذكر مفرد اذا كان الواحد الاعلى
اي قال

بمعنى مفرد وليس كذلك لان الواحد عام والمفرد خاص والاصالت
اي واحد اي الاعلى معنى مفرد

للعام على الخاص
اي المفرد اي المفرد

يتعلق الا بدلت قوله فهي مبتدأ وقوله كلمة خبر المبتدأ الثاني
فالمبتدأ الثاني مع خبره جملة اسمية في محل الرفع بانه خبر للمبتدأ الاول
وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان المبتدأ اذا اتضمن معنى
الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اذا كان اسما موصولا
صلته فعل او ظرف كقوله تعالى ان الذين ينفقون اموالهم
بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحد شيئين اما بجملة كقول رجل
بالبناء على الفتح فعل ماض وفاعله ضمير وقوله كلمة مفعول به فهي كلمة مبتدأ
الكاف اسم موصوف بالفعل وانما بني على السكون لشبهه بالحرف
للحرف الاشارة من ذلك اذا قلت زيد عالم لم يلزم تلقي العلم عن غيب
واذا قلت زيد هو عالم كان بمنزلة قولك ما عالم الا زيد والبناء على الحركة
الاصل او جمعا اي جمع الكلمة كلمات وكلم وانما بني على الجمع مع انه في طبقة التصريف ايضا تصب بقي

لقوله غير مدح فقلانة النصبة واما الرفع وهم منوا بنوا ام الكلام

جمع كلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد للكلمات فقط لا للكلام

ايضا كما هو رغم المصنف انه لو كان الكلام جمعا لاثنث الضمير

العائد اليه وليس كذلك كقوله تعالى بحرفون الكلام عن

مواضعه واثنث وضعة ايضا لكنه لم يثنث كقوله تعالى

الكلم الطيب تعود الضمير عائدة الى الكلمة باعتبار لفظها صدقت الكلمة

عليه على ثلثة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها

حرف وجه الحصر اما ان يقال كل كلمة لا يخ اما ان يدل

على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول لا يخ اما ان

يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة

الفعل دال على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة

واما ان يقال كل كلمة لا يخ اما ان يكون مستقلا بمفهومها او لا الثاني هو الحرف

واما الاول فلا يخ اما ان يكون مقترنا باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني هو الاسم

والاول الفعل صح

ان يكون

ان يكون قابلة لان يطرء عليه او لا الثاني هو الفعل والاول الاسم

فان قيل لم قسم الكلام على الفعل والحرف قلت اقتصر

الكلام على المسند اذ قد يكون مسندا ومسندا اليه وغيره

لا يكون مسندا اليه فالكلام جاز ان يحدث عنه والقيد الجار

والمجرور متصل راجع الى الموصول اعلم ان الاسناد الخ هي

الاخبار والحديث لصدق الاسناد على المستكن

في الفعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث

فانها لا يصدق عليه لان لوازمها احتمال

التصديق والتكذيب وهو لا يحتمل هما اذا عرفت هذا فاعلم

فاعلم ان المصنف لو قال الكلام ما يقع مسند اليه

او في معنى المسند اليه لكان اصوب ليدخل في التعريف

الاسم المشترك في فعل الامر والنهي وتمثيل الكلام بقوله

زيد والعلم والجهل فانك تخبر عما زيد بالخروج في

قولك خرج زيد وعما العلم بالحسن في قولك العلم حسن

وعما الجهل بالقبح في قولك الجهل قبيح اشارة الى

ان الكلام ينقسم الى كلم وهو الدال على معنى غير

قائم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي كالعلم والآخر

عدمي كالجهل ثم لما علم ان من الكلم ما لا يجوز ان

يحدث عنه اردف فقال او كان الاسم في معنى ما يحدث عنه

فيكون لفظ زيد وحدث مثلا الاسمين اللازمة للظرفية كاذا واخواتها

ومتى وأخواتها اسما حيث فانك لا تحدث عنها اي عن اذا واخواتها ومتى

لزوم الظرفية اياها ظرفية اذا واخواتها ومتى وأخواتها

ومحل الاسمين اللازمة منصوب ابدا والواحد ثنى عنهما بلم

ان يكون

ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون شيء الواحد منصوبا ومرفوعا

في حالة واحدة وهو ممتنع ولكنها اسماء اذا واخواتها ومتى وأخواتها

في معنى الوقت وهو اي الوقت مما يحدث عنه اي عن الشيء

الذي يحدث عنه وفي قولك في معنى الوقت بانه معنى وفي

قولك طاب الوقت بانه طاب وفي قولك اتيتك امكان

بانه اتيت فيه وفي عدها معنى الاسماء اللازمة للظرفية

نظرا لانه غير لازمة للظرفية ويدل عليه قولهم اذا اذا

في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض

منصوب المحل لوقوع الفعل عليه ولو كان لازما للظرفية

يكون الفعل واقعا فيه لا عليه في قوله تعالى واذ قال ربك

منصوب المحل لوقوع الفعل المضمر عليه وغيره لذلك وكذا اذا من اخواتها

نظرا لانهم قالوا ان اذا في قول الشاعر وبعد عدانا لهوى نفسي

من هذا فاذا راح اصلا ب ولست برابح مجرد المحل على البدلية

من اخذ الحاف عن تعريف الاسم شرعي في بيان علامته

فقال ومن علامة اللفظية دخول الالف واللام عليه واغا

اختص دخولها بالاسم لانها بفيدان التعريف وهذا خلاف

فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له اذ وضعه

الواضع للتنكير واما قول الشاعر ويسنحج الربوع من

نا فقانه ومن حجر ياشيخة فمتعوف فلا يعد به مثالا

حاد خلو الالف واللام نحو الغلام الكريم واغا اختص دخوله

مثالين احدهما ما خذ من الفعول والآخر مما غيره ذو الفعول

ومما دخول علامة اللفظية دخول الحرف الجر واغا اختص دخول

الحرف الجر بالاسم لان اشرف وهو الجر اختص به اذ المجرور مجز

منه في المعنى لان المعنى في نحو قولك مررت بزيد مجرور به المفعل

لا يكون

لا يكون مجزا عنه اذ وضعه الواضع للاخبار عنه واغا فلعلم يختص

دخول لام به لزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو محال ومن علامة اللفظية

دخول التنوين مثال حاد خلو التنوين نحو رجل وزيد واغا اختص

دخول التنوين بالاسم لانه على ستة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير

والتنوين عوض من المضاف اليه والتنوين مقابلة والتنوين الترنم

والتنوين القالي الاربعة الاول مختص به واما التنوين التمكن فلانه

فارقا بين منصرف وغير منصرف وذلك غير متصور الا في الاسم

لان الحرف ومنعه لا يكون الا في الاسم واما التنوين التنكير فلانه

يدخل على الكلمة ليدل على تنكير ما هو صالح للتعريف وذلك لا يكون

الا في الاسم لانه ام تنكرات الفعل وعدم صلاحيته له وهذا التنوين

لا يوجد الا في اصوات وبعض الافعال واما التنوين العوض

من المضاف اليه فلانه يدل على المضاف عوض عن المضاف اليه

لها بالاسم اذا المقصود من وضعها هو تركب الاسم فر الاول والدلالة على الوقف

والثاني وهذا المعنى ليس بمخصوص به فالمراد بقوله والتنوين الاربعة

الاولة دون الآخرين فلما فرغ عن تعريف الاسم ومن علاماته شرع في الفعل

فعل الفعل جاء على قد وسوف والسين هذا التعريف باعتبار مادته واما

واما اقتصر على ذكر قد به لانه وضع لتقريب الماضي الى الحال اذ هو دخل على الماضي كما في قامت الصلوة

والتقليل الفعل اذ هو دخل على الماضي المستقبل غالبا فيلزم من ذكر قد ذكر الفعل

لاشتراك قوله الآخر الماضي والمستقبل واما وجه اقتصاص سوف والسين

بوضعها لان يستفاد منها معنى المستقبل والاستقبال

منتج الاضافة فلم يختصا الا به مثال ما دخلت عليه قد نحو قد ضرب ومثال ما دخلت عليه

سوف نحو سوف يضرب ومثال ما دخلت عليه السين نحو سيضرب قال

صاحب المقاليد واما ذكر المصنف السين معرفا لانه يجيء

للاستقبال والطلب واصالة الشيء على صفة والتحويل

والوقف بعد كما في المؤنث ويسمى بين المكث نحو سيضرب

واستجد واستجاصوه واستشرباث واكرامك فلا بد من

مزيد فيه معرفا بتعريف حد لتعيين سين الاستقبال ثم كلام مؤلف

اي الاصل

نحو يومئذ وحينئذ اذ كان للفعل فحسب وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وحذف المضاف

كذا اختصارا لطول الكلام فبقي يومئذ وحينئذ اذ كذا والفعل لا يقع مضافا حتى يدخل

حتى التنوين عوضا عن المضاف اليه واني قلنا انه لا يقع مضافا حتى يدخل التنوين

عليه لان وضعه لا يهام فلو عرف او خصص بذكر نقض الغرض فلم يقبض للتعريف

والتخصيص كذا لا يجوز اضافة للتخفيف لانه انما يحصل بحذف التنوين فحذفه اولا

يقوم مقام التنوين ولا يوجد به في الفعل ولا قائم مقامه فلم يبق للتخفيف

واما التنوين المقابلة كالتنوين الذي في مسلمات فلانه مقابل وعوضا عن التنوين

الذي في جمع المذكر السالم نحو مسلمون فلما لم يجمع الفعل لم يدخل هذا التنوين

عليه واما التنوين الترنم وهو ما يلحق مكان حرف الاطلاق الذي يقع

في آخر الابيات لحسن الانشاد وترك التغني انه التنوين وان كان فيه ايضا التفخيم

لكنه ليس فيه ما من امتداد الصوت بخلاف ما في الالف واخويها والواو والياء في

نحو قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن واصلا

عنابا

وقد فرق البعض بين السين وسوف فقال ان سوف زيادة تنفيس وتاء ضير

لا فرق السين قلت

مجرد عن دليل دمره وهذا ايضا لان الرب عبدك سيفعل وسوف

يفعل عن معنى واحد في وقت واحد فيصح بذلك توافقهما وهذه لك قوله تعالى

وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى امنوا بالله واعتصموا به

فسيدخلهم رحمة منه فانهما في الآيتين استعملا بمعنى واحد في وقت

واحد وهو يوم الجنة لكن الفرق وهو ان يقول ان السين في سوف

استعمل نظرا الى الاصل ومن استعمل السين نظرا الى الايجاز لانها

ان السين لو كان فرعا لها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا

نقول ان من الفروع ما يفوق الاصل بكثرة الاستعمال كنعم وبئس فانهما

فرعا نعم وبئس بكسر العين فانها اكثر استعمالا منهما كذا قال شهاب

الدين في شرح الرشية وما ذكره في الجزم وجه اختصاص حرف الجزم

بالفعل وهو ان اثره وهو الجزم اختص به كاختصاص اللازم بزم محة تخلف

الاثر عنه المؤثر وهو ممتنع فتارة حذف حرف الجزم نحو لم يخرج وما افصل به

الفعل المرفوع واحتراز عما لم يرفع كالمجرور والمنصوب فان الفعل المنصوب

ليس بمختص

ليس بمختص به بل يتصل به وبالحرف نحو ضربني وبالاسم ايضا نحو ضاربك وانني

عبد الله ونحو الضاربك والضاربة والجود يتصل بالفعل اصلا واما يتصل

بالحرف والاسم نحو مررت بكم وغلامكم وبالحرف لا يقوم اتصال الضمير المرفوع

ليس من خواص الاسم الفعل لانه لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره و

وبالاسم قد يتصل به نحو زيد ضارب فالملزوم

متل لان بطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم فوجب عليه ان يزيد

قيدا خر وهو البارز للاحتراز عن الضمير المرفوع المستكن في الاسم نحو

ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال الاتصال اللفوظ دون النحوي

والضمير المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به لفظا بعده في ظهوره

لان الضمير المرفوع البارز اختص باتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لاقتضاء

بالفعل شبلته اختلفه ومن قوله نحو اكرمت واكرما واكرمو الاشارة الى

ان آخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع به قد يكون ساكنا كالاول ومفتوحا

كالتاء مضمومًا كالثالث فانها تتصل به التاء نحو انت اي التي هي في الكتابة على

الوصفية للتاء واحترز بالكتابة عن التي كـ لان التي كـ لا يدل على الفعل بل يختص

بالاسم واني اختصت الكتابة بالفعل والتي كـ للاسم لان بينهما باعطاء الخفيف

وهو ان الكتابة على التقبل وهو الفعل لدلالته على الحدث والزمان والفاعل

وباعطاء التقبل وهو التي كـ على الخفيف وهو الاسم مثال ما اتصل به التاء

المثالين ح نيت الكتابة نحو نزلت وانا اوره بعد قوله نزلت ونعمت بئست

لان فيهما فعليتها ضلالة والصحيح فعليتها فاعلها ما هو من علامات الفعل

وبناء التاء نيت الكتابة للتنبيه على مذهب الاصح وله بكتابة اختلة ان

الفعل وجه الحمل على كتابة اختلة لان الفعل لا يخلو من ان يكون اضباريًا

او لم يكن فان كان الثاني فهو الامر وان كان الاول فلا يخلو من ان يكون

معناه موجودًا او لا الاول الى فتح اتفاق المضارع اه الاول المفتوح الجمع

الآخر من الثلاثي المجرد عن الزوائد وحروف العلة نحو نصر فانه من الرباعي المجرد

عنها نحو دحرج وفانه من الثلاثي المزيد فيه نحو اكرم وبسمل ان المفتوح

الآخر اعني ان كان صحيح الآخر مفتوحًا او ما وجه بناءه على الفتح مع ان

الاصل في البناء السكون فهو المشبه بالاسم بوجه ما وهو قيامه مقام بعض

فان قيل لا يجوز اضافة المسمى بالالف واللام وهيهنا كيف يجوز

قلنا ان الالف واللام في اسم الفعل

والاسم المفعول يجتنى الذكر ويجوز

اضافتهما بالالف واللام

تنزيل امكان الوجود

منزلة الوجود عند

مثال المفتوح الآخر

ورت برجل ضرب هو ورت برجل ضارب وانا وجدنا في الفتحة فهو الخفة وهو

اعني الفتح يقع آخره وآخر الاسم بعرض ما يقع عليه فوصف به وهو عند اتصال واو

نحو ضربوا الان الواو اذا كانت بعدها مضموم ابدا او ساكن ذوذ كر عند اتصال

بعض الضمائر نحو ضرب وضربا وضربوا وضرب وضربت وانا الساكنة فهو عند ذكر

واصلها يكتب

غيرا عن قوة الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة اعني الفعل وفاعله او عند الاعلال نحو

دعي ورمى واصلهما دعو ورمى قلبت الواو والياء فيهما الفا لتحركهما وانفتاح

ما قبلهما الوقف فيهما عند اتصال واو الجمع بالماضي للاخبار نحو دعوا ورموا اصلها

ودعو واورمي او حذف فيهما عند اتصال واو الجمع بالماضي للاخبار نحو دعوا ورموا اصلها

ثالثها ثبت الكتابة بالماضي المذكور نحو رمت ودعت والاصل فيهما رمو دعو

وريت قلبت الواو والياء فيهما الفا لالتقاء الكتابين

والثاني من الاثنتين الفعل ما يتعاقب اي الذي يتعاقب على اوله

احد الزوائد الاربع والياء فانما اعطيت للغائب المذكر مطلقا والجمع المؤنث

الغائبة نحو يفعلن والتاء وهي اعطيت للمخاطب المذكر والمخاطبة المؤنث

مطلقا والغائبة للمؤنث والالف فانما اعطيت للمتكلم الواحد عنكم اكان

او مؤنثا والنون وهي اعطيت لما فوقه اي فوق المتكلم الواحد عنكم اكان

او تقول نا تقول تفعل يفعل نحو وتفعلان انت او هو وافعل نحن مثال ما بقي

على اوله احد الزوايد الاربع وانما اعقبت هذه الزوايد الاربع على اول المضارع

لان الفعل لما كان صادرا عن الغائب او عن المتكلم او عن المخاطب وكان

مع غيره طلبوا ان يضعوا علامة للحاضر فيستدل بها على غيره فاختاروا لها

الواو والياء والالف لكثرة دورانها في الكلام وزادوا من بينها الياء للغائب لكونها

مزيدة وهو الغائب للمناسبة ثم زادوا الواو للمخاطب ثم قلبوا الواو

تاء في بقايا صيغ الاضمار المستعملة في كلمة واحدة دائمة تشعر بالتاء في كلمة

واحدة مما اجتمع فيه الافتقار في كلمتين نحو آدو او نغزو او بيان الاجتماع

في حالة بقاء الواو وهو ان تاء الفعل قد يقع واو فلو زيدت عليها واو اخرى

مستكرهة ابدلوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل

فيهما ورات ووجاه ثم جعلت الثانية تبعا للي طب في التاء في المضارع

لانها في الماضي جعلت تابعة له مع ان الماضي اصل وجعلها تابعة له للي طب في الفرع

اولى واحرى ولم يفرقوا بينهما بامكان التاء لعدم امكان الالف لوقوعه اولا

بخلاف الماضي فان الامكان فيه يمكن لعدمه وقوعها اولا ولا بالتحريك اضافة

ثم الفهم لزم وقوعه الالتباس بين المعلوم والمجهول ولا بالكسر لوقوع الالتباس

بلغة

بلغة آخرين وهي لغة جاءت قيدان في الفتح الالتباس ايضا بين المذكر والمؤنث

فلم لم يفرقوا فيه ايضا بان التغيير التقديري معتبر عندهم كفلك للواحد والجمع قال الله تعالى

تصيبهم فاكهون وقال الله تعالى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم

بريح طيبة في الاول اصلية كلمة تبرز وفي الثاني عارضة كلمة سقف

لانه جمع تكسير فلا بد له من تغيير ما سواء كان بزيادة كرجال في رجل او بنقص

كقرد في قرد او بتغيير هيئة كسقف فلا وجوب للاولين في فلك فتعين

الثالث وتغيير المضارع من حيث ان يجيء طب اصلا او بخلاف تاء الماضي

فبقيت على حالها ثم قصدوا بزيادة الالف للمتكلم وحده للوجهين الاولين طب

لتتوافق في اول آن واثنان ان الالف من مبادئ الكلام فناسب الالف ثم حركوها

وهو مبتدأ الخارج وتحركه هو الذي يبتدأ الكلام فناسب الالف ثم حركوها

ليتسر الابتداء بها فلم يبق من حروف المضارعة الا النون فاختاروها للمتكلم مع غيره

قصدوا الى زيادة حرف قريب منها في وجود النون في يكتب ويضرب ليصح بزيادته

لكونها علما له وخاصة وانما لم يزادوا شيئا من الحروف في الماضي مع انه قد كان اما صاد

على حد سائر الافعال او عن المخاطب او عن المتكلم وحده او عنه مع غيره لان الرفع الماضي

بعد زمان الماضي والمزية تقتضيه بعد الجر فناسب ان يعطى المتقدم للمتقدم والمتأخر

للمؤنث وإذا تحقق هذا فما قدر في قوله والياء للغائب المذكر والتاء
للمخاطب المذكر والغائبة المؤنث فمراد الصواب ان يقول والتاء الغائب
المذكر وجمع المؤنث الغائبة والتاء للمخاطب مطلقا والغائبة المؤنث
المفردة ومثناها وتسمى ما يتعاقب على اوله احد الزوائد الاربع المضارعة
قال الشهاب الدين في شرح الرشيدية واني سمعت بعض المكملين لهذه الكلمة من وجوه
الاول انها متفقان في الحركات والسكنات نحو ضارب ويضرب وهو
يتقيض بالماضي في عدد الثلاثي نحو ضرب وضارب وباقي الثلاثي نحو طلب
طلبا وهو اضرب هربا واما ادحرج كدحرجة والوجه الثاني للفعل شيوعا لكونه
صالحا للازمان الثلاثة والتقليل والتكثير كشيوع الاسم
نحو رجل وكي يختص الاسم بواحد معين بدخول الالف واللام كذلك الفعل
يختص بزمان المستقبل بدخول السين او سوف وبدخول قد
بالتقليل وهذا ايضا يتقيض بالماضي فانه يترك الاسم في الشيوع
اذا كان مجردا عن قد لانها تحتمل البعد والقرب واذا دخل عليه قد يختص
بالقرب والوجه الثالث وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما
تقول زيد ضارب فهذا ايضا متقوض بالماضي الذي يقوم مقام الاسم بلا

مانع نحو زيد ضرب كما تقول زيد ضارب والوجه الرابع وهو الم الابتداء على
كل واحد من الاسم والمضارع ويتقيض بهذا ايضا بالماضي فان اللام الواقعة بعد
لو تدخل الاسم والفعل الماضي خاصة كقوله تعالى ولو اراهم آمنوا واستعمل المتكلم
وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا والوجه الخامس ان للفعل المضارع والاسم
عند اطلاقهما يتبادر الفهم الى الاول نحو زيد يصلي وعمرو مصل قلت للخامس
وجه آخر مثل هذا الوجه وان لم يكن منه وهو ان الماضي والاسم يشتركان
في حصول مدة ومدة عليها دون المضارع وفي تاء التأنيث التي يلحقها واواخرها
دون المضارع وفي ظهور بطلان بعض الوجوه في حق المضارع الاسم لزم الاتيان
فيما بجزء ليس في الماضي وهو ان للمضارع معان تتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي
العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فاذا اشتركا في الاعراب هذا
ما ذكره ابن الحاجب في شرح التسهيل تم كلامه وهو ان المضارع مشترك
بين الحال والاستقبال فاذا دخلت عليه ان على المضارع لام الابتداء خلص للحال
ان المضارع للحال وانما قيل ان يقول ان اللام لا تخلص للحال لانه لو كان خالصا للحال
لم يتجه ان لاي شيء مع حرف الاستقبال للتنافي بينهما والتاء في بعد لانه يجاب فعل كقوله

وجه الاضافة نحو غلام زيد وعلى التوصيف نحو الرجل العالم وغيره لك كالمركب المزجي

نحو بعلبك والمركب الجاري والجري نحو ضرب زيد وقال شهاب الدين في شرح البديعية لا يقال

يازيد مركب من الواو والكاف وهو كلام فيلزم بطلان الحد لانا نقول حرف النداء نائب

مناب اعني فالتقدير وهو مركب من الفعل الذي هو والكاف كما ميز ان

الاسناد في الاعم عضربت فيحتمل الصدق والكذب كلما يحتمل الصدق فهو

خبر الانشاء فقلت لانسلم ان اعني ها يحتمل الصدق والكذب لكونه

جملة لا كلاما بعد ونشرح

منه الجملة اعني قولنا الجملة ما تضمن الخ

الكلام

والجملة عموم وخصوص مطلقا لان كل كلام جملة ولا ينعكس وكل مركب لان صلة الموصول

والمركب الاضافي صفة للنكرة وغيره لك جملة وليست بكلام فاذن بطل قول من قال ان

الكلام والجملة لفظان مترادفان والجملة اربع الاولى جملة فعلية والثانية جملة

اسمية مثالها زيد قام والثالثة جملة ظرفية والرابعة جملة شرطية ومثال الجملة

الظرفية نحو عندي مال ومثال الجملة الشرطية نحو ان تاتني اكرمك وفي عندي مال

من الجملة الظرفية سؤال وجواب وتنبيه على ما فيه فاعلم ان الصفة وجه الحد على الاربعة

هو ان المسند والمسند اليه لابد إما ان يعرض لهما ما يليق بهما صلاحية الكلمة

عليها او جملة اولا والاول الجملة الشرطية نحو ان تاتني زيد اكرمه

واما الثاني

قوله قام زيد مثال الجملة الاسمية التي يكون

فيها المسند مؤخرا عن المسند اليه تقديرا كان قام

غير مقدم وزيد مبتدا لا مؤخرا وقام وان كان

مقدما على المسند اليه الذي هو زيد لفظا

لكنه مؤخر عنه تقديرا وترتيبا فان الاصل

في الجملة الفعلية ان يكون الفعل مقدما

على الفاعل والمفعول وفي الجملة الاسمية

ان يكون المسند اليه مقدما على المسند

واما ان في خلافي اما ان يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا وتقديرا كان

او لا يكون فان كان الاول فهو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد فان كان

الثاني فلا يخ اما ان يبتدئ المسند بظرف او جار ومجرور او لا يبتدئ الاول

وهو جملة الظرفية نحو في الدار زيد او ما معمول الاول والثاني وهو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد

واني قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل هو الاصل في الاسناد والفاعل

هو الاصل في المسند اليه والمبتدأ والخبر فرعان فلهذا قدم ما هما عليها واني

قدم الاسمية [redacted]

على الظرفية لان العامل فيها مقدر بخلاف الاسمية والاصل الظهور واني قدم الظرفية

على الشرطية لان الظرفية جملة واحدة [redacted] والشرطية جملتان والواحد

مقدم على الاثنين والتنوين في قوله وكل خبر ما يبدل عن المضاف اليه تقديره

الكلام وكل واحد من الجمل الاربع تقوم مقام المفرد فكل واحد من الجمل الاربع

من الجمل الاربع الآتية اما ان يقوم مقام المفرد فلا ويكون خبرا اما في الجملة التي

تقوم مقام المفرد فهو عليه الى الكلام الاول وذلك اما في جميع الجملة مقام المفرد

مقصورا بالاستقراء في ستة مواضع احدها في خبر المبتدأ سواء كان الجملة

نحو زيد قايم ابوه او فعلية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان قطع يشترك

فعل فعلته

او ظرفية نحو زيد في المسجد والثانية نحو في الخير في باب ان نحو ان زيدا فقد او قد ذهب اخذه

او ان يقط بشكر او في السوق فمحل الاربعة فيها مرفوع لوقوعها موقع المفرد

المرفوع فقالتها في الخبر في باب كان نحو كان زيد قايم او قام ابوه او ان يقط

بشكر او عند كسرة رابعها في المفعول الثاني في باب ظننت نحو زيدا ابوه قايم

او قد قام ابوه او ان يقط بشكر او في البيت فمحلها الاربعة فيها منصوب

لوقوعها موقع المفرد المنصوب وخامسها في صفة النكرة نحو مررت برجل

صورته حسن او من صورته او ان تراه يجيء حسنة او في صفة فمحل هذه

الجمل الجملة مجرورة لوقوعها موقع المفرد المجرور في السابعة نحو الكرسي جالس

زيد وغلامه اكب او قد كب غلامه او هو ان تشأ زيط او على كتفه سيفي فمحلها

الجملة الرابعة فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب واعلم ان الى ان اداة

كان جملة فلا يخلو اما ان يكون اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية فان كانت

اسمية فالرابطة فيها اما بالواو والضمير نحو جاني زيد وغلامه راكب واما بالواو

واحده نحو جيئك والشمس طالعة واما بالضمير واحده كقولك جاني زيد كلمته قبله الى في

وان كانت فعلية فلا يخلو اما ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا فان الاول لا

يقع موقع الحال لانه طلب غير ثابت بخلاف الثاني فانه يكون ثابت لفظه وان كانت

ماضيا

ماضيا فلا يخلو اما ان يكون منفيا او مثبتا الا ان يكون في الاثبات

يجب ان يكون قد ظاهرة او مضمرة نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم

اي قد حصرت صورهم وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال

يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد حتى يتوجه الماضي منها الحال اما

اذا كان منفيا فلا يدخل عليه قد لا ظاهرة ولا مضمرة

للمنافاة بينهما وبيانه الظاهر على ما قاله الاصفهاني وقد

الماضي المثبت ان المنفي يدل على المنفي في المثبت فحسنا قال

قد وعدته يا

فالرابطة فيه اما بالواو والضمير نحو جاني زيد وقد ركب او بالواو وحدها

نحو جاني زيد وقد طلع الشمس او بالضمير وحده نحو جاني زيد قد ركب وعلى هذا

اما في منفي نحو جاني زيد وما ركب او وما طلع الشمس او ما ركب واما كان مضارعا

فلا يخلو اما ان يكون مثبتا او منفيا فان كان الاول فيها الضمير وحده او في يكفي

مضمرة بقد لمشابهة اسم الفاعل واشتمال الواو فيه نحو جاني زيد يركب واما فلما

اذا لم يكن مضارعا بقد لانه لو كان مضارعا بقد ليس الرابط الضمير وحده بل لا بد فضل

عليه الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون انى رسول الله اليكم واذ كان

الفعل المضارع منفيا بالواو او النفي نحو جاءني زيد وما يركب او بالواو وحدها

نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس او بالنفي وحده نحو جاءني زيد ما يركب واذ كان

شرطية غير لا يقع بعدها موقع الحال بل لو اريد وقوعها حال تجعلها جزءا

من خبر جاز ان يقع الحال عنه نحو جاءني زيد وهو او يشكل فقط فيكون الواقع

موقع الحال هو الجملة دون الشرطية واذ كان ظرفية فلا يخلو اما ان يكون

الظرف عاملا في اسم مقدر بعد في المفرد الممكن فيه راجع الى صاحب

الحال عنه فان كان الثاني فبقيود نحو جاءني زيد على فرسه فان

كان الاول فاما ان يخلو فيه الامر من ايثار الواو وعدمه نحو جاءني زيد

وعلى كتفي سيفا او على كتفي سيفا وسنبين ذلك ان شاء الله

جزء جملة والجزء في باب كان والمفعول الثاني في باب ظننت

ولصفة النكرة والحال لان المعنى سنبين وقوع الجمل في هذه المواضع الستة

موقع

في قولك جاءني امرأة وابنك ورأيت امرأة وابنك ومررت بامرأة وابنك

وحاصل فيه اختلاف آخر مما في قولك مامن زيد ومامن الرجل ومامن اثنين وبقوله

ليس باختلاف العوامل بل للاتفاق باختلاف العوامل اعترض عنه لا باختلاف آخر مما في قولك جاءني رجل

الساكنين وفي التعريف نظر لان ممنوع ورأيت رجلا منا ومررت برجل منا وبنحو لا يكون التعريف مانعا

التعريف غير مانع لدخول حال ليس فيه كاختلاف آخر مما في حي

وجامعا مخالفا للاصل وان يزيد قيد آخر وهو بلفظ المتكلم بالعامل احترازا

عنه فان هذه الحروف في آخرها وان كانا باختلاف العوامل الا انها ليست في لفظ المتكلم بالعامل وانما هي في غيره فعلى ان ما الواجب عليه

ان يقول لفظا او تقديرا ليخرج نحو هم ايمنى معرب بالاعراب المحلي

سهلا ورأيت سهلا ومررت بسهلا فانه يصرف على سهلا انه اختلاف آخر مما في سهلا

باختلاف العوامل وليس سهلا بمعرب لكون اختلافه محلا وانما جعل الاعراب

في آخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب يدل على احوال الذات

وقيل لا يكون في اول الكلمة لانه يلزم الابتداء بالساكن وفي الاوسط

لئلا يلتبس

لئلا يلتبس تغير الاوزان بتغير الاعراب فلم يبق الا آخر الكلمة فيكون فيه اختلاف

اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورأيت زيد ومررت

بزيد وجامعا في آخره اي الكلام الذي حصل في آخره الفا لا يظهر فيه اي في ذلك

الكلام الاعراب كما مر نحو هذا عصا ورحى فالالف الاعراب فيه غير ظاهر

نحو هذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى لعدم

قبول الالف الحركة وجامعا في آخره اي الكلام الذي ثبت في آخر ذلك الكلام

ياء مكسورا ما قبلها اي ما قبل الياء ساكنا في حالة الرفع والجر

لكون الضمة والكسرة على الياء ثقيلين وحركت آخر ذلك الكلام في حالة

النصب لخفة الفتحة عليها نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورأيت

القاضيه كما قال الله تعالى اجيبوا داعي الله وداعي اي الكلام الذي سكن

ما قبل واوه او ياءه اي سواء كانت الياء في ذلك الكلام كما هو ظاهر فيما

الكلام حكم الكلام في غير الاعراب على الآخر في الاصول التي يقول

اصولا وظنيا فعلا وان اصولا وظنيا

بالنصب ومررت به ليوافق طبقي والحاقه ما نوين للاعراب وبيانه شرع

في بيان اصل الاعراب فقال واصل الاعراب ان يكون بالحركة لكونها اخف

من الحرف واصل على الحركة ولكنه قد يكون بالحرف وذلك اما كون

الاعراب بالحرف على مواضع احدها في الاسماء الستة المتقلة حال

كونها مضافة الى غير ياء المتكلم وهي اب وابن واخ وحم وهن وفو

الضمير المؤنث لان لحم اقارب زوج المرأة فاذا اضيفت الى الاناث فيكون

المضمر مؤنثا وهذا حال تقول في الرفع جاء ابوه وفي حالة النصب رأيت اباه

وفي حالة الجر ومررت بابيه وكذلك البواقي منها يأتيه بالواو وفي حالة الرفع

بالالف وفي حالة النصب وبالياء وفي حالة الجر تشتركان الواو فيها على

حالة الرفع وتشتركان الالف فيها على حالة النصب وتشتركان الياء فيها على حالة الجر

وشرطا في كونه اعرابها بالحروف النائبة شرطا احدها ان يكون

مضافة

مضافا لانها لو لم يكن مضافة لكان معربة بالحركات يقول هذا اب ورأيت اباً

ومررت باب والثاني ان يكون الاضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى

ياء المتكلم لكانت مبنية على ما ذكرنا هم او معربة اعرابا مقدرا على ما بعض آخر

نحو جاني اب ورأيت اب ومررت باب وقائل ان يقول ان من الواجب

عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مكبرة لانها لو كانت مصغر

لكان اعرابها بالحركات تقول جاني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك

ويمكن ان يجاب عنه بان المصنف لما ذكر امثلتها مكبرة اغنى عن ان يذكرها مكبرة

وبسأل السائل ان يقول وقد قلتم من الواجب يقتضي الاستغناء

على قوله مضافة لانها امثلتها مذكورة بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر على لفظ

ابوه لتوهم انه اذا كان مضاف الى المظهر نحو جاني ابو زيد ليس حكمه كذلك

مع ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظ مكبرة لتوهم عنه ما يوهم خلاف

الواقع واعترض بعضهم الكلمات بان كون اعرابها بالحروف النائبة يحتاج

والنون او بالياء والنون وفي الجمع اما الذي يكون بالواو
والنون او بالياء والنون وقد قيد بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء
يكون اعرابه بالحركات لا بالحروف وكلامنا في الاعراب بالحروف
مثال التثنية في حالة الرفع جاءني مسلمان ومثال
الجمع في حالة الرفع جاءني مسلمون ومثال التثنية
في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال الجمع
في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال التثنية
والجمع في حالة الجر نحو مررت بمسلمين ومسلمين
واعلم ان اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد

الياء

الى شرط آخر وهو الواحة لانها لو ثبتت او حذفت لكان اعرابها كاعراب
اعلم ان يستلزم ذات اخرى كالاب والاخ
واخوك وحموك باعتبار ان الاخ لا يتحقق
ولا يستقل الا باخ واخت اخر وكذا
لا يكفف ولا يستقل الا بالابن وكذا
لا يكفف ولا يستقل الا بامرأة وزوجها
وشبهها احترز به عما لا يستلزم كالانسان
لا يكفف ولا يستقل الا بجنس وكذا
واحترز به في الاستلزام غير ما يستلزم كالحيوان
والاستلزام الذي يفهم من الاضافة
مشترك في جميع انواع الاضافة الموجودة في هذه الاسماء
هذا اذكره صاحب عقد الدرر ولكن
عبارته غير مناسب لهذا المقام وغيرت عبارته ونقلت مفهومها
بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي هي اقوى منها وحكموا بهذه الاسماء
لكونها مشابهة بالتثنية في استلزام كل منها ذاتا اخرى كالاب والاخ والابن
الجمال الاضافة ليظهر تلك الذات اللازمة فيقوى بها مع ان
صلاحية بعضها وعلى الآخر ان يقوم مقام الحركات مع عدم حرف
خبرها يكون به لامن العين واللام وبنات التثنية الذي يكون بالالف

والنون

والاعراب بالحركة والحروف فرع الاعراب بالحركات

فاعطى الفرع للفرع كما اعطى الاصل للاصل واعرب بالحروف

بعض الاعراب المتعاقب لان التثنية والجمع سنة اصول

والحروف التي تصلح لان تكون اعرابا لتثنية الواو والالف

والياء فلو جعل اعراب التثنية بها لبقي الجمع بلا اعراب

ولو جعل اعراب الجمع بها لبقي التثنية بلا اعراب

ولو جعل اعرابهما بالواو في حالة الرفع

فما استلزم كلا منهما واذا عرض كالاعراب بالحروف في مسلمون للافي واحصوا الجمع الاضافة

لبطل كل الذات الاثنين فيقع اللبس بينهما فجعلا صيغة لاحدهما وعين الاخر

ان يقع مقام الحركات ومع عدم حرف فيما يكون بدلا من التنوين واللام وتا

بينا في التثنية الذي يكون بالالف والنون او بالياء والنون في الجمع بالواو

والنون او بالياء والنون وقيد بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون الاعراب

بالحركات لا بالحروف وكلامنا في الاعراب بالحروف مثال الغيبة في حالة

الرفع نحو جائني مسلمان ومثال الجمع في حالة الرفع نحو جاءني مسلمون

ومثال التثنية في حالة النصب رايت مسلمين ومثال الجمع في حالة

النصب نحو رايت مسلمين ومثال التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت

بمسلمين ومسلمين واني كان اعرابها بالحروف لانها تنوب عما تعرب

على الواو صدرا للاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطى الفرع

للفرع كما اعطى الاصل للاصل واني تنوب بهذه الاعراب المعين لان التثنية

والجمع ستة اصول والحروف التي تصلح لان تكون اعرابا تثنية الواو

والالف والياء فلو جعل اعراب التثنية بها لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل

اعراب الجمع بها لبقي التثنية بلا اعراب ولو جعل اعرابهما

بالواو في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر لوقوع التباس
بينها الا ترى انك في حالة الاضافة في رايت زيدك لم يعلم انه مثنى او مجموع
فاضافوه الى التنوين فوزعت هذه الحروف وجعلوا اعراب المثنى بالالف
في حالة الرفع لوقوع الالف في المثنى ضمير المرفوع نحو قرءا ويقرءان
واعراب الجمع بالواو فيها لوقوع الواو فيه ضمير المرفوع نحو قرءوا ويقرءون
وجعلوا اعرابهما بالياء في حالة الجر والنصب فيهما لوقوع
بينهما بعتبي ما قبل الياء وكسر النون في التثنية ويكسر ما قبل الياء وفتح في الجمع
واضافوا ما قبل الياء في التثنية فلطلب الفتحة لكسرتها وقبله الجمع السالم بالنسبة
اليها لاقتضائه بالعقلاء الذكور ولما كسر النون فيهما فلان النون في الاصل
حركت والاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة السكون حركة بناء لحصولها
بلا عامل فاختير لها ما هو البعد لحركات وهو الكسرة وانما قلنا ان
الكسرة ابعد الحركات لان الكسرة تدخل في بعض المعربات اعني ما لا ينصرف
والمضارع بخلاف الرفع والنصب وانما قلنا ان النون في الاصل حركت لانه
من الحروف الزائدة على الكلمة الواحدة والاصل فيها السكون واما كسرة ما قبل الياء
في الجمع فلمناسبة استعمال وتقل الكسرة واما فتح النون فيه فلانها لو كسرة يلزم
في حالة الرفع

في حالة الرفع النقل من الضم الى الكسرة وفي حالة النصب والجر اجتماع الكسرتين ولو
يلزم في الاول اجتماع الضمات وفي الثاني امنى في حالة النصب والجر النقل من
الكسرة الى الضمة والتبعوا النصب الجر دون الرفع لانه الى الجر اقرب منه الى الرفع
فالحمل حالة على الاقرب اولى منه على الابعد ثم ان في كلتا حالة كونه
مضافا الى مضمر حكم كلتا اذا كان كذلك حكم المثنى يكون اعرابه بالحروف
الناقصة لشدة شبهه به لفظا لكون الف وهو لا ينفك عن
عن الاضافة فتى يتصور بتجرده التنوين ومعنى لكونه مثنى لفظي او مقابل
انه لا يضاف الا اليه فيكتسي حكم المثنى وانما خصوا الاعراب بالحروف
الناقصة لجواز اضافة الى المضمر فانه اذا كان مضافا الى الغائب فانه يغلب ان
يقع تاكيد المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا للمبتدء في الاعراب
ثم اطرد ذلك في كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يقع تاكيدا
تقول في حالة الرفع جاءني كلاهما وفي حالة النصب اكرمت كليهما
وفي حالة مررت بكليهما هذا اذا كان مضافا الى مضمر واما اذا اضيف
الى كلا الى مظهر فحكم كلا فيه حكم المقصور فتقول جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين امن في كونه الاعراب مقدرا

وانما قال لفظا لانه ليس بموافق له معنى لانه مثنى الفي بخلاف المصاحلوم

بقل لفظا لئلا ظن ان كل واحد منهما تاء وبان وقيل ان قوله لفظا

احتراز عن الخط لان الصاد لا يكتب الا بالالف لكون الالف منقلبة عن ا

الواو بلا شبهة ولا خلاف واما في انقلاب الف كلا خلاف فمن جعل

الالف منقلبة عن الواو ويكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء كان

القياس ان يكتب بالياء ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع والمثنى

والجمع كما ذكره في كون الاعراب بالحروف والثالث من المواضع

التي يستوي فيها النصب والجر جمع المؤنث السالم بالالف والتاء

واما حمل النصب فيه على الجر لان الجمع المؤنث فرع جمع المذكر ونصب جمع المذكر

نائب للجر في الكلام فجعل ههنا كذلك ليلا يلزم زيادة خربة الفرع النوع على الاصل

واما قلنا زيادة مزيد النوع ولم يقع على مزيد الفرع على الاصل لان مزيد

الفرع على الاصل غايته ان ثبت ان اعراب الجمع المؤنث بالحركات

والجمع المذكر بالحروف وقد مر ان الاصل الاعراب ان يكون بالحركات فصار

الجمع المؤنث بالالف والتاء نحو جاءني مسلمات بالرفع ورأيت مسلمات

بالجر ومررت بمسلمات بالجر ايضا والرابع من المواضع التي كان

النصب

ثم جاءني احمد بالرفع

النصب والجر فيها وبيان فيما لا ينصرف نحو رأيت احمد بالنصب

ومررت باحمد بالنصب ايضا الا ان الجر فيه تابع للنصب بخلاف غيره

لكون الاسم ممنوعا منه لشبه الفعل وجه الشبه يجيء بعده فعل كان

ممنوعا فيه اتبعوه عليه بخلاف غيره والخامس من المواضع التي

يستوي الجر والنصب فيها الضمير والاستواء في الضمير مشترك

الضمير المنصوب والمجرور في نحو المفعولية والكاف في اكرمتك مفعول

وكذا الكاف في مررت بك مفعول تقديره صحيح لان التقدير جاوزتك

والضمير في الذهر فرع على لفظا وكذا في له مع ان اللام داخل في له وكذا

الجمع من التثنية والجمع من نحو هذان الزيدان ولهما انهم ولهم قالوا

فان قيل ان استواء الجر والنصب بعده لان كلاما في الاعراب والجواب

عنه ان كلاما في استواء النصب والجر من غير النظر الى انه اعراب او مبني

هذا حاصل ما ذكره صاحب المفتاح ومن قام مقام الكاف

النون يفعلان ويفعلان بالياء في الاول والثاني وفي يفعلون

ويفعلون واما اقاموا النون فيها مقام الحركة لانه لما وجب

ان يكون هذه الافعال معربة لبقاء حروف المضارعة فيها ولم يمكن

ان يجعل فيها اللام معتقب الاعراب لان الضمائر التي بعده اوجبت كونها على وجه
واحد وانه يضاف لم يمكن جعل الضمائر من حروف الاعراب اذ هي في الحقيقة
ليست من نفس الكلمة وجب ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة فوجدنا ذلك
وبذلك حروف المد واللين لكثرة دورانها في الكلام ولا يمكن زيادتها فيها
لانها لو زيدت فيها يلزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع والياء
في الى حلب المؤنث مع لزوم التقاء الساكنين في كل واحد من الامثلة
لم اذ الزايد ليس كالاصلي فلما لم يمكن زيادتها فيها زادوا حرفا شبيها بها
وهو النون فاعلم ان النون علامة الرفع وانما جعل ثبوت النون علامة
الرفع لان الثبوت حركتها تسقط في حالة الجزم والنصب سقوط
الحركة اعني مثل سقوط الحركة من الفعل المفرد الصحيح مثال الفعل المثنى
الذي تسقط نونه في حالة النصب والجزم تحوم لن يفعلا ولن يفعلا ومثال
الفعل الجمع الذي تسقط نونه فيهما معا تحوم لن يفعلوا ولن يفعلوا
ومثال الفعل التي حلب الذي يسقط نونه فيهما معا تحوم لن تفعلي ولن
تفعلي وانما كان سقوط النون علامة الجزم والنصب لانهما موعزان
عن الرفع وسقوط موعز من الثبوت فاعطي الموخر للموخر لان المناسبة
ومن ذلك

ان ذلك اي ومن قيام الحرف مقام الحركة حروف المد واللين التي صلة
في الفعل المعتل اللام الآخر فاعلم ان حروف المد واللين تثبت
حال كونها ساكنة في حالة الرفع نحو يغزو ويرمي وادعو مثالين الاول
واو والثاني ياء وانما تسقط في حالة الجزم سقوط الحركة اعني مثل
سقوط الضمة في الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش في تحرك الواو والياء في حالة
النصب بالفتحة نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف حال كونها
ساكنة في حالة النصب مثلهما اعني مثل الواو والياء في حالة الرفع نحو لن
يخشا وانما تثبت الالف ساكنة فيها لاشتباهها اعني لاشتباه الالف
عن الحركة لانهم لو حركوها لخرج عن كونها الفا والله اعلم

فصل في بيان

الاسماء الاسماء على قربين احدهما معرب وهو اعني المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل كما ذكرنا في الفعل المقدم وثانيهما مبني وهو
اعني المبني ما كان على حركة وسكونه اعني الذي يكون حركة وسكونه لا بالعامل
اوجب ذلك كما فرغ من تقسيم الاسماء الى القسمين المذكورين
شرع في تقسيم المعرب فقال ثم المعرب على قربين الاول منصرف
وهو ما يدخله التنوين واعني بالتنوين الذي يصلح ان يدخله لالحاق النونين واعني بالدخول

نسخ

وامنع واما الكوفيون

فان قيل لم قدم المعرب على المبني
قلنا ان مفهوم الاخير يحتوي على مفهوم
المبني وهو المقدم احتوى على الاقدم

الدخول بالصلاحية ليئلا يخرج عنه بعض الاسماء المنصرفات اللازمة
النصب نحو طلحة وفاطمة وغيرهما والاسماء الداخل عليها الالف واللام نحو
النجم والصعق والثنية من نوعي المعرب غير منصوب منصرف وهو
اي غير المنصرف ما لا يدخله الا مع التنوين الذي هو للتمكن لفظا
وانما قيدنا بالتمكن لان غيره قد يدخل عليه نحو مسلمات وجوارعلى
وقولنا لفظا احترازا عن لكم اذا التنوين الذي هو للتمكن يدخل
عليه حكما ومن ثم يقال هم حواجي بيت الله بنصب البيت لان لكم
كم للفاعل لا يعمل النصب الا مع التنوين وعلم مما ذكرنا ان من الواجب
عليه ان يقيده بما قلناه فاعلم ان في امتناع الجر هذه ثلاثة اوجه الاول ان
امتناعه هنا ليس بمقصود على حدة الا ان الجر لما كان شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم بوجه ما فاجيء اياه في الاضافة اتبعوا الا اياه
في المنع وهو اصح المذهبين والثاني ان امتناعه مقصود على حدة وحجته
ان الجر اكثر من اركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل منع
التنوين الذي هو علم التمكن لفظا وهو بعض وجوه اعراب الاسم
وهو الجر اذ قلنا ان الاول اصح لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين في المنع

لما يعود في حالة الجر الا باعادة التنوين فقط اللازم ممنوع
لانه يعود فيه كقوله اعيذها بك ونفسي ان ذكره هو ليس مكررا يتضح
فالملزوم ممنوع ايضا اذ بطلان اللازم مستدع لبطلان الملزوم
وذاك راجع الى ترجيح المذهب الاول بقوله مع التنوين والقول
في بيان كون المذهب الاول اصح بانه لو لم يكن الجر تابعا للتنوين
في المنع لما اعاده واد الجر حيث امتنع الحاق التنوين بالاضافة
وهو قول الام فلما اعادوا الجر حيث امتنع الحاق التنوين بها
علم ان الجر مقصود بالمنع على حدة بل بالتبعية للتنوين وهذا
غير مستقيم لانه يجوز ان يقال ان الاسم اذا اضيف او دخله الالام
ضرع عن شبه الفعل فصار متمكنا كما هو مذهب بعضهم لدخول
ما لا يوجد في الفعل عليه فاعيد عليه ما سقط بشبهه وهو الجر دون
التنوين فلم يمكن عوده بوجود الالام او الاضافة فلا يعوده
وكان اي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا لا يقال انه لو قال
بدل قوله مفتوحا منصوبا لكان احسن اذ الفتح من القسم
البناء وكلامنا في المعرب لانا نقول الاشكال بهذا منصوب يكون

في قوة قولنا هذا مفعول لان النصب على المفعولية فلو قال هو في موضع قوله مفعولا
منصوبا لكان في قوة قولنا هو وكان في موضع لا مفعولا وهذا ممنوع اذا
الفقه في مثال احمد في قولك مررت باحمد ليست به الا على ما دل عليه الفتى
في رأيت احمد حتى يصح اطلاق النصب عليها بل هي مبنية مناسب
اضافها لعلة اوجبت ذلك واللام في قوله والاسباب اي علة المعرفة
للعهد والجامع المجموع وقيد بقوله الى تسعة وهي ان تلك التسعة التعريف
والتانيث ووزن الفعل والوصف والعدل والعجمة والتركيب مع
الاضافة والنون الزائدتان ان الف بزنتان لالف التانيث في انثى واذا
بدتان زيدتا معا وفي عدم قبول التاء وكون الزايد الاول منهما
الفا وتساوي المصدر منهما في الوزن فان سكر من سكران كحمراء
حمراء والمراد بالتعريف ههنا العلم دون غيره لان المعرف خمسة
وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام والمضاف الى احدها وقيد
بالعلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم
مبنيان وكل ما لا يصرف في المعرب فهو اما تعريف المعرف باللام والمضاف
الى احدها ففلانا اما يجعلان عين المعرف فيصرفا وفي حكم المصروف على

على اطلاق الاسم بهذين والاحسن ان يجعلا المعرف غير المصروف واذا
بطل هذه الاقسام بما سيجيء تعين المعنى من الصرف هو العلمية متى
اجتمع في الاسم سببان منها او من تلك الاسباب التسعة او تكرر
واحد منها منع الصرف او منع الاسم من الصرف وانما منع الاسم من الصرف
عند تحقق السببين لان كل واحد من تلك الاسباب التسعة فرع
الشيء فالتعريف فرع التنكير لان الاسم معرفا بعد كونه اسما والاسم
منكرا او التانيث فرع تذكير فان المجيء على الاصل العام مجردا عن الزيادة
الموانث فيه معها وما جيء معها حقه ان يكون فرعا لما يجيء بلا زيادة
بوزنها ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون
وزنه فرعا على وزن الاسم والوصف فرع على الموصوف لانه تابع له وما هو تابع
فهو فرع المتبوع والعدل فرع المعدول عنه والعجمة فرع العربي
لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على
لغتهم والتركيب فرع الافراد لانه موقوف عليه والجمع فرع
الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد واما الالف
والنون ففيه خلاف قال الكوفيون ان الالف والنون يمنعان الصرف واذا وجد سبب آخر

بالاصالة لالمضارعة فيكون فرعين على جاريتا عليه وقال البصريون

ليس لهما معنى يصيران به فرعا شئ من جهة كان علامتي التذكير

فلا يكونان فرعين على جاريتا عليه الا انهما يمنعان الاسم من

الصرف عند تحقق سبب آخر لان بهتة لا تعني التأنيث وجه

ان بهتة قد مر وقول البصريين اولى لان لهذه لكنه واما لانه

لو كان كونهما فرعين على جاريتا عليه سببا واحدا لكان ماشيت و

عنه تحقق سببا آخر غير منصرف وهو منصرف فاذا اصل في الاسم اثنان

منها يصير بهما فرعا وهو جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من وجهين

الاول ان الاسم مستغن عنه في الافادة والفعل غير مستغن عنه

فيها ولا يكون مستغنيا فهو فرع والثاني ان الفعل مشتق من

والمشتق فرع المشتق عنه فلما اشبه ما فيه سببان الفعل من وجهين

قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين وبقي له سببان او التنوين

وواحد وبكسر فيه سبب واحد فكان له اجتمع فيه سببان فمنع

الصرف واما سبب الواحد غير المتكرر فلا يمنع الصرف لان الاسم مع

الواحد مخالف بين الاصل وهو الصرف وبين الفرع وهو ترك الصرف فلم

يترجح

على جانب الاصل

يترجح ذلك جانب الفرع فحكم به الاصل لكونه اصلا اذ الاصل في الاسماء

والصرف واذا اجتمع فيه اثنان يترجح جانب الفرع على جانب الاصل

فيمنع الصرف وما وجد فيه اكثر من الاسم الذي وجد فيه منصرف فيه

احد عشر اسما منها ما لا ينصرف في حالة النكرة ولا في اعرف وهو يمنع

الصرف حال كونه صفة في الاصل بالحقيقة لا على التوهم وبهذا

القيد احترزنا عن اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فانه منصرف

لعروض الوصفية فيه واحترزنا عن مثل اصبع واحمر فانه منصرف فان

عند سيبويه لعدم تحقق كونه وصفا في الاصل والمعتبر ان يعرف

بل يقول ان صرف اربع انما هو لانتفاء شرط وزن الفعل وهو

عدم قبول التاء لكونه قابلا له لا لعروض الوصفية وجواب عنه

ان المراد من التاء التي لا يقبلها وزن الفعل هو تاء التأنيث

والتاء التي يقبلها اربع ليست تاء التأنيث بل تاء التذكير الموضوعة

لعلامة المذكر فلا يصدق ما ذكرتم فتعين انضمام العروض الوصفية

مثال الفعل صفة نحو احمر فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومثالها

فعلان الذي يجيء مؤنثه فعلى نحو سكران فانه مؤنثه سكرى

وهو غير منصرف للصفة والالف والنون واهتز بقولك الذي مؤنثه فعلى
عن فعلان الذي مؤنثه فعلانة نحو سعدان وسعدانة وعمران وعمرانة
فانه منصرف في النكرة لخروج الالف والنون عن الفرعية لالفي التانيث
بدخول التاء عليها وعن العدل كثلاث ورباع فهما عدلا عن
ثلثة ثلثة واربعة اربعة فانهما غير منصرفين في حالة التنكير للصفة
والعدل وفي اخره اي الاسم الذي حصل في اخره الف التانيث
فانه يمنع الصرف سواء كانت مقصورة او ممدودة مثال الممدودة
حمراء وصحراء ومثال المقصورة نحو حبلى وبشرى لان الفاء الالف
فيهما قامت مقام التي اي الفاعلم التانيث كما ان التاء
حاملة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبلى وبشرى
ثم ضم اليه الالف بل هي صيغة موضوعة عليه جرى وجرى تانيث اجرى
والجمع الاقصى وتقييده بالاقصى اشارة الى ان شرط الجمع الممانع من
الصرف هو الجمع مرة اخرى بجمع التكسير الذي خلا احترازا عن مثل
صواحبات يوسف فانه ليست بجمع التكسير بل جمع السالم والمراد
بالجمع الاقصى ما يكون بعد الفه حرفان متى كان اما تخفيفا كما مر
او تقديرا او هو اما بالادغام كدواب او بالحذف كجواري او تثنية
احرف او سطها ساكن نحو هند لكن نحو انا عيم وهو اس الجمع الاقصى يمنع
الصرف حالة التنكير لتكميل الجمعية وما كان على مثالها اس على مثال
اس ورواناعيم من الجموع كدار والجوار اعني مما كان بعد الف
بيان للموصول في قوله وما كان اس في الجمع الذي كان على مثالها اس ورواناعيم
بان يكون بعد الفه حرفان او بان يكون بعد الفه ثلثة احرف او سطها
مثال الجمع الذي كان على مثال اس وبان يكون بعد الفه حرفان
كما به ومثال الجمع الذي كان على مثال انا عيم بان يكون بعد الفه
ثلثة احرف او سطها ساكن نحو مصابيح فانها غير منصرفين
وان لم يتكمل فيهما الجمعية بتاء او بما يقوم مقامها من صيغ الوزن
والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسطها متحركا كان الاسم
منصرفا كصيغة واحدة وان كان الاسم منصرفا واذا كان الاوسطها ساكنا
متحركا كالاول في شبه الحرف لفظا ومعنى امالفظا فظاهر اذ هي مثل
كما به وطوعة صورة وبهما مفرد ان تخفيف واما معنى فلان
معنى الجمع كلي يقع على افراد كثيرة كما ان مفهوم المصدر كذلك وان

وان كان ثانى لاربعين بعد الف او الجمع ياء فحذفتها او الياء فى حالة
الرفع والجر وثبوت الكسرة وانثبتها او الياء فى حالة النصب بغير تنوين فتقول
فى حالة الرفع جاءنى جوار وفى حالة الجر مررت بجوار وراءى فى
حالة النصب فتقول رايت جوارى واذا اردت بعده فاعلم لان الكلام
اذا كان مشكلا يفتقر الى التامل فان ائمتنا يقولون عند عقيبه بكذا او نحوه
لان فيه تشكلا اذ جوار ينصرف فى الرفع والجر ولا ينصرف فى النصب فكان
فى الموضع موضع التامل فلهذا قال فاعلم اولا لانه لو لم يقل فاعلم يكون
جوازيا لان العرب يقوون على النصب بالالف فيقولون بعد الف جوارا على لغة
حرف اولها فحل قحج عج قال فالا ينصرف فيكون كعصا قلة
فلما قال فاعلم وقف عنده اخرج يقف على ياء جوار اعلم ان اصل جوار
فى حالة الرفع عند الاخفش بالتنوين اذ الاصل فى الاسماء الصرف
ومنعها بحصول السبب عارضة فلما كانت الضمة على الياء ثقيلة
حذفت فالتقى ساكنان الاول منهما التنوين والثانى الياء فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين قالوا اذا كانت عارضة فى مثل
اقصى الجمع لكونه على وزنه لسببٍ واحدٍ وبيانه فى السلام والكلام
وينصرف

وينصرف واما حالة الجر فالياء فيه اعلت فتحذف اعلت فتحذف ما اعل فى حالة الرفع هذا
عند الاخفش واما عند سيبويه فان اصل جوار فى حالة الرفع
جاءنى جوار بغير تنوين لانه غير منصرف عنده ثم حذفت الضمة
لكونها ثقيلت على الياء فبقيت الياء ساكنة وما قبلها مكسورة
اذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها لا تكتب بالكسرة نحو الليل
اذا اليسر والكبير المتعال استحسنوا حذف الياء فى الجمع لكونه ثقيلا
بالنسبة الى المفرد فبقى جوار والتنوين فيه عند سيبويه عوض
عن الكسرة وقبل عن الياء المحذوفة الاولى لان حذف الياء لوجود
التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها لم تحذف الا بعد وجوده وانما
يكون الشىء عوضا عن الشىء بعد ثبوته حذف بقيته واما فى حالة النصب
فبالانفتاح غير منصرف ولو قيل فى حالة الجر مررت بجوارى بالفتحة
لكان اوجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء وستة من
امثلة لا ينصرف حالة التعريف وهى الاسم الاعجمى العلم مثاله بخوابرا
ابراهيم واسمعيل فانهما غير منصرفين للعلمية والعجمة فاذا نكرتهما بان
سميت بهما شيئا صار منصرفا لبقائهما بلا سبب لان العلمية
زالت

شرط في الجمع وان سميت بنحو بجام او فرند رجلا صرفته لان الجمع
النكرة غير مؤثرة في منع الصرف لكونها معتزجة بكلامهم وهو قبول التنوين
وحرف التعريف والاضافة والنقص من تلك الستة التي تمنع الصرف
في حالة التعريف ما في آخره الف ونون زيدتا معا
مثال كعثمان وسبحان فانهما لا ينصرفان للعلمية وللالف والنون
المزيدتين فان نكرتهما صرفتهما لبقائهما بلا سبب اذا العلمية شرط
في منعهما اذا كانا في اسم ولك ان تسأل بان يقول ان المثنى
والالف والنون مزيدتان مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه
بان يقال ان المراد من الالف والنون المتلازمتان بحيث
لا ينفك احدهما عن الآخر بوجه بخلاف الالف والنون في المثنى
فانهما ليستا كذلك لانفكاك النون عن الالف عند الاضافة
والالف عن النون في حالة الجر والنصب والثالث من تلك الستة
الصفة الاسم من الصرف ما فيه وزن الفعل مثاله كاحمد ويزيد
وبشر فانها غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل اعلم ان وزن
الفعل

الفعل انما يمنع الاسم من الصرف عند تحقق سبب آخر شرطين احدهما
عدم قبول الصرف بعمل والثاني ان يختص بالفعل وكهذا الصرف
وهو ستة والربع من تلك الستة التي تمنع الاسم من الصرف حالة التنوين
المعدول مثال كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل وانما
قال عدل لان عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين
عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا
للنكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمر وزفر وان في قولك ربما
الظلامة منه النوفل انه فر فانه صفة كذا فر وليس بمعدول
فلو سميت برجل صرفته وعلم اذهب في هذا الى انه لم يوجد
الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عالم
معرفة وكذا قال صاحب الصمدية في هذا المقام وكل من
تلك الستة التي لا ينصرف في حالة التعريف اما مؤنث لفظا
مثاله كطلحة وسلمة فانهما مشتقتان من الطلح للعلمية والتأنيث
لفظا واعلم ان العلمية شرط فيه الا يكن علما كان
في معرض الزوال فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر في هذا الباب

هو الازم ولهذا حرف تاء تأنيث في قولنا مريت بامرأة حائضة مع تحقق
الوصف والتأنيث وفي ايراده سلمى نظر لان البحث فيما كان
غير منصرف في حالة التعريف لا في حالة التنكير وهي غير منصرفة
فيهما معا كما عرفت وقد وقع في بعض النسخ وسلمى وهي سلمى
مستقيم سلمى كان تصحيفا عن الكاتب او اعوانه مفتاح
مثاله كعاد وزينب فانها لا ينصرف فان للعلمية والتأنيث
معنى واعلم ان العلمية فيه مشروطة ايضا لانه لو لم يكن
علما لم يكن غير منصرف ولهذا كان جرح في قولنا مررت بامرأة جرح منصرف
مع ان فيه التأنيث معنى والصفة وان كل من تلك الاسماء
الستة التي تكون غير منصرف بحالة التعريف الاسمان اللذان
جعلا اسما واحدا مثالهما معدي كرب وبعلبك فانهما
ممتنعان من الصرف للعلمية والتركيب فاذا نكرت فانك تزيل احد
السببين فان قيل فكان الواجب عليه ان يقول اذا لم ينصرف
الثاني وهو غني للصرف دلا ان يقول انه صوت ينجر جر غسلين
سيبويه فان كل واحد منهما سمي جعلا اسما واحدا فاذا
سميت

للوصف ووزن الفعل فلما سمي به كان الوصف زائلا فاذا انكر
اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف واما عند الاخفش فانه
منصرف في النكرة وحجته ان الوصفية الاصلية قد زالت بالعلمية و
بالتنكير فبقي على سبب واحد فيلزم عليه انصراف افعل منك اذا انكر
بعد العلمية مع انه غير منصرف عندنا وظاهر من ذلك ان الاستثناء
على قوله سيبويه لا على قول الاخفش وكذا ما فيه الف التأنيث
مقصورة كانت او ممدودة نحو صبلى وسترى وسلمى وحمراء
وصحراء كل ذلك غير منصرف في النكرة ايضا كما مر وكذا فعلان الذي مؤنثه
فعلى اذا كان غير منصرف في النكرة ايضا لما مر ان عدم الانصراف
في اول الاحوال للالف والنون للزيدتين باعتبار الصفة الاصلية
عند التنكير واذا استحقت به لم ينصرف ايضا للتعريف والالف والنون
فاذا نكرته زالت العلمية وعاد الوصفية الذي ثبت له من منع الصرف
نحو سكران وسكرى عند سيبويه واما عند الاخفش فانه منصرف
في النكرة لي انصرف اصرفيا عنده واما الجمع الاخفش نحو ساجد فانه
اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه مساجد الاجمع المعرفة حيث لم يكن له نظير
في الاحاد

في الاحاد فاذا نكرة لم ينصرف ايضا في قول الاخفش كما ينصرف نحو اذا
في قوله بعد التنكير اذا الف به بالاجمع بمنزلة سبيين واذا كان الامر
على ما قلنا يجب ان لا ينصرف بعد التنكير على مذهبه ايضا لان التنكير لا يزيل
شابهة الاجمع وان جعلت شابهة الاجمع سببا واحدا والتعريف
سببا آخر يكون انصرافه على مذهب الاخفش واجبا بعد التنكير
لزول احد السببين بالتنكير كما في نحو اذا واما عند سيبويه فبقوله
الى اصله والثلاثي الكعين الاوسط ان الثلاثي الذي سكن اوسطه
يجوز فيه الصرف تركه نحو هند ودعد ونوح ولوط
اما جواز ترك الصرف فلوجود السببين المانعين من الصرف
واما جواز الصرف فلمعادته سكون الاوسط احد السببين
فبقي على سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف الا ان الانصراف
اولى من تركه بدليل وقوعه منصرفا في قوله تعالى كذبت
قوم نوح المرسلين بالتنوين وقوله تعالى جاءت رسلنا لوطا
ولما فيه سبب ثالث كالوجود في اسم البلدين فانه لم ينصرف البتة
لوجوده الاسباب ولا يجوز فيه الصرف بالاجماع لانه ليقاء السببين على تقدير

وكذا الثاني المتحرك للاوسط نحو سقرجم اذا لم يصرف البتة وان لم يتحقق
فيه الاسباب والفاء في قوله فان حكمي للتعليل اي لان حكمه حكم الرباعي كسعاد
وزينب لتنزل حركة الاوسط منزلة حرف الرابع دالة على تنزلها منزلته
الرابع انهم قالوا في النسبة الى جعلي جعلي وجعلوي بالحذف في الاول
والقلب في الثاني ولم يقولوا في مثل ضبارن نحو ضبار ضبارني ولم يقولوا
ضبارو لاجل وقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى وهي
اسم ناقة سريعة السير بمنزلة ضبارى في عدم جواز القلب وان كان
الالف رابعة لتنزل حركة الاوسط منزلة حرف الرابع حتى كان الالف
وقعت خامسة فلذلك قالوا في سترجم ودرنبب
فلم يحركوا نحو حذام وقطام من فعال التي عدلت عن فاعلة فيه
مذهبان الاول الاعراب مع منع الصرف لان فيه علتين عدل اه
وتأنيثا وانما قلنا انه معدول لكونها اسم حذام معدولة عن حازمة
هذا مذهب بني تميم والمذهب الآخر البناء على الكسر تشبيها له
بفعال الواقعة موقع المبني نحو حذام كنزال في اللقاء والسكنات
وهو وقع موقع المبني هذا مذهب الجلي زيدن ورشا الى ترجيح
المذهب

الا الحذف و
ولم يجوزوا

المذهب الثاني يقوله وعليه ان على الكسر قوله ان قول الشاعر وهو
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام حيث
بنى حذام على الكسر لكونها جاعلا للفعل في العهد ضعين وكذا بنى
على الكسر فعال التي تختص بالمؤنث نحو يا لكاع ويا خباث
تشبيها لها بفعال التي وقعت موقع المبني فان قيل ان قوله
تختص بنداء المؤنث يقتضي ان لا يوجد في غير النداء الا انه موجود
في نحو يا في قوله تعالى يا ويلتى ءألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخا
لكاع واجاب عنه بانه شاذ لا يعتد به وكذا بنى على الكسر فعال التي بمعنى
الفعل امر الامر فيها نحو نزال ودراك فانها بمعنى انزل وادرك
اما بناؤها على الكسر فلوقوعها موقع المبني واما البناء على الكسر دون
الاصل فلمشابهتها السكون فعلل بهما معا من اجتماع الكسرتين
وفعال هذه قياسية في كل فعل ثلاثي معدى سموعية
عند غيرها وكل حال لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام
اجر بالكسر واما اجراره بها عند الاضافة او دخول الالف واللام
عليه على مذهب من يقول ان المضاف في باب منع الصرف منع التنوين

اول حلم مهم در

اول حلم مهم در

واستماع الجر بالتبعية فلان التنوين اذا لم يتصور سقوطه قبل ثبوته
فلا يتصور سقوط التابع وهو الجر واما الايراد بما عند كل واحد منهما
منهما على من يقول ان المقصود في باب ما لا ينصرف منع الجر ايضا
فلان الاسم اذا اضيف او دخله الالف واللام فرح الاسم عن شبه
الفعل لدخول ما لا يوجد في الفعل فاعيد اليه ما منع منه بمنعه
وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده لعدم امكان اعادته الا
بالاضافة او بالالف واللام لما مر فيهما واما قال الجزولي لم يقل
انصرف لان في الجر اره ليس خلاف واني هو في انصرافه قال بعضهم
انه منصرف مطلق لانه حمله على ما هو من خواص الاسم
فرجع عن مشابهة الفعل فرجع الى اصله فانصرف لذلك وقال
الآخرون انه غير منصرف مطلقا عملا بالعلتين والحق في ذلك
التفصيل وهو ان يقال ان احد السببين ان كان
زايلا بالاضافة او بدخول الالف واللام كان الاسم منصرفا كما مر
وان لم يزل كان غير منصرف فاكتب جدواجر وسكره ان صفة عملا
بالعلتين تقول عنده دخول الالف واللام عليه مر بالاعمر والاحمر

وعند

واعند الاضافة مررت بكم وبعثمانا ولو قدم مثال الاضافة
على مثال ما دخلت عليه الالف واللام لكان اقرب نظرا الى اللفظ
واشهر ترتيبا وكما فرغ عن بحث المعرب شرع في المبني فقال المبني
عارضان احدهما لازم والثاني عارض فاللازم ما يكون المبني اللازم
ما يتضمن معنى الحرف كاين فانه متضمن بمعنى الاستفهام او قد
اين زيد في قوة قولنا ابفي السوق ام في المسجد ام في الدار ام في
غيرها او بمعنى الجزاء اذ قولنا اين تجلس اجلس في قوة
قولنا ان تجلس في الدار اجلس في الدار وان تجلس في المسجد اجلس فيه
وهو نوع من الشرط
وغيره ذلك وكذا متى فانه متضمن بحرف الاستفهام او بحرف الشرط
ايضا لانك اذا قلت متى التقاك فكانك قلت اليوم ام غدا ام
بعد غد او اذا قلت متى تخرج اخرج فمعناه ان تخرج اليوم اخرج
اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وغيره ذلك وكذلك كيف الا انه
متضمن بمعنى الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام
سقيم او بمعنى الجزاء مما يشبهه ذلك اي بحرف كالذي والتي
وغيره ذلك مما يشابه الحرف في شبه الموصولات به في الافتقار الى

هذا الكتاب

ببنى بناء عارضتا بناءه كاف الخطاب من حيث الافراد والتذكير

واما بناؤها على الحركة فلتوافق الحركة التي هي عارضة اذ الاصل

في البناء على السكون واما على الضم فليكون حركة البنائية في

حركة الاعرابية وهي الفتح والكسر في نحو بحبذا الله وبالذي هو

احضر زيدا بمعزل عن المضاف والمضاف اليه نحو يا عبد الله

وياخيرا من زيد ويا طالعا جبلا فانها تخالف تينك في البناء لعدم ان يائه

لكاف الخطاب من حيث الافراد وبالمعرفة عن المضاف اليه

النكرة كقولك الاعمى يا رجلا خذ بيدي لانه غير مبني لعدم ان يائه

قصة كقصد الاعمى الاعمى من قول البصير يا رجل فانه معرفة بالله او مبني على الضم فقط بازيد

لكاف للخطاب من حيث التعريف والثالث من المبني العارض

النكرة المقصودة التي هي لا التي لنفي الجنس مثل لا رجل في

الدار وانما بني لتضمنه معنى في اذ قولنا لا رجل في الدار مبني على

سؤال سائل فقال هل من رجل في الدار فيكون اصل الجواب

لا من رجل في الدار فحذف من [redacted] بمعنى النكرة و

واعتماد على العلم به عاد وانما بناؤها على حركة فلان تركها على

على الفتح فلما سبته عمل لان عملها النصب لكونها مشبهة بـ على

على ان مر

والفرق من جهة المعنى بين الفتح والنصب ان الفتح يستعمل في النفيات والنصب يستعمل في الموجبات

ان والفرق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ واحتزازه

النكرة عن المعرفة فانها ليست بمبنية لانها ليست باسم جنس وعلمها

مخصوص به وبالمعرفة عن المضاف والشبيهة بها فانها غير

مبنيين وان دخل لا المذكورة عليها لان البناء بناء التركيب

من كلمتين فلا تركيب اكثر من كلمتين والرابع من المبني

العارض للمركب والمراد بالمركب ههنا ما هو مركب من اسمين

تانيهما متضمن معنى حرف او اسما غير متمكن بالمتمكن المضاف نحو

في سقوط النون بدليل اوره تمشك بقوله نحو خمسة عشر

اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة

واما بناء الجزء الثاني فلكونه متضمنا للواو لان اصل قولك خمسة عشر خمسة

وعشرة وعدل عن اثباته للتخفيف واما بناء الجزء الاول معا على

الفتح اما الاول فلان الثاني منه فتح بناء على بناء الثابت من

حيث الزيادة فلما ان حكم الثاني جعل بناء الثابت يكون مفتوحا

ابدا لذلك يكون حاصل ان بناء به مفتوحا واما الثاني فلما

سبقه فتحة من اسمين احترازا عن مثل سيبويه فان بناء الجزء

الثاني

لان بناءه على فتح لاجل التركيب واذا كان

مبنيا يلزم ان يكون التركيب المتضمن من كلمتين

وتكون من غير كلمة واحدة والمضاف والمضاف

اليه واحد لفظا واذا لم يكن مبنيا كان

التركيب من كلمتين وهو المضاف والمضاف اليه

لانه لا يكون منهما شيء جاء له

ولما على الاستفهام على النفي من حيث

انها للتحقيق لان الاستفهام

النفي الى ان التحقيق

النقيض على النقيض

الاول منه لا الثاني على احد المذهبين وقولنا ثانيهما متضمن ٥

للحرف احتراز عن نحو بعلبك فانه مركب من اسمين والجزء الاول منه

جنسي لا الثاني على احد المذهبين لعدم تضمن الثاني معنى لا في وقولنا

واولهما غير مضارع بالمثنى المضاف في سقوط النون احتراز

عن مثل اثنى عشر فانه مركب من اسمين ثانيهما متضمن بمعنى

الحرف والجزء الاول منه مضارع بالمثنى المضاف في سقوط

النون لا الاضافة لكن الاضافة لما امتنع

المنع العارض كانت بمنزلة ما حذف منه المضاف اليه والى

شيء ذلك ذهب الاخفش في احد قوليه في نحو ضربي زيد

واما بناؤه على الكسر فلمرادفة الضم فلكونه مخرجا

لالتقاء الساكنين وهو الضم او ليكون حركة البناء به في لغة

الاعرابية وهي الفتح والكسر لحمدا بنيت قبيلة لكل من قبيلة ذكر

هذا على تقدير ان يكون المحذوف منه منويا اما اذا لم يكن منويا

فيكون معربا كقوله فيغ الى الشراب وكنت قبلا الحاة

اغص بالماء الفرات وهو اي حاذف عنه المضاف اليه قبل وبعد

وفوق

حاذف

فان قيل لم يبن المثنى المضاف
قلت لان الاضافة تمنع البناء
لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين
والتنوين لكونه على التمكن فلا
يجتمع مع البناء فلذلك لم يبن
المثنى به بالمعنى المضاف في سقوط
النون للاضافة

٤٦

وفوق وتحت بالرفع قاطبة وكذا باقي الجهات الست وهي امامك الست

امام وخلف وعن يمين ويسار تقول عند عدم حذف المضاف اليه جلست زيد

قبل زيد بالجر ثم تترك الاضافة وهي منصوبة بقولك تركت

وفاعله ضمير المخاطب وتنوينها اي تنوين الاضافة والضمير البارز المتصل

منصوب المحل على المفعولية لتنوين وفاعله ضمير المخاطب المصل

ايضا تقول اذا حذف منه المضاف اليه جلست من قبل وقبل

ومن بعد مبنيين على الضم وسيتم بيانه اي قبل وبعد وفوق

وتحت وباقي الجهات الست غايات نحو الان نصطحب

بالالف والتاء محمول على الجمع في صدر الكلام بسبب التسمية

بالغايات على معنى ان غايات المضاف اي تمام المضاف

بالمضاف اليه فلا انقطع المضاف اليه صنيعة اي عمل

قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست احرى اي

قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست حدودا

اي نهاية

ينتهي الكلام عندها اي عند ذلك الحد ودونها فرغ من المبنيي

اللازم والعارض من الاسماء شرع في المبني اللازم والعارض
في الافعال فقال المبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام
مع الكلام في بنائهما قد سبق واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه
معرب مجزوم اجماعا والمبني العارض من الافعال المضارع لانه
مطلق بناؤه اذا اتصل به اي بالمضارع نون ضمير جماعة النساء
غائبة كانت او مخاطبة او اذا اتصل به نون تاكيد مخففة كانت او
مثقلة وقوله يفعلن بالياء والتاء مثال المضارع الذي
اتصل به نون ضمير جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة وقوله
يفعلن بالتشديد والتخفيف مثال المضارع الذي اتصل به
نون تاكيد مطلق وانما كان بناؤه عند اتصالها عارضا لانه
معرب بدونها فسبب البناء وجد البناء قد فر وانما
بناؤه عند اتصال النون المذكورة فلانه يوجب سكون ما قبله
[illegible] بمنزلة الجزئية مما يتصل به فيتعذر الاعراب اذ الاعراب لا
يقع في وسط الكلمة فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا
فالجواب

فالجواب ان الاعراب التقديري انما يكون في المعربات والاصل
في الافعال البناء ووجه الفرق لبنائه عند اتصال النون [illegible] الاشعار
بان الاصل في الافعال المضارعة البناء [illegible]
بناؤه عند اتصال النون التاكيد مطلقا [illegible]
بعلبك في المركب وبني على الفتح للخفة كما بني [illegible]
عند اتصال نون النساء [illegible] فلا يخفى [illegible]
ما قبل النون او نفس النون ولا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول
فلامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة واما الى الثاني فلكونه
اسمها جرى الاعراب على ما اشبه التنوين وهو النون واما الحرف
فلا يكون مبناها اي الحرف الا لازما وانما كان بناؤه لازما
لانه لا حظ لها اي للحرف من الاعراب واعلم ان بعض الكلمات بحر
الكلمات لما مر في قوله ويسمى غايات [illegible] من الكلمات
ما يعمل ويعمل فيه الاول بصيغة المعلوم والثاني بصيغة المجهول
مثاله كعامة الاسماء المتمكنة نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمضاف والاسم التام فانها تعمل وتعمل غيرها في نحو تعجبت

وزيد افصار يا غلامه عمرا او مضروبا غلامه فضار يا زيد او مضروبا عمرو او مضروبا غلامه ان للفعل

وهي عاملان في غلامه نحو مررت برجل حسن وجهه ورايت غلام زيد

وحصل في عشرون وهي أحد هذه الثلثة ايضا عامل ومعمول والفعل

المضارع هو الفعل على انه معطوف على قوله كعامة الاسماء نحو لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل في زيد واضربا

عن الماضي لانه لا يعمل فيه وفي اسم من تلك الكلمات ما يعمل لانه

يعمل فيه فانثبت بطريق المعلوم والمنفي بطريق المجهول مثال

هذا القسم كما حروف العاملة في الاسماء والافعال نحو من زيد وان

تضرب اضرب فان من وان عاملان في زيد وتضرب اضرب وهي عاملة

معمولين لشيء والفعل المضارع هو الفعل ايضا لانه معطوف على

قوله كما حروف العاملة نحو ضرب زيد فان ضرب عامل في زيد ولا يعمل فيه اضرب

والخبر بالماضي عن المضارع فانه يعمل ويعمل فيه كما مر من قبل

هذا والامر بغير اللام هو الامر ايضا نحو اضرب زيدا فان اضرب يعمل في زيدا

ولا يعمل فيه واضرب بغير اللام عن الامر باللام فانه مضروب بالاسماء

المتضمنة بمعنى هو الاسماء نحو ... اصلي وهو يخرج فانهما

ما يعملا

بعملان ولا يعمل فيهما اقول قوله غير ان فانه مضروب اسم الا ايا استثناء

من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى احرف اسم الاسماء المتضمنة بمعنى ان يعمل

ولا يعمل فيها الا ايا فانه يعمل ويعمل فيه كقولك لقيت اياك فانه عوامل

الاسماء الجنس فان ايا جارة لكنه عواما ايا بيانية وانه عوامل صيغة ايا

ولم يلزم الدور لاختلاف معمولها وقد قيل ان قوله غير ان

استثناء من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان اسم الاسماء المتضمنة

بمعنى ان يلزم المضارع وقد بينت تضمن احرف الا ايا فانه ليس بين

وان تضمن معنى الحرف اعلم اذ ان بيان ان الاصل في الاسماء الاعراب

كي انهم يبنون المضارع اذا اتصلت به نون جماعة النساء مطلقا

نحو يفعلن وتفعلن كذلك لان الاصل في الفعل

المضارع البناء لدخول على نظيرها او نقيضها وهما حرفا

وكل من ان من تلك الكلمات ما لا يعمل ولا يعمل فيه الاول على صيغة

المعلوم والثاني على صيغة المجهول مثال هذا القسم كغير العوامل

من الحروف مثل حروف العطف والاستفهام والمضمرات ونحوها

كالاسماء الاشارات اعلم ان قوله والمضمرات معطوف على غير العوامل

فهما لا يختص بمادة دون مادة واما بيان الثاني فهو ان غير المطرد عبارة
عما يكون مخصوصا بشيء دون شيء والجزئي ما يمنع نفس تصوره عن
وقوع الشركة فيه فان نفس تصوره يمنع عن وقوع الشركة فيكون ه
غير المطرد بمثابة الجزئي لان كلا منهما يختص بشيء دون شيء واذا
تحقق هذا فاعلم ان الكلي يكون كثيره مقدما على الجزئي لكونه جزءا من الجزئي
غالبا والجزء مقدم على الكل فاذا كان الكل مقدما على الجزئي يكون
ما هو بمثابة الكلي مقدما على ما هو بمثابة الجزئي وبهذا يعلم ان قولنا دلالة
الفعل فيها ان من الثلاثية وهو ان الفعل اصل في العمل لانه اقوى
الانواع لكونه تاما وشبرا لانه ما من فعل الا وهو عامل بخلاف
الاسم والحرف ولكونه اكثر فائدة لدلالته على الزمان والحدث
وضعا بخلاف غيره فهما اي جملتها اي جملة الثلاثية سبعة الاول الفعل
على الاطلاق الذي متعد بالحال او الاستقبال والثاني سهم الفاعل
والثالث سهم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس للمصدر
والسادس المضاف والسابع الاسم التام وضبط ان يقال ان
العامل اما ان يكون عاملا بالاصالة او لا الاول الفعل واما
الثاني

الثاني فلا يخلو اما ان يكون مشتقا منه او لا الاول للمصدر وان كان الثاني فلا يخلو اما
اما ان يقع عليه الفعل او لا فان كان الاول فهو الاسم المفعول وان كان
الثاني فلا يخلو اما ان يجري على فعله او لا فان كان الاول فهو سهم الفاعل
واما الثاني فلا يخلو من ان يرفع الاسم او ان يقع مضافا او لا وان
كان الاول فهو الاسم التام وان كان فهو الاسم المضاف وان كان
الثالث فهو الصفة المشبهة اما الاول اي الفعل فانه يعمل الرفع
والنصب في الاسماء كقولك ضرب زيد عمرا واضرب يعمل الرفع في زيد و
النصب في عمرا وبهذا اشارة الى حصر عمل الفعل في الرفع
والنصب وذلك لانه لا يسند الى سوى الفاعل والمفعول وقد بينا ما
فيلزم ان لا يعمل الا الرفع والنصب واما المفعول في نحو مررت بزيد
فعامل الجر فيه هو الياء لا الفعل لان هذا الفعل لا يتعدى الى
المفعول به الا بحرف الجر فحرف الجر في مثل هذا هو الجار لانه جزء
الفعل بدليل ان مررت والباء معا يفيدان ما يفيد معنى جاوزت
وجزت فوجب ان يعمل كما يعمل الفعل وقد اختص بالاسماء
واما ان يعمل الرفع والنصب لا جائز ان يعمل الرفع لعدم جواز ار

ارتفاع ما ليس بفاعل ولا ملحق به دلالة ان يجعل النصب له لانه يلزم ح علم
الفرق بين المتعدي بالحرف وبين المتعدي بدون فلم يبق الا الجر
فجعل الجر اذا الاسم بعده مختص به بالمضاف اليه من الانفصال بما قبله ولا
يظن ان العمل للفعل لانه اذا ثبت ان شبهه لما ليس عاملة وقد ذكر
الاسم فيما يحتمل ان يعمل الفعل الذي قبله اذ العامل ملان اذا تنازعا على
معمول واحد فالعمل لآخرهما وجوها لانه اقرب الى المعمول والعامل الاقرب
احق واما الرفع فعام اي يعمل جميع الافعال متعديا كان او لازما فالرفع
لان كل فعل متعديا كان او لازما يرفع اسما واحدا بانه ان الاسم
الواحد فاعله اي فاعل الفعل اذا اسند الفعل اليه اي ان ذلك الاسم
الواحد حال كون ذلك الفعل مقدما عليه اي على ذلك الاسم الواحد نحو
فعل زيد واما قال اسند ولم يقل اخبر ليعم الاثنين على ما قوله
مقدما عليه احترازا عن المبتدا نحو زيد قام فان قام قد اسند الى زيد
وهو ليس بفاعل بل هو مبتدا قال شيخ شهاب الدين في شرح
الزبدة فان قلت الاولى ان يقول اذا اسند اليه او جه في غير اضمار ج
الى ذكر قوله مقدما عليه لان الفعل لم يسند الى المبتدا بل يسند الى
ضمير

ضميره ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لانم ان الفعل لا يسند الى المبتدا
لانه وان كان مسندا الى ضميره لكنه مع الضمير مسند الى المبتدا وبهذا الاعتبار
يكون المبتدا مسندا اليه لان الخاص مستلزم للعام ثم كلامه واضح
كان العامل واحدا الان نسبة الفعل اليه على وجه الاسناد وهو لا
يختلف فليس لك ان تسند الفعل الى فاعل آخر بخلاف المفعول
فان نسبة الفعل اليه ليست على وجه الاسناد بل على جهة
التعلق وهو مختلف ويجيء له فعل مفاعيل قال صاحب المفاتيح
العامل واحد لان معنى قولك ضرب زيد صدر الضرب على زيد
وعن حرف جر وحرف جر لا بد ان يدخل الا على المفرد وجاء دخل عليه
هنا هو الفاعل فيكون العامل واحدا بالشخص وراجعا الى هذا او فيما
يقوله اسماء احداء واما وجه تقدم الفعل على الفاعل فهو ان الفعل
علة له اذ لا يمكن ان يكون الفاعل موجودا بدونه والعلة مقدمة على
المعلول فان لم يكن الفاعل مظهرا فمضمر وذلك المضمر اما بارز كالتاء
في فعلت هو بارز كالتاء الثلث او مستكن كالمنوي في افعل
ثم ان الفعل منقسم على قسمين احدهما متعد وهو الفعل المتعدي

الخفش ايراد مفعولا

سيبويه البدار وشدة

ما نصب المفعول به بغير واسطة والثاني لازم وهو ان الفعل اللازم ما
يختص بالفاعل ولا يتجاوزه الى غيره كذهبت وقمت وقعدت
فان الذهاب والقيام والقعود مما يختص بالفاعل ولا يتجاوز الى
غيره واما الفعل المتعدي فانه ينقسم على ثلثة اقسام احدها ما يتعدى
الى مفعول واحد فقط كضربت زيدا فان ضربت يتعدى الى مفعول
واحد فقط وهو زيد وثانيها ما يتعدى الى مفعولين والمفعولان
لا يخلو اما ان يكون ثانيهما غير الاول مثل كاعطيت زيدا درهما فان
درهما غير المفعول الاول وهو زيد فيجوز
الاقتصار على احدهما فتقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت لهذا عبارة صاحب
واما قال في الاول ما في الثاني فيه دقيقة يعلمها من له ادنى بصيرة
ويجوز ايضا ان تشكت عنهما معا نحو فلان يعطي ويمنع وذلك
للمبالغة او يكون ثانيهما عين الاول مثل كاحببت زيدا اعني
زيدا فان للمفعول الثاني فيه وهو عين المفعول الاول وهو زيد
ولا يجوز الاقتصار بهما على احد المفعولين فليس لك ان تقول

حب

حبت زيدا وان تقول حبت قائما في حبت زيدا قائما لما لزم
خلاف الوضع لان وضع الواضع على ان يعرف الشيء بصفة ولكن
حذف المفعولين في هذا القسم جايز ايضا ومن ذلك قولهم من
يسمع يخل ومنها ما يتعدى الى ثلثة مفعولين بكسر اللام مثل كاعلمت
زيدا عمرا وفاضلا وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له ما يهمنا
لذلك المفعول الفعل فيرجع ذلك المفعول الذي اقيم مقام الفاعل بسناده
اليه الى ذلك المفعول مثل ضرب زيد والمطلق
زيد وهما اعلم ان علامة بناء الفعل للمفعول ضم اوله ويا بليه ايضا
ان كان ماضيا في اوله تاء نحو تفعل وتفاعل وتفعلل وتفاعل اذا اردت
بناءها للمفعول قلت وتفعل وتفوعل وتفعلل بضم التاء والفاء
معا واعلم يقتضوا على ضم الاول وكسر ما قبل الآخر بل يجوز الى
ضم ما يليه ايضا اذا قصدوا عليه فعالوا اعلم وتجاهل بفتح ما يلي
التاء لا ليس بصيغة مضارع علم شذوذا او بضارع جاهل وبضارع فعلل
وضم الحرف الثالث ان كان ما قبل في اوله همزة وصل مع ضم همزة
الوصل نحو استخرج فاذا ابنيته للمفعول قلت استخرج بضم الهمزة

والتاء لم يقصدوا على ضم الهمزة لانهم لو قصدوا على ضمها فعلوا
اتخمي بضم الهمزة وفتح التاء لانه ليس بلازم عندهم الوقف في حالة الادراج
نحو قولك واتخمي وان لم يكن في اوله همزة او لانه اكل في العلامة
ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يقصدوا على ضم الاول ولا على كسر ما قبل الآخر
اما الاول فلانهم لو اقصدوا عليه لالتبس الماضي في باب الافعال
بنفس المتكلم المجهول المضارع واما الثاني فلانهم لو اقصدوا على كسر ما قبل
الآخر لم يعلم افعل مبني للفاعل او للمفعول ويجوز اسناده اي اسناد
الفعل الى المفعول الثاني نحو اعطي درهم زيدا الا ان الاسناد
الى الاول اولى لانه بمنزلة الفاعل اذ الاول عاط اي اخذ للدرهم نائبا
الا في باب حسب نحو هذا الاستثناء من قوله ويجوز اسناده الى المفعول
الثاني اي يجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني الا في باب حسب
الى المفعول الثاني غير جائز ولا يجوز ان يقال علم قايم زيدا الان
الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه لزم ان يجعل مجرا
عنه فلذلك لا يبنى الا ما يتعدى الى الثاني في باب حسب
ان امن من التعكس نحو ظننت زيدا اياه يظن

قايم زيد الا انه لا ريب ان يكون المظنون هو القيام فيهما ولم يجز في
ظننت زيد الاخاك ظن اخوك زيد الانعكاس المعنى فتدبر محاقلا
ان الاستثناء على قول غير ابن الانباري ومنصوب الفعل منقسم
على قسمين الاول خاص والثاني عام فالخاص من منصوب الفعل
الخاص تثنية احد المفعول به وان كان المفعول به معنا
المشعوبات لخاصة في بعض الافعال لانه اما المفعول به انما يكون
للمتعدي اما الفعل المتعدي كما ذكرنا من قبل ان المتعدي ما
نصب المفعول به وهو ان المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل و
المراد بالوقوع التعلق لا الاثر الخاص اذ لو اريد به ذلك يجب
بعض المفاعيل نحو علمت زيدا واردته وكلمته ونحو ذلك
فان هذه الافعال فيها لبث بواقعة على زيد صناد لقايل ان
يقول ان تعريف المفعول به غير مانع اذ يدخل فيه ما ليس منه
نحو زيد في قولك زيد قربته فان القرب وقع عليه مع انه ليس
بمفعول به والجواب عنه ان يقول لانم ان القرب وقع عليه
اصالة قابل وقع على ضمير هو مفعول به فلا يكون زيد في مثل ما سبق

مفعولا وثانيها التمييز واما كان التمييز منصوبا لانه نسبة بعض الافعال
لانه اما ان يكون ان ما يكون الا للمبهم فلا يجوز الا ما وجد فيه الابهام
مثال نحو طاب زيد نفسا الفرس عرقا وكذا في التنزيل واشتعل
الرأس شيبا واعلم ان التمييز باب مغير عن الاصل اذ الاصل في طاب
زيد نفسا وتصبب الفرس عرقا واشتعل الرأس شيبا طاب
نفس زيد وتصبب عرق الفرس واشتعل شيب رأسي فاوقيل
عنه للمبالغة والتوكيد اما المبالغة فلانه ذكر الشيء مجملا ثم ذكره مفصلا
اوقع في الذهن من ان يذكره مفصلا واما التوكيد فلانه بمنزلة
تكرير الشيء مرتين للاجمال والتفصيل وانما لزم المنصوب وهو
ايضا من المنصوبات لما مر بعض الافعال لانه اذا المنصوب انما
انما يكون اذا ما يكون الا في افعال معدودة على ما سيجيء وهو كان
وصار واصبح وامسى واضحى وبات وما زال وما فتئ وما انفك وما
وما برح وليس فان قيل كيف جعل للجزء المنصوب من معمول
العوامل اللفظية القياسية وللحال ان عامله سماعي لان عامله
الافعال الناقصة وهي سماعية واجيب منه انه جعل للجزء المنصوب

من معمول الفعل الناصب مطلق لا من معمول الفعل القياسي حتى يرد
ما ذكرت والعام ان المنصوب الفعل العام محصور في خمسة الاول
المصدر والثاني المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع الفعل
معه والخامس الحال اما الاول ان المصدر فكل فعل فعل منه كان
او لازما ينصب مصدره سواء كان فعل المصدر بمعناه او بحروفه
او نكرة او نكرة واما ما يدل على الكثرة مما دل عليه
الفعل ومن المحدود ما يدل على الكثرة مما دل عليه الفعل مثل الجمام
نحو ضربته ضربا ومثال المحدود نحو ضربته ضربة فقرينة تدل على ما دل
عليه الفعل وهو الضرب على الكثرة وهو النوع ومثال المعرفة نحو
ضربة الضرب الذي تعلم واما ما يذكر هنا مثال للمصدر النكرة الكثيرة
يمثال المصدر المبهم وكذا ينصب الفعل مكان ما كان بمعنى المصدر
ايضا ان كما ينصب الفعل المصدر مثله نحو ضربته سوطا فان
ضربته تنصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه
لما كان آلة الضرب شبه به مبالغة ودل به على انه ليس بمصدر انه
يثنى ويجمع ولو كان مصدرا لما ثنى ويجمع كما مر ويجمع مجمعه

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لك يا من خلق الزمان وجعل فيه مواقيت الاعمال وصلى الله على محمد وآله وصحبه

وسلم وبعد فيقول العبد الراجي عفو ربه الغني محمد بن مصطفى الخضري

عفا الله عنه وعن والديه وعن مشايخه وجميع المسلمين آمين هذا

شرح على متن الشيخ عبد الله الفاكهي على الاجرومية في النحو

قوله الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع وقوله المركب

احترز به عن المفرد والمفيد احترز به عما لم يفد والمراد بالمفيد

ما يحسن السكوت عليه بحيث لا ينتظر السامع شيئا آخر

وقوله بالوضع احترز به عما ليس بموضوع كالمهمل

قوله وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جر أي أقسام الكلام

ثلاثة اسم وفعل وحرف جر وهذا الحصر استقرائي

قوله فالاسم يعرف بالخافض أي فالاسم يعرف بدخول

الخافض عليه والخافض هو حرف الجر

قوله وبالالف واللام أي ويعرف بدخول الالف واللام عليه

قوله وبالتنوين أي ويعرف بالتنوين

قوله وبحروف الجر أي ويعرف بدخول حروف الجر عليه

قوله والفعل يعرف بقد أي والفعل يعرف بدخول قد عليه

قوله وبتاء التأنيث أي ويعرف بدخول تاء التأنيث عليه

قوله والحرف لا يدل على معنى في نفسه أي والحرف

لا يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنى في غيره

قوله ولا يخبر عنه ولا به أي ولا يخبر عن الحرف ولا

يخبر بالحرف

قوله ولا علامة للحرف أي ولا علامة تدل على الحرف

قوله الكلم بفتح اللام جمع كلمة وهي لغة اللفظ مطلقا

وقوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد أي والكلمة اصطلاحا

لفظ وضع لمعنى مفرد

قوله والكلام لفظ مركب أي والكلام اصطلاحا لفظ مركب

قوله المركب ما تركب من كلمتين أي المركب ما تركب

من كلمتين فأكثر

قوله أو ما قام مقامهما أي أو ما قام مقام الكلمتين

قوله وأقل ذلك أي وأقل ما يتركب منه الكلام

قوله اسمان أي اسمان نحو زيد قائم

قوله واسم وفعل أي واسم وفعل نحو قام زيد

قوله واسم وحرف أي واسم وحرف نحو في الدار زيد

قوله وفعل وحرف أي وفعل وحرف نحو قام على

قوله ولا يتركب الكلام من حرفين أي ولا يتركب

الكلام من حرفين

قوله ولا من فعلين أي ولا من فعلين

قوله ولا من حرف واحد أي ولا من حرف واحد

قوله وأما قولهم الخ أي وأما قول النحاة الخ

قوله ضرب من الكلام أي نوع من الكلام

قوله وهو الجملة أي وهو الجملة

قوله الفعلية أي المركبة من فعل وفاعل

قوله والاسمية أي المركبة من مبتدأ وخبر

قوله والشرطية أي المركبة من أداة شرط وجملة

الشرط وجملة الجواب

قوله وهي أي الجملة الشرطية

قوله ما دخلت عليه أداة الشرط أي ما دخلت عليه

أداة الشرط

قوله وجملة الشرط أي وجملة الشرط

قوله وجملة الجواب أي وجملة الجواب

قوله والكلمة تنقسم الخ أي والكلمة تنقسم باعتبار

ذاتها وباعتبار غيرها

قوله فباعتبار ذاتها أي فالكلمة باعتبار ذاتها

قوله تنقسم الخ أي تنقسم

قوله إلى مستقلة بالمفهومية أي إلى كلمة مستقلة

بالمفهومية

قوله وغير مستقلة بالمفهومية أي وإلى كلمة غير

مستقلة بالمفهومية

قوله فالمستقلة بالمفهومية أي فالكلمة المستقلة

بالمفهومية

قوله هي التي تدل على معنى في نفسها أي هي

الكلمة التي تدل على معنى في نفسها

قوله ولا يقترن معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أي

ولا يقترن معنى الكلمة المستقلة بالمفهومية بأحد

الأزمنة الثلاثة

قوله وهي الاسم أي وهي الكلمة المستقلة بالمفهومية

هي الاسم

قوله وباعتبار غيرها أي والكلمة باعتبار غيرها

قوله تنقسم الخ أي تنقسم

قوله إلى غير مستقلة بالمفهومية أي إلى كلمة غير

مستقلة بالمفهومية

قوله وإلى مستقلة بالمفهومية أي وإلى كلمة مستقلة

بالمفهومية

قوله فغير المستقلة بالمفهومية أي فالكلمة غير

المستقلة بالمفهومية

قوله هي التي لا تدل على معنى في نفسها أي هي

الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها

قوله إلا إذا ركبت مع غيرها أي إلا إذا ركبت مع

كلمة أخرى

قوله والمستقلة بالمفهومية أي والكلمة المستقلة

بالمفهومية

قوله هي التي تدل على معنى في نفسها أي هي

الكلمة التي تدل على معنى في نفسها

قوله وهي الاسم والفعل أي وهي الكلمة المستقلة

بالمفهومية هي الاسم والفعل

قوله وباعتبار غيرها أي والكلمة باعتبار غيرها

قوله تنقسم الخ أي تنقسم

قوله إلى ما يدل على معنى في غيره أي إلى كلمة

تدل على معنى في غيرها

قوله وإلى ما يدل على معنى في نفسه أي وإلى

كلمة تدل على معنى في نفسها

قوله فما يدل على معنى في غيره أي فالكلمة التي

تدل على معنى في غيرها

قوله هي التي لا تدل على معنى في نفسها أي هي

الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها

قوله إلا إذا ركبت مع غيرها أي إلا إذا ركبت مع

كلمة أخرى

قوله والذي يدل على معنى في نفسه أي والكلمة

التي تدل على معنى في نفسها

قوله هي التي تدل على معنى في نفسها أي هي

الكلمة التي تدل على معنى في نفسها

قوله وهي الاسم والفعل أي وهي الكلمة التي تدل

على معنى في نفسها هي الاسم والفعل

قوله وبالاسم يعرف المفعول فيه لما في لفظ المفعول فيه

من الدلالة على التعريف لأن الألف واللام إذا دخلا على اسم المفعول دالا على

أن يكون بمعنى الذي فكأنه قال الذي فعل فيه فعل وأما قولهم هو ظرف

الزمان والمكان فليس بتعريف له وإنما هو تعداد له نوعيه يعني المفعول فيه

على قريبين ظرف زمان وظرف مكان لأنه إن كان بحيث يفهم من صيغة

الفعل فهو الأول وإن لم يكن كذلك فهو الثاني فقد علمت كيف جعل

المبتدأ منزوعا وخبره مثنى في قوله وهو ظرف الزمان والمكان مع أن

مثل هذا غير جائز لعدم المطابقة بينهما والجواب عنه أن هو عائد إلى

الموصول وهو الألف واللام في المفعول فيه فكأنه بمنزلة الموصول

ويجوز الإخبار عنه بالمفرد والمثنى والمجموع كقولك الذي يبيع متاع

في ملكي الغلامان وما أشبه ذلك واثنا عشر المفعول فيه ظرف

تشبيها بالأواني التي تحل فيها الأشياء والكوفيون يسمون محلا

لحلول الأفعال في أفراده فالزمان كله أو مبهم كان أو محدوده ينتصب

بالظرفية أو ينتصب على الظرفية بالفعل المذكور المقدم سواء كان لازما

أو متعديا لأن الفعل يدل على الزمان بصيغته كما يدل على المصدر

بمادته فكما جميع فروف المصدر كذلك ينتصب جميع فروف الزمان

فالمبهم من الزمان كالحين والوقت والمحدود من الزمان كاليوم

والليلة والشهر والحول تقول في الزمان المبهم سرت حينا وطويلا

في الزمان المحدود سرت يوم الجمعة وأما المكان المبهم فإنه ينتصب

بالفعل فحسب كالجهات الستة وهي فوق وتحت ويمين

وشمال وقدام وخلف لكونها نائبا عن الزمان من حيث التغيير

والتبديل والاستغراق الا يرى أن هذه الظروف لا تستقر على وجه

واحد إذ الفوق يصير تحتا واليمين يصير شمالا كما أن الزمان لا

يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا إذا قلت جلست خلف زيد كان

هذا اللفظ مشتملا ومستغرقا بجميع ما يقابل ظرفه إلى انقطاع

الأرض كما أن لفظ ضرب مستغرق لكل ضرب من وقت ابتداء

خلق الله العالم إلى وقت حدوث كل ضرب بعينه ولو كرر لفظ يقوم مستغرق

لكل زمان من المستقبل إلى فناء العالم وعند هو انقضاء المكان المبهم

وينتصب بالظرفية وسط الدار بالسكون وهو

أيضا من المكان المبهم لأنه لو أدخل الألف واللام عليه

لم يدل إلا على وسط

الى انقطاع

عن الوسط بالتحريك لانه مكان من المكان المجرد ولان اسم لمعين مابين
طرفي الشيء ومن هذا علم الفرق بينهما واما المجرد من المكان فلابد له من
لفظة في تقول في المكان المبهم صليت امام المسجد وخلفه وفوق
شماله ويمينه وعنده ووسط بالنصب كاينه ولا يقال في المكان
المجرد صليت المسجد بالنصب ولا يقال ايضا صليت كاينه
وسط المسجد بالتحريك وانما يقال فيه صليت في المسجد وفي وسطه
فان قلت ما تقول في نحو قولك خلت الدار بنصب الدار من غير ذكر في
انه من المكان المجرد واجاب بقوله واما خلت الدار فتوسع
بحذف احد حرفي الجر او ايصال الفعل اليه وتعديته نصب المفعول به
اتساعا وقال الجرمي انه فعل متعد بنصب ما بعده وهو ممنوع
بان المصدر اذا كان على وزن الفعل فالغالب انه يجري لازما
وبان مقابله فرحت وتظيره غرث وليها غير متعديين بالاتفاق
والمفعول له وان كان من المنصوبات العامة لان جميع الافعال
تنصبه وعرفه بقوله وهو اي المفعول له علة الاقدام على الفعل
نحو قربته تاديبا له فان تاديبا علة الاقدام على الفعل وهو الضرب

الضرب وانما قال علة الاقدام ولم يقل الفرض من الفعل ليدخل
فيه نحو قعدت عن الحرب جبنا لان جبنا ليس بغرض من القعود
علة له وقد شرط في انتصابه ان يكون منصوبا عند تحقق
هذه الشروط المذكورة نحو قربته تاديبا لكونه مفعولا به
او فعلا للفاعل الفعل المعلل وقارنه الذي من لفظ الفعل من
حيث ان الفعل يتضمن كل واحد منهما فعل الفاعل المقدم
وقارنه في الوجود فان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة
فالام لازم نحو وجبنك عن كونه في ضمن الفعل اما اذا فقد كونه
مصدرا فلانه لم يكن من جنس الفعل فلا يتصوره نحو
فيه نحو جبنك السمن واما اذا فقد كونه فعلا للفاعل فعل
المعلل بان كان فعلا لغير من له الفعل الاول فلان كل ان فعل هذا
لا تدخل تحت فعل ذاك نحو جبنك الكرام الزيد واما اذا فقد
كونه مقارنا له في الوجود فلان الفعل الواقع امس
غير متصور حضوره تحت الفعل الواقع اليوم نحو جبنك
اليوم لمن صحبك زيدا امس وفي قول نحو خفت مخافة الشر اشعار

بيان المفعول له كي ينصبه الفعل المتعدي ينصبه اللازم وبيان المفعول له
لا يلزم ان يكون غرضا للفعل المذكور بل كونه علة له كاف سواء
كان غرضا او لا الا يلزم ان لا يكون خرجت مخافة الشر مفعولا له
اذ الخافة لا يكون غرضا من الخروج وبيان المفعول له كي يجيء
بجيء معرفة تحولنا هو المنصوب الصادر عن نحو كل رجل وضيعته
وقولنا بعد الواو التي بمعنى مع احتراز عما ذكر بعده مع نحو جلست
مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو اشتريت الدار بالامس بعد من
المنصوبات العامة انما يستقيم على رأي الاخفش لا على رأي
سيبويه لان الباب قياس عنده وعند سيبويه مقصور
على السماع وانما عمل فيه اللازم لقوته بالواو ويقدر اليه
كما يتعدى بالهمزة وغيرها من الحروف الجارة الا ان الواو لا تعمل
لكونها في الاصل من حروف العطف وهي لا تعمل وقال الاخفش
انها تعمل مع قلة فتقول المفعول معه نحو سرت والنيل لشبهة لها
بمعية ما يعرف به قد يأتي نفاع للماء وقت زيادتها ونحو
جاء البرد والطيالسة وقد ذكر المفعول معه بعد الواو الكائنة
بمعنى مع

بمعنى مع والخامس من المنصوبات العامة الحال وانما عده من
من المنصوبات العامة لان الفعل لا يكون وجوده الا في حالة
فيكون كل فعل دالا على هيئة فيتعدد الافعال كلها البتة كي تتعدد
الى الظروف والمصادر لدلالتها عليها اعلم ان الحال مشتقة
من حال الشيء اذا تغير وتحول وانما سميت الحال حالا لعدم
ثبوتها وبقرار لان بيان هيئة الفاعل او بيان الهيئة
الفاعل او بيان لهيئة المفعول نحو جاءني زيد راكبا وضربت زيدا
مجموعا عن ثيابه واما الجملة في قولك آتيك والجيش قادم فهي
حال عن زمان اتيان الفاعل لا الا هذا حال الله بيان لازم
الفاعل فكانها بيان للفاعل واحترز بالهيئة عن التمييز لانه
لا يبين الهيئة بل الذات وباضافتها الى الفاعل او المفعول
احترز بها عن النعت فانه يبين لهيئة الذات بطلق او
من غير تقييد بها بفاعلية او مفعولية كقولك جاءني رجل
عالم فالعالم فيه لا يدل الا على هيئة ذات وانما استفيد كونه رجلا
فاعلا من جاء لانه متفق لكل عالم بخلاف الحال فانها موضوعة

والما يقع بعض من خبر المبتداء معرفة للحال وهي منتقبة
ههنا وانما يكون ذو الحال معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة فان اردت الحال من
النكرة قدمتها ان الحال عليها ان على النكرة وحينئذ نظر لانها لا تتقدم
عليها مطلق وانما تتقدم ان لم تكن موصوفة او فايدة المعرفة
او مصدرة بالاستفهام او منفصولا بينها وبين ذي الحال النكرة
بالا نتفاء النفي وان كانت موصوفة لا تتقدم على ذي الحال
النكرة نحو جائني رجل من بني تميم فارسا وكذا ان كانت مفيدة فايدة
المعرفة لا تتقدم عليه نحو قولك ان عمرا لا يركبن احد الا مجردا
نحو قولك يوم الومنى بجاما وايضا لا تتقدم عليه ان كانت مصدرة
بالاستفهام نحو هل اتيك بعلا راكبا اذا اردت الاستفهام عن الاتيان
مقيدا بالركوب لا عن الاتيان المجرد وان كانت مفصولة بينها
وبينه بالا نتفاء النفي لا تتقدم عليه ايضا نحو ما جائني رجل الا راكبا
وتقول في غير ها بتقديم الحال عليه نحو جائني راكبا رجل وانما يجب تقديمها
على ذي الحال النكرة في غير ها لانها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة

ع على ذي الحال النكرة في غير ها لانها لو تاخرت لالتبست بالصفة

للدلالة على هيئة الفاعل او المفعول او لمطلق الفعل ليعلم المفعول
المطلق ايضا نحو ضربت زيدا الضرب شديدا او المفعول معه نحو مال
وزيدا متكلمين والمراد بالفاعل ان يكون فاعلا لفظا او معنى
ليدخل فيه نحو زيد في الدار قايم وبالمفعول كذلك ليدخل نحو هذا زيد
قايم ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا وهي اما للحال جواب كيف
او جواب لكيف كما ان المفعول له جواب لم فاذا قيل جائني زيد
راكبا فان راكبا جواب كيف يجيء اذا سئل عمن كيف قلت كيف
جاء زيد قلت راكبا وكذا جالسا في قولنا رايته جالسا جواب
كيف يعني اذا سئل عمن يكيف رايته فقلت جالسا وهلم
اما حق الحال ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان
يكون معرفة واما وجب ان يكون الحال نكرة لعدم الالتباس
الى التعريف لان المعنى فيها تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل
او المفعول وهذا المعنى يحصل من النكرة او لانها جواب
كيف وكيف انما يجاب في السؤال عن نكرة كيف زيد فقال صحيح
فيكون نكرة او لانها خلاف الحكم ينبغي ان يكون نكرة لبعد اي حال
واما يقع بعض

ط في قولنا جائني زيد مسرعا مسرعا حال من زيد

ط والحق صحيح

في حالة التصغير نحو قولنا ضرب رجيلا اكيتا ثم قدمت

في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس بالصفة لو تاخرت اطردا

والباب وعليه ان وعلى تقديم الحال على ذي الحال النكرة قولك

قول الشاعر وهو لغوة موحشا طلل قديم عفاه كل سحم مستهم

والاستشهاد به انما يستقيم الا على قول من يقدر في الظرف ما

فعلا لا على قول من يقدر فيه اسم الفاعل لان لغوة ظرف مجازي

فلو قدر فيه حصل كان طلل فاعلا وموحشا حالا منه والعامل

فيها عامل واحد وهو حصل وهذا لو صح الاستغناء ولو قدر فيها

حاصل فحاصل اسم فاعل غير معتمد على احد من الوجوه الستة

التي للمبتدا وذو الحال والموصول والموصوف وحرف النفي والهمزة

وهو لا يعمل بدون الاعتماد فيكون طلل مبتداء وخبره لغوة وموحشا

حالا من الضمير المستكن في حاصل وفي تقديره طلل حاصل هو لغوة

موحشا وليس فيه تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه فكلاهما فيها

ومن جملة العبارة اسم الفاعل وهو كل اسم مشتق من مصدر الفعل الذات

من فعل اي مشتق لذات ما من فاعل في الجملة ويجري على يفعل

الذي

الذي هو من فعله وانما قلنا من مصدر الفعل وكم نقل من الفعل

كما قال بعض النحاة لانه ليس مشتقا منه بل من مصدر فان

قيل شيء يمنع اشتقاقه من الفعل والجواب عنه ان المانع انه

لو كان مشتقا منه لوجب زيادة له عليه لما ثبت زيادة المشتق

على المشتق منه وهو القلق منه لعدم دلالته على الزمان من

حيث هو لا يقال ان المراد من الفعل ههنا اللفظ لانا نقول

حتى صح يلزم ما ذكرت لان تقول مع يلزم استعمال اللفظ المشترك

في التعريف واستعماله فيه ليس بجيد وانما نقل بمعنى الحدوث

كما قال ابن الحاجب لانه ليس يلزم لان من الاسماء الفاعلين ما ليس

بمعنى الحدوث كخاتم واجب وهو ايم وغيرها مما ليس بمعناه قوله كل

اسم جنس شامل للمعقود وغير المعقود وهو خل فيه الفاعل

الذي سند اليه الفعل فقوله اشتق احتراز عنه لان ذلك الفاعل ليس مشتقا

ولكن دخل فيه اسم المفعول فانه ايضا اسم مشتق فلما قال لذات من فعل

خرج عنه لانه لا لذات من فعل بل لذات من وقع عليه الفعل وهو خل

فيه الصيغة المشبهة وقوله ويجري على يفعل فرجب عنه لانها وان

كانت مشتقة كذات من فعل الا انها ليست بجارية عليه وقد بين
بقوله اذ يوازنه والضمير المستكن راجع الى اسم الفعل والبارز راجع
الى يفعل من قوله اى يوزن اسم الفاعل ليفعل من فعله بالحركات
والسكنات لانهم قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة او
خبرا او حالا فهذا راجع الى نفسه فان قلت ان قوله بالحركات
والسكنات يقتضي ان يكون في اسم الفعل نكتة سوى كون
معناه كذلك قلت بل ان الالف واللام اذا دخل على الجمع يتناول
على الواحد ايضا فانه اذا اريد به اسم الفاعل يعمل عمل ما يجري
عليه لا مطلق بل اذا اريد به اسم الفاعل للحال والاستقبال
دون الماضي وذلك لان اسم الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب
الذي هو مستحق في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي
هو مستحق في الاصل نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا
فترفع ضارب فتنصب ضارب كما ان يضرب يرفع وينصب كذلك
اذ كاسم الفاعل ونحو زيد حكيم غلامه فتريفع قائم فقط اذ
لا ينصب كيقوم فانه يرفع فعلا وانما لا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي
فلا يعمل بل يكون مضافا الى ما بعده فلا يقال زيد ضارب عمرو امس

بل ضارب عمرو امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء
دخلت على الافعال في العمل فلما لم يأخذ الماضي من الاسم الاعراب
لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله واعلم ان شرط عمله انما هو الاعتماد
على احد الوجوه التي مرت ولا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش
والكوفيون وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه كوكان
مصغرا او موصوفا فلا يعمل فلا يقال زيد هو قويرب عمرا ولا ضارب
طريف عمرا ومن جملة القياسية اسم المفعول وهو كل اسم اشتق من
مصدر الفعل لذات من وقع عليه الفعل قوله كل اسم جنس سابق له
والاسم الذي كان مفعولا للفعل والاسم الفاعل واحترز عن الاول
بقوله اشتق وعن الثاني بقوله لذات من وقع عليه الفعل وهو
اي اسم المفعول يعمل عمل يفعل الذي هو من فعله نحو زيد مكرم
اصحابه برفع اصحابه كما يقول زيد يكرم اصحابه برفعها وكذا في التنزيل
ذلك يوم مجموع له الناس اي يوم يجمع له الناس قال صاحب العقائد
فان قلت لم لم يجعل زيد مكرم صاحبه مع انه اظهر من اصبح به وقام غلامه

باب صفوصا عورته بو
دعا حرفي باشنه بغلبه نمت
بسم الله الرحمن الرحيم
اصغير الله بغفرانه الاسم من
في السموات ومن في طوعا
كرنها مر طشتر ول

عمل مجموع من غير موازنة بينهما بزيادة واو مجموع فالجواب اما الاول فلان

ظاهر عمل اسم المفعول اذ لو قال صاحبه لكان لقائل ان يقول من الجايز

ان يرفع الصاحب بالابتداء ومكرم بالخبرية فلا ينتقض الدليل قاطع

على ارتفاعه باسم المفعول فلما قال اصحي ابه تعين ارتفاعه باسم المفعول

اذ لو كان مبتدءا فقد ما عليه خبره لوجب ان يقول مكرمون لان

للزعن الجمع يكون جمعا واما الثنية فلان الواو في مجموع ناشية من شيئين

ضمة فعل الجار على يفعل اذا لو كانت من علامات اسم المفعول لاطرد

مجيئها في كل باب اطراده بمجيء الميم ولم يجيء في غير الثلاثي المجرد وان اشبعوا

ضمه فعلى لثلا يلزم وقوع ما ليس بواقع وهو مفعل بفاء ساكنة بين فتح

وضم لانهم رفضوه ثم كلامه واعلم ان اسم المفعول بمنزلة اسم

الفاعل في شرط الذكره المصنف وذكره ومن جملة القيايسة الصفة

المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل من فعله الذي من فعله في الحركات

والسكنات نحو كريم وحسن فانها لا يجاريان على يكرم

ويحسن في الحركات والسكنات وشبهت ان الصفة المشبهة

باسم الفاعل في انها ان الصفة المشبهة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث

كاسم الفاعل

ما كاسم الفاعل والذي احوج الى تبرئة ان يعمل ان الصفة المشبهة

عمل فعلها نحو زيد كريم اباؤه وشريف حسبه وحسن وجهه

برفعها اباؤه وحسبه وجهه كما تقول كرم اباؤه وشرف حسبه

وحسن وجهه برفعها جميعا والكلام في كريم اباؤه كالكلام

في مكرم اصحابه فان كلا قبل انهم فلنهم انها تعمل لشبهها باسم

واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل وهي تعمل فيلزم مزيه

النوع على الاصل والجواب عنه ان يقال انها دالة على معنى وصف في

لكن ذلك المعنى لا ينقض بل يوجد في زمان الاخبار فتخف الدلالة

على المضي قبل زمان الاخبار غير قادحة في كون المضي الموجود في زمان

الاخبار للحال الا ترى انك تقول زيد يعلم فنونا من العلم وانت تريد الحال

وهو مستقيم مع ان عمله قد كان موجودا قبل زمان الاخبار وعلى هذا

السؤال قولك زيد قايم غلامه الآن وقد قام قبل زمان الاخبار

بزمان الا انه اعتد به حتى قارن هذا الزمان كذا اجاب صاحب

المفاتيح عن هذا السؤال فان قيل لم لم يعمل زيد يكرم اباؤه كما

يقول زيد يكرم اباؤه اجيب بان خبرية الصفة المشبهة بالمضارع

بعينه لانها لا توازيه في الحركات والسكنات ومن جملة القبايح ايضا

المصدر هو الاسم الذي يشتق منه او من ذلك الاسم الفعل وصدر الفعل

عنه او عن ذلك الاسم واما سمي المصدر مصدرا اذ الفعل يصدر عنه

وهو في اللغة موضع صدر عنه الابل فيكون الفعل فرعا عليه هذا

مذهب البصريين واما عند الكوفيين فانما سمي المصدر مصدرا لكونها

مصدرا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب وركب فاره

اي مشروب ومركوب ووجه مذهب البصريين ان مفهوم المصدر

واحد لدلالته على الحدث فقط ومفهوم الفعل متعدد لدلالته على

الحدث والزمان معا ولا ريب في ان الواحد قبل المتعدد واصل له وان

المصدر مثالا واحدا والفعل امثلة كثيرة كما ان الذهب ضرب

واحد يوضع منه الاشياء المختلفة وان المصدر اسم مستقل بنفسه

ومستغن عن الفعل في الافادة بخلاف الفعل فانه لا يستقل بنفسه

ولا يستغني عن الاسم في الافادة وما هو مستقل و

مستغن اصلا وان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لدل على

الحدث مجردا عن الزمان كما يدل عليه الفعل لما ثبت دلالة المشتق على المشتق منه

وهو

وهو انقض منه لعدم دلالته على الزمان المعين واما وجه مذهب

الكوفيين فهو ان المصدر يعل باعلال الفعل وجودا وعدما فلو

لم يكن فرعا عليه لما كان تابعا له في الاعلال فلما كان تابعا له

علمنا انه فرعه والفعل اصل وان المصدر يكون تاكيدا للفعل

ضربت ضربا وهو بمنزلة ضرب ضربت والمؤكد فرع المؤكد وللبصريين

ان يجابوا عن متمسك الكوفيين الاول فلان اعلال

المصدر باعلال الفعل وجودا وعدما لا يدل على الاصالة

مطلق بل دال على الاصالة في التعريف ولا كلام فيه واما عن الثاني

فلان كونه تاكيدا للفعل لا يدل على اصالة الفعل ايضا مطلق بل في

الاعراب فلا كلام فيه واما قولهم انما سمي المصدر مصدرا لكونه

مصدورا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب وركب فاره

فانه من قبيل قولهم شعر شاعر وسال مذاب وهو ان

اي المصدر يعمل عمل فعله وعليه عمل ليس جاريا على الاطلاق

بل اذا كان ذلك المصدر منونا لانه حينئذ يشبه الفعل لفظا

ومعنى نحو عجبت من ضرب زيد عمرا فان المصدر المنون وهو

وهو القرب بحمل الرفع في زيد والنصب في عمرو وانما قال كما تقول مجيبا

من ان ضرب زيد عمرا والاصل ان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في

كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو يعجبني ان يخرج زيد وآثر

جعل ان يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج زيد وان يخرج زيد خبره فلما كان

بمنزلة المصدر في الاعراب في هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلة

الفعل في العمل مع امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا

ضرب بكر كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضرب كذا قال صاحب الكشاف وانما

قدم المنون على المصدر المضاف اذا كان نكرة في المنون ام لانه

نكرة لفظا ومعنى بخلاف المضاف فانه عرف به في اللفظ لان اللام

كما تضاف للحقيقي الا انه ايضا يجعل عمل فعله لكون الاضافة في تقدير

الانفصال بدليل انك تقول اعجبني ضرب زيد عمرا وخالدا فيرفع عمرا وتره

على تقدير اعجبني ضرب زيد عمرو خالدا وينصب تارة اخرى على تقدير

اعجبني ضرب زيدا عمرا وخالدا ولم يكون نكرة تقديرا انه يضاف المصدر

الى الفاعل ويترك المفعول حال كونه منصوبا فمثال المصدر الذي

اضيف الى الفاعل وترك المفعول منصوبا ما مجيء من ذق الطعم

المقصر

فقه

العصار الثوب وضيفا الى المفعول وترك الفاعل حال كونه مرفوعا

مثاله نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد وقد يترك ذكر احدهما اي

الفاعل او المفعول كما كان ذكر الفاعل متروكا في قوله لكنا وهو

او الطعام في يوم ذي مسغبة يتيما كان اطعام مصدر منون وهو

يتيما منصوبا به وفاعله محذوف تقديره الطعام احدكم يتيما وانما حذف

للعلم به كان فيل لم حذف وانما لم يضمروا اجيب بان المصدر بهم جنس

ولا واحد من اسماء الاجناس يتحمل الضمير وانما جاز حذف الفاعل

مع انه عمدة جاز في الفعل مسندا اليه فاجتمع اليه يتم الجملة فلو فلا

عنه يلزم خلاف الوضع بخلاف المصدر فانه اسم جنس ولا يلزم ان

يكون مسندا الى شيء فلو خلا عنه لم يلزم خلاف الوضع فجوزه

ان لا يذكره فان قيل يرد عليه اسم الفاعل لانه اسم الجنس في انه

لا بد من فاعل اجيب بانه واقع في المعنى موقع الفعل المبني للفا

فقولنا زيد ضارب بمعنى زيد يضرب بخلاف المصدر فانه غير واقع

موقعه لما اشتمل عليه قولنا زيد ضارب في موضع زيد يضرب

فلو اكان كذلك لا يكون اسم الفاعل من فاعل كما لا بد للفعل المبني

اسم الفاعل

للفاعل عنه واما قوله لتغ وهو وهم من بعد غلام سيغلبون خافه فتوجه

على اختلاف القرائين وان قرء غلبت بضم الغين وسيغلبون

بفتح الياء فالمصدر مضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل وذكر

الفاعل متروك وان قرء غلبت بفتح الغين وسيغلبون بضم الياء

فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول يتروك ومن جملة

القياسية للمضاف وهو كاسم اضيف الى اسم اعرف ان الاسم الاول

يجر الاسم الثاني الا ان الاسم غير اصل في العمل اذا العمل اغا يكون للفعل

واحرف فضلة لجر المشبوت يعني لوف في الكلام الذي يعمل به على العمل

اذا العمل قال شهاب الدين في شرح الزبنية فان قلت اذا كان

المضاف متضمن بمعنى لوف على راس او المضاف اليه على راس آخر فلم

لم يبنى اذ كل متضمن بمعنى احرف فهو مبني قلت لانه تضمن لوف على اضعاف

الرأيتين اذ ليس من التضمن الاكون معنى الاسم مشتملا على معنى لوف

كما ان اين وكيف ومتى ومن وغيرها معانيها مشتملة على معنى حرف

الاستفهام يعني ان حرف الاستفهام داخل في معانيها بالوضع وباخذ

بعضهم هذا ليس بشيء لان حرف الاستفهام ليس حرف الاستفهام اذا فتبا

المضاف اليه

هذا دعاء جيد

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

يس والقرآن الحكيم انك

لمن المرسلين على صراط

مستقيم

باب ويس دعاء

المفعول والوسيلة امر خارج من الطرفين وسمي الجار مضافا وسمي

اليه وهو والوسيلة امر خارج من الطرفين وسمي الجار مضافا وسمي

المجرور مضاف اليه والاضافة منقسمة على قسمين الاول معنوية وهي

ان معنوية معنى اي من حيث المعنى في المضاف تعريفا ان كان

المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد فان الغلام قد كان شايعا قبل الاضافة

في امة غير مختص بواحد بعينه فبالاضافة الى زيد تعرف فصار لواحد

بعينه او تخصيصا في المضاف ان كان المضاف اليه نكرة

نحو غلام رجل لانك اذا قلت غلام شايعا بين غلمان الرجال والثاني لفظي نحو

فاذا قلت غلام رجل خصصته بالاضافة وازلت عنه بعض الشيوع

ولم تعرف المضاف اذا المضاف اليه ليس بمعرفة فلم يكتسب منه التعريف الكلي

وهي اي الاضافة المعنوية في الغالب تكون بمعنى اللام او بمعنى من

فالاول اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه لا يجوز حمله عليه نحو غلام

المضاف ولا ظرفه نحو غلام زيد فان زيدا ليس من جنس المضاف ولا

محمولا عليه ولا ظرفه لعدم الكلي فيه والثاني اذا كان المضاف اليه من

جنس المضاف بمعنى انه يجوز حمله على المضاف نحو خاتم فضة فان

المضاف اليه هو فضة من جنس المضاف وهو خاتم يجوز حمله عليه

واحترز بقوله وان كان في اللفظ احترازا عن الاضافة المعنوية التي يكون
بمعنى في وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو ثبت الغدر
نحو قتلي الطوى والثاني لفظية وهي ان الاضافة اللفظية اضافة اسم
الفاعل الى المفعول واضافة الصفة المشبهة الى فاعلها والمنصوص
اورد ههنا الصيغة البديعة وهي اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا
اضافة اسم الفاعل ثم اضافة الصفة المشبهة فاورد مثال الاول
بقوله نحو ضارب زيد فان ضارب اسم الفاعل مضاف الى مفعوله قبل
الاضافة وهو زيد ومثال الثاني بقوله وحسن الوجه فان حسن صفة
مشبهة مضاف الى فاعلها قبل الاضافة وهو الوجه والاضافة
تعاقب التنوين ولذا تعاقب نون التثنية والجمع لانها للفصل
والاضافة للوصل فالجمع بينهما كالجمع بين النقيضين واما نون التثنية و
والجمع فانها كالتنوين ولا بد في الاضافة المعنوية التي وضعها
للتعريف او للتخصيص من تجريد المضاف عن حروف التعريف لانه لو
لم يتجرد عنه لكان معرفة واذا كان معرفة كان مستغنيا عن الاضافة
المعنوية التي وضعها للتعريف او للتخصيص لان تعريف المعرف محال و

المعترض

المعترض ان يعترض ويقول ان هذا مسلم في الاضافة الى المعرفة لا
الى النكرة والجواب عنه ان الاضافة الى النكرة يفيد التخصيص وهو
بمنزلة التعريف بدليل انهم جوزوا وقوع النكرة المخصصة بالابتداء
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك معجبكم ان حق المبتدا ان
يكون معرفة فعلم ان النكرة المخصصة بمنزلة المعرفة فيما ذكرناه حكم
المعرفة وانما قلنا في المعنوية احترازا عن اللفظية فان المضاف فيها
قد لا يتجرد من حروف التعريف نحو الحسن الوجه واعلم ان الاضافة
اللفظية لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك التخفيف اما بحذف الضمير
او بحذف التنوين او بحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية
والجمع ولهذا تقول في الاضافة اللفظية الحسن الوجه بحذف الضمير اذا
التقدير الحسن وجهه قال قبل ان الكتابية وان سقطت فقد
عوض منها اللام اي لابد بعد التخفيف في هذا المطلع بحذف نون
التثنية وتقول فيها الضاربا الرجل بحذف نون الجمع واما قولهم
الضارب الرجل فانه حذف مع عدم افادة التخفيف لانه يشبه
الحسن الوجه من حيث ان كلا صفة كالحسن والضارب اسم

باب سهو امضان آيتكل اول
بشي كه سنده لو دعاي بازدوب
صوبن اي حق تعالى اول
يلسسسسسر كيم امضان
ايتكل اون بشي لي

قال قيل سقطت النون في الضاربا
والاجل الالف واللام لا لاجل اضافة
لان النون التثنية والجمع كالتنوين
قلت سقطت النون لاجل اضافة ليوازن
للاجل الالف واللام لان الالف
واللام في اسم الفاعل ليس للتعريف بل للاذى

والتنكير اسم جنس محل بلام التعريف كالوجه ولاجل ان هذا
الاضافة لايفيد الا تخفيفا في اللفظ ولا يجوز النصب به
لعدم التخفيف فيه ومن جملة القبيلة الاسم التام وهو الاسم الاول
نصب التمييز وانما قال تنصب التمييز لانه اذا الاسم الاتم تم بالله
فتم بالتنوين فاستغنى عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو
يقتضي ان الاسم التام يميز الابهم اذ لا ابهم الاسم التام فنصبه
وانما وجب ان يكون الاسم التام عاملا في التمييز التنصيب تشبيها له
بالمفعول به الا يرى ان قولك راقوه خلا يشبه قولك ضارب
زيدا وعشرون سمنا وقفيزان برا يشبه ضاربان عمرا
وعشرون درهما يشبه ضاربون عمرا واملوه عسلا
يشبه ضارب زيدا عمرا واعلم ان تمام الاسم هو التام باحد اربعة
اشياء الاول بالتنوين اما لفظا نحو قاف في السماء قدره الله
سمى بانه تم بالتنوين لفظا ويجمل الكلمة والضياء و
السحاب فيقولك سحابا لعين المراد واما تقديرا نحو زيد الكريم
علما فان الكريم تم بالتنوين تقديرا لا لفظا لان عدم الانصراف
يمنع

يمنع دخولها فيه والثاني بنون التثنية نحو منوان سمنا وقفيزان
برا فانها تم بنون التثنية ويجملان لاجناس المعدودات
والمكيلات وما قبل سمنا وبرا تبين ما هو المقصود والثالث
بنون الجمع نحو عشرون درهما فجمل التمييز الاجناس المعدودات
فيقولك درهما تبين ما هو المراد واقول في عبارته تناهل
والصحيح ان يقال ونون بشبه بنون الجمع والرابع بالاضافة
نحو صلوه عسلا وبئه رجلا فانها تم بالاضافة ويجملان
الاشياء فلما قبل عسلا ورجلا ان عنى كليهما الابهام فان اعلم
ان الاسم التام على ظربين زائل ولازم فالاول هو التام بالتنوين ونون
التثنية لانك تقول في راقوا خلا راقدا وخل ومنوان سمنا
ومنوا سمن واما الثاني فهو التام بنون يشبه نون الجمع وبالاضافة
لانك لا تقول في عشرون درهما في ملوءه عسلا عشرون درهما
وملوءه عسل اما الاول فلانه لو اضيف خلا يخ اما ان يضيف مع
النون او بدونه الى شيء فنهما اما الى الاول فلكونه تم بالنون
الجمع وهو يسقط عند الاضافة واما الثاني فلانه موضع ضوع مع الواو

والنون وليس بجمع علم مسلم وعلمون اذ لو كان كذلك كان جائزا طلاقة
على ثلثين لكنهم لم يجوزوا اذا كان عشرون موضعا لهما فمنع ان
يوجد دون النون وانما لم يمنع اضافة الشيء الى عشرين فاذا
تحقق هذا فاعلم ان المصرح رحمه الله حفظ عوارض تمثيل الاسم التام
بالتنوين لفظا بقولك في السماء اندر راحة سحابا لان الاسم
الذي فيه التنوين وهو راحة لا يصلح ان يكون على ما لان شرط
الاسم التام كونه مقتضيا للتمييز لا بهام وهو ههنا مفقود اذ الابهام
في قوله قدر مصاعا الى راحة لان المقصود بالتمييز القدر لا راحة
تغيرها ولو اورد المصرح في التمثيل موضع ذلك المثال قولك
راقود خلا لكان احسن وقولك في الماء اندر راحة سحابا قد انتصب فيها
بثبوت التنوين والاضافة يجب خبطا من المصرح لانه يؤدي الى الغاء

فان قلت كيف قال ويعار للتثنية شيئان في معمول واحد ويعار للثلاثة الاول فقط وهو ليس كذلك
الاول وقد ذكر ان بقي شيئا وهو الراحة والكيل والوزن والعدد قلت انه
قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز ان بقي اقسم وهي المنون
والمضاف نون الجمع والمضاف ثم قال ويعار للتثنية الاول فقط ويعار ان الحاقية التنوين ونون التثنية دلون الجمع سمع

قف فاعلم ان مسلك علماء علم الاثار والتحديث حضور رفع الابهام اذ رفع
الابهام عما لم يقصد والمراد فيما نحن فيه ما يقابل بجملة وههنا ما هو على
خلاف ذلك فمثال التمييز الرافع عن المفرد وكهذا اذ كما مثل المذكور
من قبل هذا الاسم التام باحد اربعة اشياء او رافع الابهام عنه الجملة نحو
لله دره فارسا فان الابهام ههنا في الجملة اذ في اسناده
الطيب الى ضميره لا في الطيب على التعيين ولا يزيده وضوحا وقد سبق ذكره
بحث التمييز الذي يرفع الابهام عن الجملة في المنصوب الذي حولها
فرغ من بيان اذ في باب الثلثة شرع في بيان باب الثالث فقال
الباب الثالث في الفواعل اللفظية السماعية وهي اذ الفواعل
اللفظية السماعية ثلثة اصناف الاول حروف والثاني افعال
والثالث اسماء والمقدم الحروف على الافعال والاسماء والحروف
هي الاصل فيها لعدم وجوده والاطراد فيها في العدول اللفظية
السماعية بخلاف الافعال والاسماء واقرب الاسماء الى الافعال الاسماء
المشتقة باعتبار شبهها الافعال كاسم الفاعل وغيره او الحروف كالاسماء
الجامدة نحو وما قلته آخرا عنا قبل فيه نظر لانه متقدم في نحو علم زيد

او الفعل عامل تشبيه مع عدم المشابهة للافعال والحروف
نظر انظر او المضاف انما يعمل في المضاف اليه بواسطة معنى الحرف
فيقوى بذلك على العمل وهذا النوع من المشابهة وجملتها
العوامل اللفظية السماعية احد وتسعون عاملا على ما ذكره
الامام محقق رحمه الله في المائة والحروف النواصب الاول منها
ما يعمل في الاسم والفعل والمتقدم الحروف العاملة
في الاسم على الحروف العاملة في الفعل لكثرة الاول وقلة الثاني
وما يعمل في الاسم نوعان الاول عامل في المفرد والثاني عامل
في الجملة اي في جزء من الجملة وقدم الحروف والعاملة في الاسماء
بما هو عامل عملا علميين لكون الواحد مقدما على الاثنين وما يعمل
من الفعل نوعان الاول جار والثاني ناصب وانما قدم من الحروف
العامل عملا واحدا الجار على الناصب بما ان الجار عامل بلا سبب
وشبهه بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان عمله الناصب
هو هذه الحروف او الفعل كقولك يستوي الماء والخشبة اذا الحروف
للغاية فسبعة عشر الاول من وهي موضوع لاربعة معان لابتداء

الغاية

الغاية وهو اما في المكان نحو خرجت من البصرة الى الكوفة واما
في الزمان نحو قوله تعالى من اول يوم وشرط الابتداء ان يصلح له
الانتهاء والتبعيض وكونها للتبعيض في نحو اخذت من الخبز
ويعرف التبعيض بان يصلح ان يقع في موضعها وضع بعض ولبيان
وذلك في نحو ما جاءني من رجل اذ الفائدة قد يتبين من الدراهم
والدنانير فيقولك من الدراهم تبين ما هو المقبض وعلى هذا قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان لان الرجس قد يكون في الاوثان
وغيرها فما قيل من الاوثان تبين ما هو المراد بشرف كونها للتبيين
باستفادة المعنى عنه اعني الذي مقامها نحو لو قلت في قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس في الاوثان فاجتنبوا الذي هو الاوثان يستقيم
المعنى ولزيادة نحو ما جاءني من احد اذ احد مرفوع واما في المنصوب
فنحو قولك ما رايت من احد الا ان دخولها في حالة الزيادة على المنصوب
اقبل منه دخولها في حالة الزيادة على المرفوع اذ ضرب لا موضع لمعنى
المفعولية حيث لو وصل الافعال الى الاسماء قبل حالة الزيادة
تبعا لحال الاصل ويعرف كونها زائدة بانه لو اسقطت لبقي الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين
اياك نعبد واياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين

على الاصل معناه وشرحنا بقولنا على اصل معناه الى ان قد ثبت ما يقتضيه الزيادة
في التاكيد وغيره غيره وقع في كونه زايدا عند اسقاطه واخاه مثل
نحو ما جاءني من احد دون ما جاءني من رجل لان من ههنا ليست
بزيادة محضة حيث افادة الاستغراق بخلاف ما جاءني من احد فان
من زايدة محضة زيدت لتاكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين
ما جاءني من احد وبين ما جاءني احد لافادتهما معا معنى الاستغراق
لان اصل ما اقترن به حرف النفي وهو منكر نفيه الاستغراق بالضرورة
ولهذا لا تقول ما جاءني احد بل اثنان وتقول ما جاءني رجل بل رجلان
اعلم ان من لا يزاد عند سيبويه وشايعه واكثر البصريين الا في النفي
او فيما هو في معنى النفي نحو هل من خالق غير الله النفي ويزاد في غيره
عند الاخفش والكوفيين واحتج سيبويه على صحة مذهبه
بالاستقراء واما الاخفش وبعض الكوفيين فلاستقراء الجنس وهو لا يكون
الا في النفي واما الاخفش والكوفيين فانهما احتجا بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وجه الاحتجاج به ان المراد به يغفر لكم ذنوبكم ولا يمكن ان يقال
من ههنا للتبعيض لمجيء الآية الاخرى وهي قوله تعالى يغفر الذنوب
جميعا

جميعا فلو لم يحمل على الزيادة لزم التناقض وكلام الله تعالى مصون
عنه واجاب سيبويه عن هذا بان تاء وبل الآية يغفر لكم بعض ذنوبكم
غير لهما للتبعيض ولا بد فيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا لان هذه الآية خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى
يغفر لكم ذنوبكم خطاب لامة نوح فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة محمد
صلى الله عليه وسلم غفران جميع ذنوب امة نوح فلا يلزم من غفران
جميع ذنوب امة محمد عليه وسلم مع انه يجب بناء على عمومه بدليل
قوله ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك واعلم ان
من يجعل من في الاول للبدل كقوله تعالى لجعلنا منكم ملائكة
به لكم وللتعليل نحو قوله تعالى وحين يصدون شانكم في الظهيرة
اي لاجل الظهيرة وقوله مما خطاياهم اغرقوا اي لاجل خطاياهم
والثانية الى وصف لانها الغاية اما في المكان نحو سرت من البصرة
الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل فظاهر
من هذا انها معا ضعيفة لمن وقد تاتي بمعنى مع نحو قوله تعالى من
انصاري الى الله اي مع الله والثالثة في وهي في معناها الا انها ورد

الشيء بتمامه المذكور ما قبلها ان قبل حتى به ان يذكر الشيء وما له
نحو اكلت السمكة حتى رأسها او شيء يتمم المذكور قبلها او عنده ان
عند ذكر الشيء مثاله نحو نمت البارحة حتى الصباح فالرأس به ان يكون
بتمام السمكة والصباح عنده بتمام الليل ومنه لو قلت نمت الليل
حتى معظمه او تمامه لم يجز ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها
يجوز لان ذلك ليس بشرط ولا في الى واعلم ان حتى يجر المعطوف الذي
قبلها ان يكون عاطفة نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالنصب والثلثة
الا يكون المبتدأ بعد الكلام وحتى يدخل على الاسم والفعل نحو ذهب
القوم حتى عمرو وذهب حتى ذهب بكر وكذا اكلت السمكة
حتى رأسها بالرفع في يكون رأس مبتدأ وخبره محذوف وهو ما اكل
وصفا ان حتى ان يدخل ما بعدها ان قبل فيما قبلها ان قبل حتى
نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان ما بعد حتى وهو الرأس داخل
فيما قبلها والا لكان الكلام على المظهر نحو ضرب زيد والمضمر اليه
وحتى لا تدخل الا على المظهر استثقالا فلا يقال حتاه والرابعة في وهي
موضوعة للظرف وظرف الشيء ما يحيط ذلك الشيء ويكون فيه اما بالحق

نحو المال في

نحو المال في الكيس واما تقديرا نحو نقل في الكتاب وقد يرد بمعنى
على نحو قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع
النخل والنخل للتعليل نحو قوله لكم فيما افقتم اي لاجل
ما افقتم والى مثل الباء وهي وضعف الالصاق مثاله نحو
به داء ان النصق به وخالطه داء فان قلت ما تقول في نحو
مررت بزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الالصاق وهو كاذب
بقولك مررت بزيد فتوسع ان وارد على الاتساع والمجاز
والمعنى التصق مروري به فنشأ من زيد وصار من الالصاق
اقسم بالله ان لا يصالها الفعل الى المقسم به وهو بدل منها ان
من الباء في نحو والله لافعلن كذا وان ابدلت الواو منها التقى
بدلها من رب ايام في الخرج لانها مثلها شفوية وفي المعنى لان معنى الجر
والالصاق متقاربان والبعض الباء في بالله ان باء القسم
بدل من الواو نحو تالله لاكيدن والبدل التاء من الواو والشبب
الثالثة بينهما في المخرج كما مر في صدر الكتاب قال ولا صالتها
ان يكون ما الباء الصلة تدخل على المظهر نحو اقسم بالله وعلى المضمر نحو

به لا عبد له واما الواو فانها لانه خل الاعلى المظهر بخط درجة الفرع
عن درجة الاصل واما التاء فانها لانه خل الاعلى المظهر واحد وهو اسم الفرع
وذلك مظاهر درجة الاصل واما تربت الكعبة فت ذو يكون الياء
للتعدية مثل ذهب به اذا لمعنى اذهبته وانما عدها للتعدية على الافراد
مع انها في سائر الاوجه قد افادت معنى التعدية لانها في مثل ذهب به
لا تفيد شيأ سوى التعدية وفي سائر الاوجه يفيد معها معنى
آخر من الالصاق واستعانة او مصاحبة وتد يكون للاستعانة
في نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وتد يكون للمصاحبة في نحو
وخلت عليه بشباب السفر اي مع شباب السفر فارق صاحب
العوض والفرق بين الباء وبين مع ان مع لا تفيد للمصاحبة
البتة والباء لا تستعمل لغيرها وتد يكون زيدة اما المرفوع نحو قوله
تع وكفى بالله شهيدا واما في المنصوب في نحو قوله تع ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة على احد الاقوال وليس الا ان زيادتها في المنصوب
اقيس منها في المرفوع كما مر في ربما وتد يكون للظرفية نحو جلست بالمسجد
في قبه والثانية اللام وهي موضوعة للتمليك وللاختصاص نحو المال
لزيد والا

لزيد والاختصاص اعم من التمليك اذ في كل ملك اختصاص ولا ينعكس
نحو الجل للفرس وهو ابن له واخر له فان فيه اختصاص دون
الملك فلهذا اختصه بالذكر وللتعليل نحو مبتنك للسمن اي
مجيء معلوم بالسمن ولولا ذلك لما صدر المجيء عني وللزيادة نحو
قوله تع ردفكم اي ردفكم وبمعنى عن بعد القول نحو قوله تع وقال
الذين كفروا للذين آمنوا اي عن الذين آمنوا او بمعنى الى كقوله
سير لغروب الشمس اي عند غروبها وبمعنى على نحو قوله تع فان امنا
ثم فعلها اي فعليها وبمعنى واو القسم في موضع النصب نحو قوله ال
م لله ما بينهن على الايلاء وهو صيغة يحلف بها الطيبان والابيض ما بين
والساعة رب المذهب الاصح انها اسم لا يعرف كلمة وهي في الاصل
العلم للنقيل وانما قلنا في الاصل العلم لانها قد يكون للتكثير في المدح
كقولك للرجل الارب يوم لك فيه صالح ولا يستعمل يوما به ارة جيل
وهذا الوصف من الحروف لا يخلو ما بقي من الحروف للارة فرجب ان
لها صدر الكلام اذا الاستفهام افي النفي الا ترى انهم يقولون قد رجل
يقولون ذلك الا زيد بمعنى ما رجل الا زيد اذا كان

النفع فقد ما فلو لم يكن التعليل بعضاه لم يكن ما بعد الا بتنا بل منفيا والنفع
صدر الكلام لان الشرط اذا يدخل على الجملة لتغير معناها فيلزم ان يكون
ذكره مقتضا عليه لكونه امهم وعلى هذا المنوال اقتضاء الاستفهام
والشرط بالصدر ومن حيث انها تختص بالنكرة كما مر تكلت نكرة
النكرة او معرفة اعلم ان المعاور واللف والنشر ربما لا نه ذكرا ولا النكرة
الظاهرة ثم النكرة المحضة فمورد مثال الاول بقوله نحو رب رجل كريم
تقبته ومثال الثاني بقوله ورب رجلا و النفير له فمار به رجلا نكره لانه
ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما ومن ثمة فسر بالنكرة
كما مر ولو كان التعبير بها معينا كما في مثله رجلا جاز ان يوضع
موضوعه كما جاز في مثله رجلا ومن حيث ان مجرورها يلزم
ان الصفة اما بفرد نحو رب رجل اد واما بالجملة نحو رب رجل جاءني
ورب رجل ابوه قائم ورب رجل في الدار ورب رجل ان فقط
بشكر وانما لزم الوصف لانه اذا وجب في باب التقليل للذين الرجل
الموصوف بالقيد مثلا لذي ثم الرجل على الاطلاق ومن حيث ان الفعل
للذي تسقط رب على مجرورها بكثرة وحذف في الغالب

وذلك

وذلك لدلالة الحال عليه والعلم به كما حذف في بسم الله ومن حيث
ان فعلها يجب وان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم
لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته في الماضي قليلا ولا تعلم ان الذي
سيلقاه فيما بعد قليلا او كثيرا ولا يرد قوله تعالى ربما يود
الذين كفروا لان الرد راجع الى الماضي اذا ما اخبره الله تعالى به فوقوعه فيما
يستقبل بمنزلة الموجود الحاصل لصدق الوعد وتحقيقه اولان
الموجب لكون فعلها ماضيا مقدرا والتكثير على ما مر وقد يخفف
للاستعلاء وذلك فيما يخوزيد على السطح واما مفعوله فكثير عليه
دينا وقد يلتبس على اسماء حتى يتوهم على بعض فوق كقوله عدت
من علية بيضاء ثم ظمؤها اي من فوقه ويدل على كونها اسما دخول
من عليها ولو كان حرفا جارا وخلو عليه من الاسماء دخول حرف
الجر على حرف اذ اللام الا ان يكون على طريق الحكاية والجار يشترط
للبصريين كونه غالبا فالبدل والمجرور قد يشذ شيء اما سبب الزوائد
عن محل الاول والوصول الى شيء الشيخ وذلك في قبل زيد المسلم
من القوس كان الشيء لما خرج عن محل الاول في الوصول

الى الآخر او بالوصول وحده وافقه العلم اذا العلم وصل الى المحل الذي فيه
ثبوته في الاول وبالزوال عنه المحل الاول وحده نحو ابيت عنه الدين
فان الدين زال في ذمة المديون مع عدم الوصول الى المحل الآخر فيكون
اتحادهما بالنسبة للجانب لقوله من عن يمين مرة او اما فراس من جانب
يمين ويدل على ذلك دخول من كما مر فعلى قال شهاب الدين فرشحه
الزبيدي ثم ان كل واحد منهما ارعن وعلى فقه يقتضي افراد على موضع عن
او بالعكس اما الاول فكقوله اذا رفت على بني فشبه بعمر ابيك اعجبني رضا
اياه عنه واما الثاني فكقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا
وبالفتح وزان علي وقوله لاه ابوه والثانية عشر الكاف وبها
ضعف التشبيه فقاله بكفه الله مكروه فر الدار قال صاحب المقاليد مثل
بما يتبين ان يكون الكاف فيه حرفا لان كزيد صلة ولا بد ان يكون
جملة فلو جعلت الكاف اسما بمنزلة مثل وقلت زيد مفعول وجب ان يقع له
الفعل وصلة وهذا باطل ولو جعلت ما حرفا لزم ان يقدر قبلها فعل
لان حرف الجر يجر مفعول الفعل الى الاسم والمتعلق مع ما عمل جملة فيتحقق
الصلة وقد يكون زائدة كقوله لما يشابه فعلا ما فعل شمس الدين
الفلاني رحمه

ايعا
الفلاني رحمه الله فرشحه اللبيب معناه ليس مثله شيء لانه لو لم
يكن معنى الكلام مستقيما لان سوق الآية لبيان نفي المثل و
وجعلها غير مزيدة يوهم اثبات مثل الله تعالى عنه فكل وقيل لو لم يكن
زائدة لزم نفي الله تعالى لانه نفى مثل مثله وهو مثل مثله لان المماثلة
من الجانبين وفيه نظر لان اللازم نفي الله تعالى بصفة المثلية ولا يلزم
من ذلك نفي ذات الله تعالى يجوز ان يكون انتفاء المجموع بانتفاء صفة
المثلية كذا في بعض شروح الكافية ثم كلامه وقيل المثل جاء بمعنى الصفة
كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون ان صفة الجنة فتقدير الآية
ليس لصفة شيء فعلى هذا لا يكون زائدة وقد يكون اسما في بيت فيه
المثل كقوله يضحكن عنه كاء لبد المزهم ان عن مثل البرد وما يلي
على اسبتاه ضوء عن علبر اكم وغيرة والثالثة عشر قد والرابعة
عشر قتة وهما وضعا للابتداء الغاية في الزمان الماضي او كانا
حرفين فقال ما رايته قد يوم الجمعة وقتة يوم الجمعة تريد ان ابتداء
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فقد لو وصلت الفعل الذي قبلها الى الاسم
الذي قبله او قدرت حقق ما بعدها وقتة ورفع ما بعدها

الصفة بجمع
الآية
الصفة
الصفة بجمع
الآية

يجر ليس بجر على الاطلاق بل اذا كان اسمين سواء اريد بهما ان
مدة واحدة او اريد بهما جميعا ان لجميع المدة واعلم ان المعاورد
الصفة البديعية وهي اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا اول المدة
ثم اورد جميعا فاورده مثال الاول بقوله كما رائية مذ يوم الجمعة برفع
كما لك قلت اول انتفاء الرائية يوم الجمعة ومثال الثاني بقوله ومذ
يومان كما لك غاية انتفاء الرائية يومان واول وقفت وآخره يو
مان
ولا يجب عند ان اريد بهما جميع المدة اتيان ما بعدها بالواقعة
بل الواجب الاتيان ما بعدها بالعدد ولو قلت ما رائية مذ يوم الجمعة
بالرفع مريدا اول الوقت وآخره جاريتاء وبل وجد وهو ما رائية
مذ اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفرق بين المرفوع الاس
براد به جميع المدة والمرفوع والمرفوع الذي اول المدة الى الرئية
فرالوجه الاول لم يحتسلا بيوم الجمعة ولم تحصيل في براءة بل هي
منتفية في جميع اجزائها وفي الثاني قد انتفت في يوم الجمعة واما الفرق
بين المرفوع والمجرور فهو ان الحكم في الاول على جملة واحدة وفي الاول
مبتدا ويومان خبره فالمعنى ما رائية وغاية انتفاء الرئية يومان فان قيل
لم لا يجوز

على جملة احدى ما رائية وانتفاء مذ يومان الان

لم لا يجوز تخلل العاطف كما جاز مع مافتره والجواب عنه انا لم نجز ذلك لانا
اعد الجملتين بالاخرى وكما كان كذلك الخبر ما ومجرور كلمة واحدة فلم يجز
فصل العاطف كما لم يجز ذلك في الشرطية وانما قال المصنف ويجوز
مذ يومين لانه قد تقرر ان لجزئه يقتضي اول الوقت كما ذكرناه واذا
كان كذلك لم يتوهم ان يتوهم امتناع اجر فرقد لهم ما رائية مذ يومان
فان المصنف رحمه الله لهذا التوهم وذكر ان لجرهما غير ممتنع وذلك لانك
لو قصدت ان انتفاء الرائية مقدر بهذه المقدار وانه موازن لهذا
المبتدا من اوله ومنقطع عنه اخر فعت ولو اردت ان مبتدا اوله من اول
هذا المدة الى وقت الذي تتكلم فيه ولكن لا تقصد الفعل بالمدة و
تعتبرها لانك تريد انه كائن بعد لم يبلغ غاية جرت ومذ فعلت
ما رائية مذ يومين تريد ان انتفاء الرائية انما هو فرد من اولها اول
يومين من هذا الوقت ولم ينبه بعد بل هو باق ممتد كذا قال صاحب الصفوة
وانما بني مذ على السكون لكونه هو الاصل في البناء ومذ على اطراد
لاجتماع الساكنين وعلى الضم لكونها منقسمة بضم فرمن احد هما
وتانيهما الى الان اذا قلت ما رايته مذ يومان فمعناه من ابتداء الغاية

الرخص

مدة

اسم الله

والنهاية ما فقويت فناسب ان يبنى على اقل الحركات وهو الفتح وهى ستة
عشر حاشا ويا وقصت للتنزيه نحو ائت القوم حاشا زيدا واختلفوا
فى كونها حرف جر فعند سيبويه انها حرف جر ويدل على ذلك حاشا ابى لوبا ن
ان يعنى الملك والشتم وعند المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب فهى
بمعنى القوم حاشا زيدا اى جانب مجيئهم زيدا والاسم عشر فلا
والباقى عشر عدا ما زنها بمعنى الا وينصب ما بعدها وقيد نصب ما بعدها
بقوله اذا كانتا فعليتين لانها اذا كانت حرفين لا ينصب ما بعدها نحو
جائنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا بالجر واذا قلت ما خلا وما عدا انصب
ما بعدها البتة لتعين فعليتها بدخول ما واما ما ينصب المفرد فسبعة
على ما ذكره فى الاية الاولى الواو التى بمعنى مع نحو استوى الماء
والخشبة ولا تنصب هذا الواو بمعنى مع حتى يكون قبلها فعل كما
استوى او يكون قبلها معنى فعل نحو ما شانك وزيدا الان فيه معنى
ما تصنع وما تلابس وفى جعل المصنف الواو بمعنى مع فجاء بالموصوف
من معمولى الفعل ولهما من العوامل ثمانية فقط ولعل قوله على ذكر فى الاية
لازالة توهم ان هذه الثمانية فقط وحروف النداء وهى خمسة يا وايا وهيا وا
والهمزة

والهمزة اعلم ان يا اعم استعمالا لانها الحروف لانها تستعمل فى البعيد والقريب
دون اخواتها لكثرة استعمالها فى النداء وايا وهيا للبعيد قيل الوجه فى
ذلك كثرة حروفها وا للمتوسط بين البعيد والقريب لتوسطها
حروفها بين القلة والكثرة لكون حروفها بالنسبة الى ايا وهيا قليلة
وبالنسبة الى الهمزة كثيرة والهمزة للقريب فاذا عرفت هذا فاعلم
ان المصنف اخر فعوله وا ان كان اخر اذ تصور المتوسط متوقف على
تصور الطرفين اعنى البعيد والقريب طبعا فلهذا فعل كذلك وختمها
بكان اصلها ايقاعا للموافقة بين الطبع والوضع وهى حروف النداء
تنصب المنادى وكون حروف النداء منصبة للمنادى لشبهها بادعو على الاطلاق
بل اذا كان المنادى مضافا فنحو يا عبد الله او كان المنادى مضافا
مضافا اليه اشباها فنحو يا غلام زيد وجه الشبه بينهما
من حيث ان الاول عامل فى الثانى لان لا تخلو اما ان تجعل منفصلة
بزيد او تخبر فان كان الاول كان زيد مع الجار فى موضع المفعول به
فنحو ان ضربت بزيد وان يكن كان الثانى اظهر لان الثانى قد انجر بالاول
لجر المضاف اليه بالمضاف ومن حيث ان الثانى من تمام الاول كما ان

فى الجيد الذى
قرجى شفاعته

المضاف اليه من تمام المضاف ومن حيث ان الاولى فيه ان يختص بالثاني
يختص المضاف بالمضاف اليه وهو الصادر المضارع للمضاف كل اسم
متعلق به اي بذلك شيء هو من تمام معناه اي مع ذلك الاسم كتعلق
من زيد بجزء من قولك جزاء من زيد قوله شيء بالرفع على الفاعلية بفعله
تعلق هو من قام النصب على معناه جملة اسمية في محل الرفع على الوجه
صفة شيء ويحتمل ان يكون في محل النصب على الحالية من شيء هو
الاولى ضعيف وقد وجد في بعض النسخ وهو من تمام معناه في بلوغ
جملة اسمية منصوبة المحل على الحالية من شيء او كان المنادى نكرة كقولك
الاعمى يا رجل قصد بعينه فان رجلا ههنا نكرة لقصد القصد الى الواحد
المعين بل الى كل من يأتي فهو المنادى ههنا ووجه النصب في هذه
الثلثة كونها مفاعيل لادعوا والمنادى عند بعضهم وعند بعض آخر
الناصب فيها احرف النيابة الفعل ويؤيده جواز الاضافة في حرف
النداء فلولا انه نائب مناب ما جاز فيه الاضافة التي لا تليق الحروف
اليها وتعلق لام اجري بالنيابة مرفوع النداء مناب الفعل فيري بالذي
وهو لا يتعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل والذاهب بعضهم ان فيه ضميرا وانما

المنادى

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم تقبل منا صلوتنا وصيامنا
وقيامنا وقرأتنا وركوعنا وسجودنا
وتسبيحنا وتشهدنا وتحشعنا
وتضرعنا وتمم تقصيرنا ولا تترب
وجوهنا يا الاهالعالمين ويا خير
الناصرين اللهم تقبل منا صلوة
عمر اليوم ولا ترد علينا جرمة
محمد عليه السلام والنبيين
وصل على جميع الانبياء
والمرسلين ربنا آتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار برحمتك
يا ارحم الراحمين والحمد لله رب
العالمين تمت تمام

المنادى المفرد المعرفة تقدم انه الوقوع موقع كاف الخطاب في الافراد
والتعريف كما مر وانما المضاف والمضارع له لم يبن لانتفاء علة البناء فيهما من
حيث انهما لم يقعا موقع كاف الخطاب في الافراد لان المضاف اليه
بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه وعلم التمكن واما النكرة فلا يجوز
بناءه مع ما هو بمنزلته لعدم التمكن واما النكرة فلم يبن ايضا
لكون علة البناء فيها منتفية حيث لم يقع موقع كاف
الخطاب في التعريف مثل المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد ويا
رجل وانما مثلت بالاشارة الى المنادى المفرد المعرفة على نوعين الاول
ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما كان معرفة بعد النداء نحو يا رجل
فانه غير معرفة قبل النداء وانما يتعرف به لانك قلت بواحد معين من الجنس
وخصصته بالنداء فحريّ بحريّ ان يقول الرجل بلام التعريف قاصدا
واحدا بعينه ولكن محله ان محل المنادى المفرد المعرفة النصب ولذا ان دلائل
ان محل المنادى المفرد المعرفة النصب جائز في صفة المفردة الوجهان ان
الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل والغريم المجرور في صفة
زاجع الى المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب

وكذا اجاز فيما فيه الالف واللام المعطوفات المتصفة بقول يا عليه الرفع

حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل نحو يا زيد والحارث بالرفع والحارث

بالنصب وان جاز في صفة المنادى والمعطوف عليه الممنوع من قول

يا عليه الرفع حملا على اللفظ وان لم يجز في نحو يا امرأ يا برو يا هؤلاء

الظريفين لان الضم لما كان مطردا في كل منادى مفرد معرفة اشبه في الظاهر

ما يرتفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظ كما اجيز في المعرب ولم يجز

الحمل على اللفظ في امس لان البناء على الكسر غير مطرد في كل ما كان ظرفا مثلا

واما في صفة المضاف فيجوز فيها النصب لا غير اي لا يجوز فيها غير النصب

نحو يا زيد صاحب عمرو لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع

المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب على سبيل الاولوية واعلم انه

لو قال بعد قوله في صفة المضاف اضافة تحقيقة لكان اجود لئلا ينتقض

بمثل الحسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان وايضا لو قال المشبهة به

لكان اعم بشمل مثل يا زيد وعشرة وثلثين وسائر التوابع

المشبهة بالمضاف فانه ليس فيه الا النصب ويا ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظريف

في كونه صفة وان منادى مفرد معرفة فلهذا بني على الضم والرجل صفة لاي

لاي والهاء

لاي والهاء في ايها الرجل ها معنى للتنبيه على ان المنادى ما بعدها اولان

اما يلازم الاضافة فكتبها ليكون كالعوض من المضاف اليه قوله الا انه

لا يجوز فيه الا صفة الرجل الا الرفع استثناء من قوله ويا ايها الرجل مثل

يا زيد الظريف وانما لا يجوز فيه غير الرفع والكان في يا زيد الظريف جاز فيه

غير الرفع لان اياوان كان في منادى صورة الان المقصود بالنداء

هو الرجل وانما جاءوا باي ليكون وسيلة الى نداء ما فيه الالف واللام لكرا ٣٣٣

الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف ولانه فصل يا على ما فيه اي على الاسم

الالف واللام كما مر من ههنا الاعلى اسم الله وحده نحو يا الله هذا استثناء من

من قوله ولانه فصل يا على ما فيه الالف واللام اي يجوز فصل يا على اسم الله

وحده وان كان غير جائز في غيره اما لان الالف واللام ٣٣٣ عوض

عن المحذوف مع كثرة الاستعمال واما لكرا اجتماع اطلاق الاسم المبهم على الله

لان اطلاق الاسماء على الله موقوف على الاذن الشرعي ولم يجيء

الاذن في اطلاق اي على الله واما قوله من اجلك يا الهي ثبت فليد وانت

بخيلة بالوصل عند ف وان وصف المضموم بابن وهو اي الابن

بين العلمين بنيت المنادى مع الابن على الفتح وان كان الاصل

ان يبنى على الضم لانه منادى مفرد معرفة وينصب التابع لانه صفة مضافة
لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر وكذلك لان الابن لا ينفك من الابن
كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف
بمنزلة شيء واحد في المعنى واذا تنزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة الدال
الحركة الابن فاذا قيل لم ينفصل الا ربالعكس والطواب عنه انا لم ينعكس الا لان
الحركة التي اكتسبها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهو النصب لانه
مضاف وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة الاعرابية اولى من
اتباع الحركة البنائية واقوى وقال بعضهم ان فيه نظرا لكون الفتحة تكون
ابن في قولنا يا زيد بن عمرو وحركة الاعراب والحركة التي هي ال زيد حركة اتباع
بدليل ان سيبويه يشبه يا زيد بن عمرو يا رجل وابن فركون حركة الهمزة
من ابن وحركة اعراب وحركة الراء حركة الاتباع كذلك يكون حركة نون ابن
حركة اعراب وحركة آخر المنادى حركة اتباع ولا يوجب جعل الابن مع
المنادى شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعل
اسمي واحد لم يكتسب منهما الا الاسم الاول اذ عرى الثاني عن المقارنة
للحرف في نحو بعلبك واذا عرفت ما ذكرنا فكلام ان تمثل قوله ينبغي المنادى
مع الابن

مع الابن على الفتح على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح وبناء على ظاهر
وكلام المتمثل على ما عليه الاقلون من ان المنادى مبني على الفتح فقط
فيكون تقدير الكلام ينبغي المنادى حال كونه مقارنا بالابن الذي وقع
بين العلمين جملة اسمية في محل النصب على الحالية من ابن وقد بينت
هذا بقوله وان وصفت مثل الابن الذي كان بين العلمين نحو
يا زيد بن عمرو واذا لم يقع ابن بين العلمين كان ابن الابن
غير الواقعة بين العلمين كسائر الاسماء المضافة التي كان صفة للمنادى
ان كما يكون الاسماء المضافة اذا كانت صفة له منصوبة كذلك يكون
الابن الغير الواقعة بين علمين منصوبا مثل الابن الغير الواقعة بين
علمين نحو يا زيد بن اصيانا ويا رجل ابن عمرو ويا رجل ابن الصبيان واعلم ان
التنوين في اللفظ والالف في الخط مثلازمان وكذلك ضدهما وتلحق
المنادى اللام الجارة حال كونها مفتوحة للاستغاثة نحو يا الله للمسلمين
او تلحق اللام الجارة مفتوحة للتعجب باللام فكانك قلت يا عجبا فاعجبك
فتشاهد به وتقول له يا مانع ضيم تراكمت عليك المحن الزمن ولا يزيدك
واحد ويا لله والحي الدواهي جمع داهية وهي القوة والشدة وانما

وانما فتحت اللام الجارة مع المدعو وان مع المستغاث مع انها جارة
واللام الجارة اذا دخلت على المظهر وجب كسرها نحو لزيد فرقا بين
المدعو والمدعو اليه لما يعارض لم يفتكسر اللام مع انه لو عكس حصل الفرق
بينهما لان نفعل ان تحول على المضمر على كاف الخطاب لكونه واقعا موقع
كاف الخطاب وفتحت اللام الجارة اذا دخلت على المضمر نحو يا ك وزيدا
فتحت مع المدعو نحو يا ك يا زيد اليه قاله قبل انا ذكرتم من ان
اللام الجارة مع المدعو مفتوحة لكونه محمولا على المضمر منقوض بغير لهم
باللام مكسورة بالكر واجب عنه بقوله ولو بالمباشرة بالكر اي
بكسر اللام على ترك المدعو والغني بالقوم للمباشرة اي احضروها و
رشد اسعدوا ويرخم المنادى اعلم ان الترخيم حذف آخر الكلمة على
على سبيل الاعتباط وهو ان يخرج الشيء من غير علة وهو ما حذف
من قولك اخمص الشيء اذا سهلته فسمي هذا ترخيما لان فيه تخفيف
اللفظ وتسهيله وليس هذا علة تقتضي ان يحذف اذ الكلمة فيه
وانما اختص الترخيم بالمنادى اذ النداء انما يكون لامر مهم فا
فالمنادى يوقف بالترخيم ان ذكر الاسم يطيل الوقوف فحذف تتم الكلمة وترخيم
المنادى

المنادى غير جائز على الاطلاق بل انه كان المنادى مفردا او مختصا به من
المنادى المضاف والشبيه به لانهما لا يرخمان لانهما لو رخما فلا يخفى
ان يرخم المضاف اليه لانه سبيل لا شيء واما الاول فقيل يقع الترخيم فيه وسطا
الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة واما الثاني فقيلا
يقع ترخيم الا في المنادى وعن الجملة لانها لا ترخم لكونها محكية على حالها من
المستغاث والمندوب لانهما لا يرخمان لان المطلوب فيهما هو الصوت
وتطويل وترخيم ينافي ذلك واذا كان المنادى على حال يكون ذلك العلم زائدا
على ثلثة احرف واما اشترط كونه على ثلثة او اشهر في كلامهم في النداء
فحسب التخفيف واما اشترط كون ذلك العلم زائدا على ثلثة احرف فلان
الثلاثي اقل الاصول واعدلها فلو حذف احد حرف الكلمة واخرجه عن الاعتدال
او لان المقصود من الترخيم التخفيف والثلاثي في غاية التخفيف والمستوجب
للتخفيف هو الزيادة على ثلثة واشترط بقوله زائدا على ثلثة احرف عن صرف
وبكر فانهما لا يرخمان عند البصريين لما مر واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الاسم
الثلاثي اذا كان وسطه متحركا نحو عضد نظرا في الاسماء المؤنثة نحو هند ودعد او
لان لام الكلمة تتزل منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارها في منع الصرف هذا ضعيف

اما الاول فلان تلك الالف انما حذفت لامانها لكتشافها لما كان عليها واما
الثاني فلان جعل حركة الاوسط بمنزلة الحرف الرابع غير معارض فكل مكان
والاكان شديد وغلبط المخدوف من شديد وغلابا طاهر شما
واعلم انه لوقال بعد قوله زيد اعلى ثلثة احرف وغير سهم والاضمر
ومنعم لكان اصوب لانها لا يرضم وان زاد على ثلثة احرف ولانه
ضعيف بالاسم فلا يزان صرما ضعفها بالحذف ومثال الترضيم للمذ
اذا كان مؤنثا وزيد على ثلثة احرف نحو ياحار وبارد وياكم وباعو و
وبقط منصوف ياحارث وبامروان وياانحا وباكبد وبامنصور
واعلم ان الترضيم على ثلثة احرف الاول حذف حرفين والثاني حذف
شطر الكلمة والثالث حذف حرف واحد اما الاول فانه فيما اذا كان
في آخر الاسم حرفان زائدان معا في حكم الزيادة الواحدة كما فيه
الالف والتاء المثبت مزوجة نحو انحا وحمراء وكما فيه الالف والنون
المزيدتان نحو عثمان ومروان وسكران وكما فيه ياء النسبة نحو كوفي
وبصري وبغدادي وكما فيه علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فيحذف
فيها حرفان للترضيم لانها بمنزلة حرف واحد لكن بالشرط الذي يبقى
الاسم

الاسم بعد الحذف على ثلثة احرف وهذا احترز من مثل يدين ودمين وقفا
اذا كان قبل الآخر الاسم مدة بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة احرف
قبل الحذف فخو منصور فانه يحذف فيه احرفان ايضا اما الاول فلانه في آخره
والترضيم وجب في آخره اذ اما الواو فلانه حرف علة زايدة وحرف العلة الزا
بالحذف اولى وانما قلنا بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة احرف قبل
الحذف لاحترازه من ان يكون على اربعة احرف قبل الحذف نحو وسعيد
فانه لا يحذف فيها حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة الترضيم الذي هو
هو المطلق التخفيف والمراد بالمدة حرف زايد من حروف المدة لكن
في الاصل ولهذا الوصف حرفان للترضيم من نحو منصور وعمار ولم يحذف
من نحو مختار بل يقال في ترضيمه يامخا اذ الالف فيه ليست بالمدة المذكورة
لان الالف غير زايدة بل بدل عن ياء مفتوحة في الاصل او اصله يختر واما
الثاني فانه فيما اذا كان المتاخر مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه يحذف للترضيم
الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث فكذلك يحذف الاسم الاخير منهما واما
واما الثالث فانه فيما اذا كان المتاخر غير ما يحذف فيه حرفان او الاسم
الاخير نحو ياحار فيحذف حرف واحد وهو الراء حارث عملا بالاصل لان الاصل

٨٠

فيه خمسة حروف واحد الزائدة بسبب العارض والعارض مفقود فيما نحن
فيه بخلاف باب الترخيم قوله الاعلى اخره تاء التانيث استثناء ومن
قوله يعما زاد على ثلثة احرف يشترط في ترخيم المذكر العلمية
والزيادة على ثلثة احرف الا ترى ان يلوى في آخره تاء التانيث فانه لا
يشترط فيه ان يكون فيما اخره تاء التانيث الزيادة على ثلثة احرف وزر
والعلمية لان شرط الزيادة على الثلثة احرف كان للدلالة على
اخلال الكلمة وبالترخيم تحذف العلمية كان لا نوعا فيها التخفيف
لثقلها مثال الاسم الذي كان في آخره تاء التانيث لحوقاتب اقبل او اقبلت
ثنيته على اضلاف المعنيين معناه لو اردت تثنية العلم قلت اقبلا ولو اردت
جمع مذكر قلت اقبلون والى الا الاستثناء الا استثناء مشتق من الثنى
وهو الصرف يقال ثنى عنان الدابة اذا صرفها سمي به استثناء لان المستثنى
مصروف عن حكم الاول او من ثنيته اذا ضاعفته سمي به استثناء لان الحكم
ضوعف فيه اذ معنى جائني القوم الا زيدا جاءني القوم وما جاءني زيد وهو
ان الاستثناء اخراج الشيء من حكم فعل فيه او في ذلك الحكم غيره ان غير ذلك
الشيء والمخرج من حكم وخرانه غير قد لم يدخل من حكم فعل فيه هو غير لان

هذا الاستثناء المنقطع لانك اذا قلت جائني القوم الا حمارا كنت مخرجا الحمار
عن حكم فعل فيه غيره لا من حكم فعل فيه هو وغيره لان الحمار غير داخل في المجيء
واعلم ان قوله وهو مبنيا ذكر خبره اخراج الشيء وهو اسم الاخراج مصدر مضاف
الى المفعول وفاعل متروك اي اخراج شيا فعوله من حكم في هذا المقام
اعتراض قوم وبيانه انك اذا قلت جائني القوم الا زيدا يجب ان يكون
داخلا في القوم او لا فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبة المجيء
قد ليست لزيد بحكم وقولك جائني القوم لانه مشترك فاذا اخرجته منهم بعد ذلك
الا زيدا فقد نفيت المجيء عنه فصار المجيء منتفيا عنه وهاهنا الاستثناء
محض وهو باجل لان التنزيل مشتمل عليه كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة
الا خمسين عاما فانه اذا الا زيدا بالف سنة على الانفراد جميع ما لبث منها فاخبرت
لانه لبث الجميع فيستحيل ان يخرج منه شيء لانه يؤدي الى ان يكون اقل
من الالف فقد علم انه لبث الكل وان كان الاستثناء منقطعا فيلزم اجماع اهل اللغة
لا نعقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد الا مما قبله والجواب
عنه ان المستثنى مغاير او نقيض للجميع بالنظر الى الغرابة من غير حكم بلا استناده الا بعد
تمامه فلا يلزم التناقض فقولنا اخرج منه انما نستثني على التحقيق حكم بلا استناد اذ لا

حكم على كل واحد منهم للاستاده الا بعده تاده فلا يلزم التناقض لان ه حكم مستثنى
ز المستثنى عنه ثم اخراجه بالا انما كان قبل اسناده الفعل اليه فقولك جاءني القوم
الا زيدا بمنزلة القوم الخارجين عنهم زيد جاءني والتناقض انما يلزم ان لو كان الاخراج
بعد حكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فهم المفردات وتمامها
حكم في بعد البعض والاشتمال مثل لو قلت ضربت زيدا راسه اخبرت عن ايقاع
الضرب من غير تخصيص فيه فلو وكلت بتمام الاسناد قبله كر الرأس ناقصت
الا انك لم تحكم به الا بعد تاده بالراس والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب التام وهو
ان الكلام الموجب التام خال عن النفي والاستفهام فاذا قلت جاءني القوم
فقد حكمت بوجوده اي وجود صيغة فيكون الكلام موجبا واحترز به عن غير
الموجب فانه يجوز فيه غير النصب كما سيجيء وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي
لان من الحق الاستفراق للجنس كما مر اه فيهما يزاد فيه بضاحة قوله تعالى هل
من خالق غير الله وانما وجب النصب في الكلام الموجب لعدم جواز الابدال فيه لا
البدل يقوم مقام المبدل عنه ويعمل فيه عامله فصار قولنا جاءني القوم الا زيدا
بمنزلة جاءني الا زيد فتبين مما ذكرنا في جميع العلم سوى زيد وهو محال واعلم ان قوله
والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب ليس جاريا على الاطلاق فخرج جاءني القوم
غير زيد

ز وهما

غير زيد وسوى زيد فانه لا يجوز فيهما ان تبدل والمستثنى بعد الا ينتصب في الكلام الموجب
ليلا يتخلف به وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه لعدم
جواز البدل فيه لان البدل لكونه من التوابع لا يتقدم على المبدل منه
وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم على صفة المستثنى منه نحو ما جاءني
احد الا زيد الا خيرا منك فان الا زيدا المستثنى مقدم على صفة وهو خيرا منك وانما
يجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف فكان تقديم المستثنى على صفة
المستثنى منه كتقديمه عليه فيجب نصبه وانما عنده سببويه فيجوز الاستثناء وخيار البدل
لانه في كلام تام غير موجب لان الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد فاذا تأخر عن الموصوف
فكانه تأخر عن الصفة لان الصفة كالعدم اذا المقصود هو الموصوف وهو تأخر
خرجه ومنه بمنزلة الاستثناء والبدل سواء اذا انقطع المستثنى منه ان عند المستثنى
منه في يجب نصب المستثنى لابد الغلط لا يجيء في كلام الفصيح اذا لم يكن المراد منه
علة التفاوت في الكلام واوردها الفوا والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا الكلام الموجب
ثم ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ثم ذكر المنقطع فاورد المثال الاول بقوله
ثم جاءني القوم الا زيدا ومثال بقوله وما جاءني الا زيد احد ومثال الثالث
بقوله وما جاءني احد الا حمارا واما المستثنى اذا كان في غير الموجب التام فانه

مثل
ان السنة تقوم مقام
الفرض

فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل والمراد بالتام ما يكون المستثنى
منه مذكورا واحترز بالموجب عن المنفي فانه لا يجوز فيه الا النصب كما عرفت وبالتام
عن غير الموجب الغير التام لانه لا يجوز فيه النصب والبدل سواء نصب على حسب اقتضاء
العامل فان قيل ان الى القوم عن القبيح الامر والكلام غير موجب لثبوت النفي
فيه لانه لا بد على النفي حتى يتم لان المستثنى مذكور مع انهم لم يجوزوا فيه البدل
والجواب عنه ان يقال لا نسلم انهم لم يجوزوا البدل فيه ولئن سلمنا ذلك لكنا
نمنع لا نسلم انه غير موجب لان المراد بالنفي ما حصل باداة النفي وليس كذلك
والبدل سوى الفصيح انه فيه كون تركيبة المستثنى وفق تركيبة المستثنى منه نحو ما جاءني
احد الا زيد برفعهما بخلاف النصب على الاستثناء والاشكال ان سلوك طريق المطابقة
اولى فيكون البدل هو الفصيح وبهذا قد تبين ان قيده الاخير لم ينبغ ان يقيد
بهذا وفي المستثنى المتصل غير الموجب التام الواقع بعد الا وغير بعد
مقدم منه وغير مقدم وبه كلام يتضمن الاستثناء وغير متراخ عن المستثنى
منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقع بعد سوى وعاد وما
فلان انه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثاني عما وقع قبل المستثنى منه فان
لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثالث عن نحو ما قام القوم الا زيدا ورد به
قول

فول من قال قام القوم الا زيدا ان النصب هنا هو وجه المستثنى المختار دون
البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختار القصد التطابق بين مستثنى و
وبين مستثنى منه في الاعراب ومع التراخي لا يظهر التطابق كذا اعترض
عن صاحب اللباب السيد جمال الدين بهذا في غير الموجب واما في غير
التام فعرفت شان ان يكون الا فيه بمعنى غير لانه لم يحصل
نفي سبق ويعرفها حسب اقتضاء العامل نحو ما في غير موجب التام ما جاءني
احد الا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب ونحو في غير موجب التام ما ضرب جاءني الا
زيد بالرفع على الفاعلية بجاءني وما رايت الا زيدا بالنصب على المفعولية
رايت وما مررت الا زيد بالجر وحرف الجر وعلى غير حكم الاسم الواقع بعد الا على
التفصيل المذكور تقدم في الكلام الموجب التام جاءني القوم غير زيد بالنصب كما
يجب الاسم الواقع بعد الا في الكلام الموجب التام ومثال المستثنى المقدم نحو ما
جاءني غير زيد احد ومثال المستثنى المنقطع نحو جاءني احد غير حمار ويتبين
في الغير الموجب التام ما جاءني من احد غير زيد بالرفع وغير زيد بالنصب كما يتبين
الاسم الواقع بعد الا في غير الموجب التام ويتبين في غير الموجب التام قصر
ما جاءني غير زيد بالرفع كما يرتفع الاسم الواقع بعد الا فيه وما رايت غير زيد
ما جاءني غير زيد بالرفع كما يرتفع الاسم الواقع بعد الا

ان تذكر غير ابدى

ومادرت بغيرزيد بالنصب في الاول وبالجر في الثاني ومثله ابرمثل غير سوء
بالكسر مقصورا في انه يستثنى به ويجوز فيه الضم والفتح ايضا وكذا سواء بالكسر
ممدودة ويجوز فيه الفتح ايضا مع زيادة فيه الضم والمراد بهما نصبه على الظرف
وبيان ظرفيتهما ان العرب يجرون الظروف المعدومة مجرى الظروف الحقيقة
فيقولون جلست خلفك ولا يخفون الافتقار في الذهن قدرة صيغة ينصب
الظروف الحقيقة وينتعملون سوء وسواء ايضا في مثل هذا الموضع فيقولون
مررت برجل سوائك ويخفون مكانك وعوض منك فيلزم ان ينتصب كل واحد منها
انتصاب امكان للظروف المعنوية واليه ذهب ابن الحاجب وحمل قوله تعالى
لهم الجنة بما قدمت من اعمالهم سواء على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه
الكوفيون من انها باب منصوب على الظرفية واما مجيء استعمال مبتدأ وفاعلا
وصفة وكلاما ليس فمثل الاول قوله وان ابناء كريمة او اشتروا فسواك بايعها وانت
المشترى فان سواك عبد او دنيا هما خير ويجوز ان يجعل بايعها صفة لسواك فيه نقدما
عليه وقاروما قيل في ان فاعله محذوف تقديره ولم يبق شيء سوء العدوان ممنوع
اذ الفاعل لا يحذف ومثل الثالث قوله وان اذا قوم سواكم لا قيل
فان سواكم مجرور بعد ما الكافة تقوم وقال الرابع قوله الا ترى ليلى ليس بيني وبينها سور

ليلة

ليلة اذ المصبور فان سور ليلة مرفوع تقديرا لكونه اسم ليس كذا في شرح
الزنية والوجوه المحتملة على الجملة ثمانية ستة منها منصوب بها قبل المرفوع
او مرفوعها واثنان منها على العكس مرفوعها قبل المنصوب والستة التي
كانت منصوبة بها قبل المرفوع تسمى الحروف المشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل
من وجوه الاول في كونها ملازما للاسمية كالفعل والثاني في كون آخرها
مبنية على الفتح كالفعل الماضي والثالث في كونها على ثلثة احرف فصاعدا
كالفعل واما اشبهت الفعل في هذه الوجوه اجريت مجراه فان يجعل
لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها منصوبها على المرفوع فعيل ان شبهها الفعل
كما تقدم فحريت زيدا اقتدر الان تقديم المنصوب بها لازم في غير الظرف وشبهه
جائز وانما التزم ذلك فيها لانه ليس للحروف فضلة في العمل وانما هو محمول على الفعل
وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان لئلا
يجري مجرى الفعل فحريت زيدا عمرا فحريت عمرا زيدا وانما كان تقديم المنصوب
اولى بكونه اصلا في مشابهة الفعل لان الاصل فيه ان يلي الفاعل اذا اخر
المرفوع فصل المخالفة بهذه الحروف للفعل والحاقها بتبيتها على ريبته وجاز
تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لانهم يجوزون في الظرف ما لم يجوزوا في غيرها واعلم

الفعل

الثاني قوله وما قيل سوء سوء عدوان وهو ما لم
يعرف احد ان سوء وقع هنا فاعلا بفعل محذوف

وعلم انه لو قال الا حرفا بدل قوله الحروف لكان احسن لان للحروف جموع كثرة
وهو لا يستعمل الا في ما فوق العشرة وهذه الاحرف ليست الا ثمانية
عشر اللهم ان يقال ان اطلاق جمع الكثرة على سبيل التجوز كقوله تعالى في
ثلثة قروء في موضع اقراء وهي ان الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان با
بالفتح وهما موضوعان للتحقيق فانك اذا قلت ان زيدا قايم كان تحقق
مضمون الجملة وثبت قيامه في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قايم
وكان وهي موضوعة للتشبيه ولكن وهي موضوعة موضوعة للاستدراك
بعقب الكلام المدفع وهي ما يتوهم شبوته او نفيه ولكنه وهي موضوعة
للتوسط بين الشيئين والترجي والتوقع بين التمني والترجي ان التمني يجوز ان
يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن وقوعه كقول الشاعر ليت
الشباب يعود يوما والترجي لا يستعمل الا فيما يمكن وقوعه اذ المحال
لا يرجى وقوعه واعلم ان المصنف رحمة الله عليه اورد في كلامه الصفة
البديعة وهي اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا ان بالكسر ثم ان بالفتح ثم كان
ثم لكن ثم ليت ثم لعل وعاد ومثل الاول بقوله تعلم ان زيدا فمنطلق ومثال
الثاني بقوله وبلغني ان زيدا ذاهب ومثال الثالث بقوله

وكان

وكان زيدا الاسد اصله ان زيدا كالاسد وانما نقلت الكاف التشبيه الى
ما قبلها ليعلم من اول الامر ان هذا الكلام للتشبيه ابدلت كسرة الهمزة
في الفتح فتحة بجانب الكاف لكونها ان للحروف المجازة وهي مختصة بالمفردات
وهمزة ان تفتح في مكان المفردات فاذا قيل ان هذا فرس حيث المعنى كلام تام
والهمزة يكسر في مكان الجملة والجار عنه ان فاذكر ان الف الصدر ليكسر على
ظهور ما هو المشهور فاذا فرغ الاول يكون اوفق من الثاني ومثال الرابع
بقوله وما جاءني زيد لكن عمرا حاضر منه آيسة اذ المكان بحيث لا يتوهم احد ايجابه عن الاخر
ومثال الخامس بقوله وليت الشباب يعود يوما فاظفر بما فعل المشيب واعلم
انه لو قال وليت الشباب يعود يوما كان اوفق وبيان الاولوية ظاهر على من
له ادنى تشدر في الوقوف ومثال السادس بقوله ولعل زيدا عالم والفرق بين
ان وان بعد اشتراكهما في افادة التحقيق ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
كلام تام هو وان المفتوحة بخلافها لا تفيد الا بعد جعل الجملة بمنزلة المفرد
حتى يقع فاعلها او ما قبل المفتوحة كبلغني او يكون فاعلها اسم الشان المقدر كما صح ان زيدا
منطلق وانما الشرط تقديم ما علم ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لا تفهم لو ذكروها
فكان غرضه ان قول القائل على ما فهم ان زيدا قايم حق وهذا ليس بجايز لانتفاع

بوجه بازان استعمل ع كوه

اجتماع لامرين الذين يكونان بمعنى واحد لاجل ان الا المفتوحة لا تفيد بل
تجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة المفرد وتفتح اذا كانت واقعة بعد لو نحو لو انك
جيئتني لاكرمتك لانها جمع اسمها وخبرها مع عامل الفعل محذوف اذ تقديره لو ثبت
مجيئك لاكرمتك فاذا التزم الفتح بعد لو لان الفاعل لا يكون الا مفردا وتفتح ايضا اذا
وقعت بعد لولا ان ما بعد لولا لابتداء محذوف خبره وهو لا يكون الا مفردا فاذا
قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فالكاف قلت لعدم انطلاق زيد موجود و
لكان كذا جواب لو كررت ان لكان جملة والجملة لا يصح الاخبار عنها وايضا تفتح
اذا كانت واقعة بعد علمت ونحوها نحو ظننت وحسبت ووجدت
واعلمت لانك اذا قلت علمت ان زيدا عالم فكالنك قلت علمت علم زيد حاصلا
الا انهم تركوا تاخير المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلة فلما حذفت الشك
لم يبق الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواتها وكذلك تفتح اذا كانت مضافا
اليها نحو عجبت من وقعت انك جالس لوجوب كون المضاف اليه مفردا فان اذا قلت
اللام في خبرها امر في خبر ان بعد علمت واخواتها كسرت ان مثاله كقوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله لان علمت صار معلقا اذ لم يكن عمله باطلا لفظا عند دخول
اللام على خبره فقد علمت ان زيدا منطلق فاذا كان كذلك يكون معلقه من مكان
الجملة فتكسر

لانه فتكسر وانه حمل ما الكافة على جميعها اذ صيرها جميع حروف المشبهة بالفعل
مكفوفة فتكفها اذ تكفها اذ حروف المشبهة بالفعل عن العمل مثال كقوله تعالى
انما الله اله واحد لانها لما اتصلت بها صارت كالجزء منها فرجعتها
عن الشبه الذي هو علة بناء او امرها على الفتح واتصال الضمير بها كما اتصالها
بالفعل وزال اختصاصها بهذه الحروف بالاسماء بعده فدخلت
على الجملة الفعلية ايضا كقوله تعالى يعلم ما احد انه لان طلب الاسم كان
لشبه الفعل فبزوال الطلب وال الشبه فبطل العمل لزوال العلة كذا ذكره
صاحب المقاليد وعاقني عن بيان السنة التي كان منصوبها قبل الدخول
افضت تبيين الاثنين الذين كان مرفوعهما قبل المنصوب فقال الاثنان الذان
كان مرفوعهما قبل المنصوب اسم منصوب بها وخبرها محذوف ولا المشبهتين بليس
قوله والاثنان مبتداء وقوله الذان صفة له وقوله محذوف خبره مثال ما المشبهة
بليس نحو ما زيد منطلق ومثال لا المشبهة به نحو لا رجل افضل منك واشار بقوله
المشبهتان بليس الى علة عملهما اعني لكونهما مشبهتين بليس اما وجه
مشابهة ما بليس فمن حيث انها لنفي الحال ووضعها على الجملة الاسمية ودخول
الباء في خبرها واما وجه مشابهة لا بها من حيث انها لنفي وضعها على الجملة الاسمية

الا ان مشابهة مابه اكثر من مشابهة لابه ولهذا لفظ مابه دخل على المعرفة

والنكرة معا ولفظ لا لا تدخل الا على النكرة وانما اختصت بالنكرة دون المعرفة

لان دخولها بالنكرة احق منه دخولها على المعرفة لانها في الاغلب لنفي الجنس ودخول

لا يتصور الا فيها وان استغرقت النفي اي لنفي ما ولا بالا او دخل الجار اي خبرها

على الاسم اكثرها بطل عملها اي عمل ما ولا لامتناع انتقاض النفي بالا نحو ما زيد

الا منطلقا ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو ما منطلق زيد اي بيان بطلان

عملها عند تقديم خبرها على اسمها خلافا للفراء بين عملها وعمل ليس وجه تمنوع

لو وجب كون رتبة الاصل اعلى من رتبة الفرع بخلاف ليس فان عملها لا بطل وان

كان نفيا مستفادا بالا وخبره معها على اسمه لكونه فعلا وكان ولا وجه اخر وهو

ان كل الوجه الاخران تنصب الاول وترفع الثاني بمعنى ذكر اسم نصب الاول ورفع الثاني

اذا كان الاسم الذي دخل عليه لا مضافا الى نكرة او كان نكرة الاسم مضارعا لها اي

مشابها للمضاف مثال الاول نحو لا غلام رجل كائن عندنا ومثال الثاني نحو لا خيرا

من زيد جالس عندنا وانما تنصب لا اذا كان الاسم مضافا او مشابها به لكونه بمنزلة

ان واسم يجلون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره وانما قال مضافا الى النكرة لان الاضافة

في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعريف المضاف حينئذ لاستغنائه حصول لا بهذه على المعرفة

اللهم

الا ان اضافتها كانت لا فظية نحو لا صاحب لزيد الآن او غدا في الدار لعدم تعريف

المضاف واضافة لا بهذه فرضوا لا غلام رجل كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك غير

انهم اختلفوا المضاف واضافة لا في ارتفاعه فبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالحرف

كما في ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بما هو قبل صفول لا ولا عمل للحرف فيه مثل الاول

ان لا مخذوبها خذ وان فوجب ان يرفع الخبر كان وكذا ان مع التي فيها بمنطق مضمون

الجملة فوجب ان يكون عاملا في ظرفيها في مثل التي ان لا فرع على ان فوجب ان لا يكون

ما وبالة في العمل لا خط لا رتبة الفرع عن الاصل واعلم ان مذهب الجرجاني رحمه الله

اثبات الجزء في هذا الباب واما بنو تميم فانهم لا ينيبون الجزء في كلامهم بل يجذفونه

حذفا لازما لانه كما حذف الجزء في قولهم لولا زيد لكان كذا

واما النكرة المفردة فمبنية معها اما مع لا على الفتح كما ان نصبه بالفتح نحو لا رجل

في الدار على الكان كان نصبه بالا نحو لا مسلمات في الدار على الظرف ان كان

نصبه بالحرف كالتثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا ظهر ان المصرح

لو قيد البناء على الفتح بما قيدناه كان اصوب فاعراه بالحرف بالمفرد وبها ما يقابلهما

المضاف لتساوي التثنية والجمع وقد سبق الاشارة الى وعلة الوجبة

لبناء العارض والمراد بالنكرة عن المعرفة فانها ليست بمبنية وبالمفردة عن المضاف

في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعريف المضاف

والمشبه بها غير مبنيين والعلة الوجبة لعدم بنا المعرفة /

والمضاف والمشبه بمرت فيه ايضا ويقال له ان لا رجل في الدار نفي

الجنس لان رجل يشتمل على الجنس كل بطريق البدل فقولك جائني رجل يصلح

يصلح لكل واحد من امته فيكون زيدا او عمرا او بكرا ولا يلزم منه الكثرة في واحد

قال صاحب المقصود في قولهم نفي الجنس نوع من ان نفي

حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم

الرجل وهو كينونته في الدار لا نفي كان كرات لا اس لفظ لا مع النكرة المفردة

جاز فيها ان في ذلك المفردة الرفع والنصب والنكرة والنكرة بر مثاله نحو لا غلام

ولا قوة الا بالله وانما جاز الرفع في هذا المثال لانه مبني على سوال نحو ان

يقال اجوام قوة بغير الله فتقول لا غلام ولا قوة الا بالله ويجوز في هذا المثال

ضم الاول فتحها بان يجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر لها خبر واحد

عند سيبويه ويلغو الكلام جملة واحدة لان لا الذي كان اسمها مفتوحا

لا يعمل عمل ان في الخبر عنده ويجوز ان يقدر لها خبرين عنده ايضا واما عنده

غيره يعمل لا المفتوحة في الخبر فيجوز ايضا ان يقدر لها خبر واحد لان الاول والثانية

وان كانت عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا

كي ان زيد

كي ان زيدا او ان عمرا قائمان ويجوز ان يقدر لكل واحد خبر ايضا وثانيها بنصب الثاني فتح الاول بان يكون

الاول لنفي الجنس ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان يقدر لهما خبر واحد عند

سيبويه لان خبر لا صار مرفوعا عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لا تعمل عاملة

في الخبر بالاتفاق فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو غير جايز وثالثها

رفع الثاني مع فتح الاول على ان يكون الثاني معطوفا على محل الاول وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما

خبر واحد لكون الخبر المقدر خبرا للمبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد خبر لئلا يلزم اجتماع العاملين

وهي الابتداء على معمول واحد ويجوز ان يكون لا في هذه الوجه بمعنى ليس وراجعها رفعها معاملة ليس

العاملة لا عند نصفها في العمل لانها تعمل بالت بتة وما يعمل بالت بتة عمله ضعيف مع حصول

شرط الا عمل وهو النكرة فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء او الاسم الثانية اسم لا التبرئية او معاة غير

زائدة ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره لانه لا عامل

لهما الا الابتداء وخالسهما رفع الاول وفتح الثاني على ان يجعل الاول بمعنى ليس والثانية غير ملغاة ويجوز ان

خبر واحد عند سيبويه وغيره لا يجوز هكذا في ان يوقف هذا المقام فانه من المواضع التي زالت فيها الكثر

الاقدام واما النكرة المفردة فلا يقع بعد ها الا مرفوعة وهي اما نكرة معاملها نحو لا زيد

في الدار ولا عمرو واما وجب الرفع فلزوال المشابهة التي تعمل بها لامن كونها لنفي الجنس عنده وقولها

على المعرفة وعلى النكرة واما وجب فيكون النكرة جاريا مجاها عند من ينفي الجنس النكرة لا يكمل اشتباهه

في المعرفة والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اربعة منها ارفع التسعة تنصب الفعل

المضارع وخمسة منها تجزمه اما الفعل المضارع اما الحروف الناصبة للفعل المضارع فهي ان

ان المصدرية واحترزنا بالمصدرية عنه الزايدة والمخففة الواقعة بعد ما ظننت فان كلا

منهما لا تنصب وهي اعني ان المصدرية اصل في نواصب المضارع لكونها ثابتة بان التي هي من حروف

المشبهة بالفعل من حيث اللفظ وتغيير احد الحرفين بعد ما ان المصدرية وكي وهي موضوعة لتاكيد النفي

في الزمان المستقبل نحو لن يخرج زيد فانه افاد تاكيد النفي في لا في خرج زيد كنت نافيا خروج زيد فيما

مضى فاذا دخلت ان على لا في خرج زيد كنت نافيا خروج زيد فيما زاد على النفي تاكيد

وقيل انها لا تعمل ابدا لان نونه تقي ما دخلت عليه وهو بعيد ومما يدل على بطلان التعليق بحو قوله فلن اكلم
الا خرج بالنصب اذن لي ابرح قاعدا وكي ذهب الكوفيون لان تاكيد النفي يجوز ان يكون مؤبدا او غير مؤبد
وكي وهي وضعف للتعليل فاقيلة واعلم ان بعضاهم ذهب الى ان اللام وان النصب سواء ان هذا
فقط والبواقي ينصب بانها بان بعده بها وهو مذهب الكثرون الى ان ان ولن واذن وكي كلها مستوية
الاقدام في النصب والاول ليس بجيد لان اصل لن لا ان واذن على الاصح فلو اظهر بعدها ان لزم حصول
ان بمقتضاه وهو التكرر ولو اظهر بعد كي لكانت حرف جر لا ناصبة وهي ليست بجار قبيل دخول اللام عليها
بحو قوله كيلا تاسوا فلو كانت حرف جر لامتنع دخول حرف الجر على مثله اللازم ربط كي بما ذكرنا فكذا
اللازم وقد يعتضدهم بهذا القول بانه لو كان اصل لن لا ان لما جاز تقديم ما هو ضمير بها عليها لان ما
هو ضمير بها يتقدم عليها لكنه جائز بدليل صحة قولك اما زيدا فلن اضرب وبهذا التعريف ليس شيء من لا ان
لانسلم لزوم ذكر لان احكام الحروف وبعضها قد تزول بتركيب البعض كما ان لو اذا ركبت
مع لا يبطل معنى بها ويغني بوجه ما مع التخصيص وعند الفراء اصلها لا ابدلت النون من الالف الاول
اصح لانها على تقدير الابدال لم يزد لفظ على الاصل بدليل على تاكيد النفي بخلاف الاول وهو ايضا ضعيف
والتشبيه بالانه قد ذكر اولا ان المصدرية ثم لن ثم كي فاورد مثال الاول بقوله اعجب ان تقوم بالتاء
ولا يجوز بالياء بدليل تقديره اعجب اياه بقوله اعجب ان قيامك ومثال بقوله ولن تفعل ومثال الثالث
بقوله وجئتك كي تعطيني حقي اي مجيء معلول باعطائك والمرجع من الحروف الناصبة للفعل المضارع
اذن واصلها اذ دخلها الجواب باعتبار المعنى وجزاء باعتبار اللفظ كقولك اذا تكرمني
من قال ان اكرمك واللام في لمن يتعلقون بقولك واعلم انه ينصب اذن الفعل المضارع اذا كان الفعل الذي
حصل بعدها اذن مستقبلا غير حال ولا ماض قبلها فان انتفى احد هذه الامور لم يجز نصبه بها على الشرح قبلها
لان ما هو حال لا يصح ان يكون جوابا لشيء ولا ان يكون مستقبلا لان الفعل الواقع
بعد اذن لا يكون جوابا لشيء قبلها لبطل العمل اي عمل اذن كقولك اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب لان
الفعل المعتمد على شيء قبل اذن وهو انا فلو جاز النصب لزم وجود المبتدا بدون الخبر وهو ممتنع والله
يقع لزم الغاء عمل اذن وهو جائز لان اذن لتصدير ما وضع على العمل حتى يجوز الغاؤه وبانه كي
كان ان تكرمني لانها قد تقع في موضع لا يليق بها عمل بحو ان اذن فاعلم كذا ايضا يبطل عملها
ان اعتمد

ان اعتماده على الشرط او القسم مطلقا اي سواء كان قبلها او بعدها بحو ان تاتني اذن اكرمك ولا يجوز
فيه النصب بل الرفع اذا الشرطية قبلها ستة مع الجواب ولو نصب يبطل حكم الشرط وذكر ممنوع فان
الشرط فيلغى عمل اذن وهذا ليس بصحيح لان الفعل الواقع بعدها معتمد على اليمين كي يبطل حكم الشرط وبذلك
يبطل عمل اذن اذ الاولى ان يقال ان الفعل الواقع بعدها ان بعد ان الحال وان لم يعتمد على شيء
قبلها وان فيه للوصل مثال بحو اذن اظنك كاذبا ان يجيء زيد في حال الظن لان نواصب المضارع
مبنية على الاستقبال الا يرى ان ان وكي ولن لاضطرارهن في الحال واعلم ان المصنف قد ترك شرطا لا بد منه
وهو عدم الفصل بينها وبين معمولها بالا نحو اذن لا تعمل وان لم يعتمد الفعل على شيء قبلها وقد
يرد به الحال نصفها فلا يقال اذن في الدار اكرمك الا بالرفع وان مر بينها ان من بين نواصب
المضارع ما نظر على الفعل الذي وجوبت من ان ضرب زيد مما ثبت من قبل ان اصل نواصب
هذه ان واخواتها تعمل لشبهها بها في كان قويها فنصب فعل على الماضي وضعفها فنصب بعد ستة الاحرف
وهذا ان تكلف الستة يعني ولام كي ومعنى هذا ان معنى كي وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها
فلهذا سميت بلام كي قبل اللام حروف ان يعمل موضع اللام كي اللام التي تدخل فيه لام كي هذا
واللام التي للصيرورة واللام الزائدة انه كلها ينصب المضارع بعدها باضمار ان فاضمار ان في المصيرورة نحو لم
يربه الله ليبين لكم فانه ليس لكم لكونه مفعول يربه واللام التي وجد وهي لام
زائدة لتاكيد النفي الداخل على كان اي ما كان الله ليغفر سواء كان ناقصا ايضا كقوله تعالى
وما كان الله ليضيعه بهم او مضارع كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم واما كيف لام الجحود لانها
بعد النفي اذا الجحود عبارة عن نفي ما يتوهم ذكره مثبتا والفصل بين لام كي ولام الجحود ان الاول
للتعليل وهذه اللام ليست كذلك والاول لو صرحت من الكلام بحيل النفي بخلاف الثاني
فيجوز ان لا يذكر الا بعد النفي الداخل على كان لذكورة وتلك اللام ليست كذلك واما التي بمعنى
الى او الاوجه عندي من عبارة الاكثرين وهي بمعنى الى ان انه لو كان بمعنى
الى ان يفهم ان بعدها فيكون تقديره قد تكرمني او تعطيني حقي الى ان ان تعطيني حقي وهذا يوهم ان
الوفد فكذلك عدل عنها وقال او بمعنى الى لغير ان انه ذكر الف مواد الحرف وبقال لها واو الجمع

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم تقبل منا صلوة الفجر والظهر والعصر والمغرب والعشاء ولا تكلنا برحمتك يا ارحم الراحمين

كورة

واما وجه تسميتها بواو الجمع فلكونها بمعنى مع واما وجه تسميتها بواو الصرف فلانها تصرف اعراب الثاني عن الاول لما فرغ عن تعداد ما شرع في اشتقاقها فاورد اشتقاقها على الترتيب المذ
كور في المتن فقال في مثال حتى تخوضت حتى ادخلها فكانك قلت حتى ان ادخلها والدليل على ان
الفعل الواقع بعدها منصوب باضمار ان قوله ما ادريت عين الالداء بحق بطلة حتى المصيف
ويغلو القمد ان كان المصيف جرورا ويجتي ويغلو عليه وهو فلو لم يكن نصبه باضمار ان بعدها
لما جاز العطف على المجرور والا كان حتى في موضع جار وناصب وهو غير جايز وفي مثال لاكرامك
نحو جئتك لتكرمني فكانك قلت لان تكرمني ان جئتك لاكرامك في مثال لالجلك نحو ما كان الله ليعذبهم
ان كان فيهم وانا اغفر ان بعد لام كي لام الجحود لانهما جاران فلو لم يضمر ان بعدها لزم
وصول الجار الى الفعل وهو ممتنع لانها حرف خواص الكلام كما عرفت في صدر الكتاب في مثال الواقع
بعني اي والا لا تزنك او تعطيني حقي اي الا ان تعطيني حقي وانما اضمر ان
بعد واو الا ان لا بمعنى الا واو الا واو ان كان يلزم اضمار ان بعدها حتى يلتبس الفعل معها بقوة المصدر
لاختصاص ما تين كلمتين بالاسماء في مثال واو الصرف نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وانما
جاز اضمار ان بعد واو الصرف ومع تعلق شيئين اما ان تعمل اختيارا او بالمقتضى العارض
لها ولا سبيل الا ان تعمل باعتبار الاول لان المقتضى الذي وضعت وهو العطف ولا يعمل النصب
شيء من حروف العطف ولا الى ان يعمل باعتبار الثاني لان المقتضى العارض لها هو مقتضى معنى ومن المعلوم
ان معنى لا يعمل النصب في الفعل وانما قلنا ان واو الصرف بمعنى مع لان قولك لا تاكل السمك
وتشرب اللبن في قوة قولنا لا تاكل السمك مع تشريك اللبن فالمعنى تاكل السمك على حدة
وتشرب اللبن على حدة لا الجمع بينهما في وقت واحد واذا اريد المنع من كل منهما يقال لا تاكل
كل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي لا تشرب اللبن والفعل بعد واو الصرف مع ان للفرقة
فنصوب المحل على انه مفعول معه واذا رفعت وقلت وتشرب اللبن يلزم تقديره وانت
تشرب اللبن فالواو لعطف الجملة على الجملة وضع الحال فعلى
هذا يلزم الجمع ممنوعا كما اذا اضمر ان والفعل بعد لام الجحود فلا يجوز اضمار ان بعدها

الى وجه اب

الكلام ما خار ان

والتجاور

الى وجوب الاشياء الستة وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وانما
اشترط احد هذه الاشياء الستة لانه سببية فاقبلها لما بعدها انما يتحقق بعد تحقق احد
هذه الامور مثال الامر نحو زرني فاكرمك ان كان الكرك وانما ليكون منك زيارة فالاكرام ملك منه
مثال النهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان كان يحل تقديره لا يكن منكم طغيا
فاحلال غضبي منه ومثال النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا ان كان تحدثنا تقديره لم يوجد منك اتيان
سبب الحديث ومثال الاستفهام ايين بيتك فازورك ان كان ازورك الغد ليكن
منك تعريف بيت فزيارة ومثال التمني نحو ليت لي مالا فانفقه ان كان انفقه فالمعنى التمني
حصول مال من الله وانفاق في ومثال العرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا ان كان نصيب خيرا تقديره
الا فليكن منك نزول فاصابة خير ومن وهو ان العرض فرع من التمني لانك اذا عرضت عليه
النزول فقد تمنيت الاعلى ما تودده وتميلا ولكنه اب يستفهم لانك تقصد بقولك الا تنزل ان كان
يستفهم عن ترك النزول وانما تقصد الانكاره وتوفيه عليه فقط وسبب اضمار ان بعد الفاء
او الواو العاطفة لانتصب فيلزم اضمار ان بعد جميع الحروف دون اضمارها لنوصلها الى عمل
النصب مردودا غير بانها ويجب ان يكون ما قبل الفاء وغيره من العاطفة ان صيغة باضمار ان في تقديره
المصدر ايضا لئلا يلزم عطف الاسم المحض على الفعل وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون
المعنى ان فعلت فعلت وارد به لزوم الاول سبب الثاني لان يكون باضمار ان شرطا في غير
فاصب المضارع على تشبيه في جوزه فقال واجاز جعله اسم الفعل المضارع لما ولما التي ليست بمعنى الا ولا
بمعنى حين بل النفي الخالص قد يوقع ما توقع ان ترى الفرق بين لم ولما بعد ان يلزم الفعل بهما
جزما والفرق بين لم ولما ان في لما توقعا ليس في لم لان لما النفي قد فعل ولم النفي فعل فلما في النفي
بمنزلة قد في الاثبات وقد يقع لما النفي خلف الكن في علم تعلق القوم ينتظرون ركوب الامير فقد ركب
ولما يركب وان في لما استغراق وهو ان الركوب في لم تعلق لهم فلان ولم ينفع النفع ان عقيب نفيه
واذا قلت لما ينفعه الندم افاد انهم ارتقبوا عدم النفع ان وقت الاخبار وفي ما يجوز حذف الفعل ولم
يجز مع لم تعلم فرجعت ولما ان ولما يخرج زيد والمعنى فرجعت ولم لانه ما عتابه فدنى قد فعل ويجوز

بسم الله الرحمن الرحيم

ضرب الفعل ما قد كنت له وكان قد يجوز حذفه مع لما ولان اصلهم زيدت عليه حافاب مهذاب
الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شذ ذا كقوله ان وصلت وان لم اسر وان لم تصل اعلم ان
الجزم القطع وسميت هذه اللام الجازمة لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه وانما
عملت الجزم دون اخواتها كما عملت موضوعة لاستقبال المضارع اي الماضي ثبت بان الشرطية
في الانتفاء فاعطيت عملها وهو الجزم فان قيل لم لم يجز حذفها على ان فيه حملا جائزا حذف
والجواب عنه ان وضع هذه الانتفاء المذكورة خاصة فكذلك لا يجوز به حذفها على الماضي بخلاف ان
فانها لم توضع لانتفاء المذكور واعلم ان الجازم ينقسم الى قسمين قسم يجزم فعلا واحدا وقسم
يجزم فعلين فمن الاول لما كما ذكرنا ولام الامر وهو احتراز عن لام الجحود ولام التاكيد فانها
لا يجزمان الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل في اللام ان تفتح لزوم الواو وقوعها على حرف واحد ان يفتح على
ما عرفته في نائبيها وبين لام الابتداء وانما عملت الجزم لانها نائبة بلام الجر صورة لكنها لدخوله
الفعل المعرب عليه بخلاف هو وهو الجزم اولانه شبه بان الشرطية في لزومه المضارع و
ونقل معناه من الاثبات الى النفي واقوى قوله للغائب حذفه ما بيان كونه حذفا
لاطائل تحته واما بيان كونه حذفا فلانها ان لام الامر ولم يكن للغائب كما في امن طائعا يورد
وان في قوله تعالى فليتمتعوا وقوله تعالى فليتصعدوا اصلهما لكم يكن جازما والا ورد لا النافية
الجازم ايضا لانه شبه بان الشرطية من حيث تنقل الفعل الى النفي لانه نقيض الاخبار الا ترى ان
الشرطية لنقل الفعل المجزوم به الى المذكور فيه ومن اثبتي ان التي في الشرط والجزاء وهو احتراز
عن ان المخففة من المثقلة وان النافية وانما عملت ان الشرطية الجزم لانها لانه خلت
على جملتين وجعلتهما بمنزلة جملة واحدة فحصل بطول الكلام تنقل ما فيه ضعفه وهو السكون
لانه في مواضع الثقل اليف وتقول في الفعل الذي دخل عليه لم نحو لم يضرب وفي الفعل الذي
دخل عليه ما نحو لما يركب وفي الفعل الذي دخل عليه لام الامر نحو ليضرب زيد وفي الفعل الذي
دخل عليه لا الناهية لا تفعل وفي الفعل الذي دخل عليه ان في شرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وهما
ان الشرط والجزاء امضارعين نحو ان تضربني اضرب بجزم الفعلين معا وان كان ان الشرط والجزاء ما
ماضيين لم

واخواتها كان او ليس وان او لوليت ظاهر والجواب عنه ان المراد باطلاقها الاستثناء وهذا
وهذا اقوله تعالى فقد مضت فلو بقيت على ظاهرها لكان قلبا كما وما اتى مصلية في ما زال وما اخواتها واوله
بما خواتها اما غير دام وما جاء بمعنى دام فاتى ناقية بارفعه على الخبرية كقوله وما زال
ومعناها اما نفي ما زال واخواتها استغراق الزمان اما سلب الفعل القاعد في زمانه الذي
بمنزلة كان في انها للايجاب لا نافي زال وبرح والفك من النفي فيه فعل حرف النفي عليها
حرف الايجاب اذا النفي اذا دخل على النفي يقلبه ايجابا واما اتى مصلية في ما دام فانها مصدرية
ومعناها التوقيت فتقديره اجلس مدة دوام زيد جالسا وهو جلوس زيد بغير زمان ودوام
جلوس زيد كما في نحو جئتك مقدم الحاج اي زمان قدومه والمراد بالاشتغال بشيء قبله كالجلوس
لان الظرف يقتضي ما يدل على حدث وهو قوله تعالى ما زال زيد قائما وفي بمعنى قبله لما سلم بانه
عليه اما على زيد زمان من الازمنة الا وهو اسلب زيد عنه قبله لبيان ما ادعاه من انها لاستغراق الزمان
ما دمت اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوسه وليس النفي اتى ان النفي مفهوم الجملة
ما حال تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقدر غيره او ذكر لاشتغال العرب بذكره وهو
بفهم الا نفي للنفي مطلقا اي حالا كان او غير حال واستدل بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم العذاب صوفهم يغني لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة في كان النفي
المستقبل ايضا واجاب الاولون عن هذه الآية بان ما اخبر الله تعالى بالوقوع فيما يستقبل
بمنزلة الموجود والنوع الثاني من انواع الاربعة افعال المقاربة اي افعال تدنو الخبر على سبيل
الرجاء والحصول والاخذ وجه التسمية كان ظاهر من التوقيف والذي يدل على كونها
افعالا اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها الاتصال سائر الافعال نحو كرمت وعسيت
وعسيتما وعسيتم آه وانقلاب لام عسى الفا وعين كاد الفا وضعف تاء التانيث الساكنة
عليها نحو عست وهي اي الافعال المقاربة اربعة احدها فعل والثاني كاد وان ث
كرب والرابع اوشك والفاء في قوله فعل للتفريع اي لفظا على يرفع الاسم وينصب
الخبر وخبره اي خبر عسى ان مع الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب

وان شرط ان يكون مع لانها موضوعة لتقريب المستقبل من الحال والذي يدل على
الاستقبالية الفعل المضارع وهو ان لانها موضوعة للطمع والرجاء وهما لا يكونان الا
في المستقبل تدل على ذلك ان يخرج مرفوع بانه اسم عسى وان يخرج مؤول بالمصدر
المنصوب بانه خبرها وان قال كما لك قلت قارب زيد ان يخرج ليبان ما ادعاه
من عن عسى بترفع الاسم وخبرها ان مع الفعل المضارع في تقدير منصوب ولوجه الرد
لعسى وجه اخر غير ما ذكر وهو انا نذكر الوجه الاخران يقال عسى ان يخرج زيد كان مع صلتها في
مع موضع المرفوع بانه اسم عسى كما لك قلت وقرب خروج زيد ولم يذكر استعمال المصدر في هذا
لان مقصودهم عدم خروج اللفظ عن علم الاستقبال وانما نعتبر في الوجه الثاني الذي افتقر
في الوجه الاول اليه لان الغرض تقرير الخروج وقد حصل برفوع ان مع الفعل اسمعه فقال فعلى هذا
الوجه لا يمكن ضعف ان لاشتماع وقوع الفعل فاعلا على الوجه الاول لانه قد يجد في ان شيئها
لو عسى لكاد وقوله تعالى عسى الكرب الذي امسيت فيه فيكون وراءه فرج قريب وكاد يجر
الكلام وخبره الفعل المضارع من غير ان في تقدير اسم الفاعل منصوب وانما شرط الا
يكاد لان موضوع للتقريب من الحال فالنفي بعده يابى بصيغة على الحالي وهو المضارع
بغير ان يكون الاصل على مقتضاه وقد يدخل ان على خبر كاد وان كان الاصل ان لا يدخل عليه لما
شبهاه بعسى كما لا يدخل على خبر عسى تشبيها لها بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان
يمصحا فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج خبره لانه في تقدير اسم الفاعل
منصوب لانك اذا قلت ذلك كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه اسم فاعل يستعمل كما كان
قبل هذا ويجيء كاد في موضع قرب الشيء من الشيء كما لك الدرس يكاد ايتم يستعمل كما كان
بمعنى قرب مشابهة الا ترى ان المراة ان قربت من الاقامة قد حصل بل المراد بثبوت الشابهة بينهما على
وجه الناء كيف كان هذا ذلك وليس ما عسى هذا القرب وان هو طمع ورجاء بهذا كان ذات رتبة الى الفرق
بين عسى وكاد وبين ان كاد يستعمل لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول
وعسى لتقريبه منه على الطمع والرجاء والاكثر في المنصوب والتكذيب في كاد ودوم كما يأتي عند ذكره

وهو يستعمل

وهو يستعمل استعمال كاد بالنصب على انه صفة مصدر محذوف او استعمل استعمال الاشتغال
استعمال كاد في دخوله على المضارع من غير ان وكذا استعمال عسى في دخوله على الفعل
هذا الان الاول اكثر استعمالا من الثاني او شكل وهو يستعمل استعمال اشتغل استعمال
عسى في وجوبها نحو اوشك زيد ان يخرج او اشكل ان يخرج زيد ويستعمل استعمال كاد ايضا
نحو اوشك زيد يخرج النوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا المدح والذم وافعال المدح والذم
افعال وضعت لانشاء مدح او ذم وهو ما قصد به فعل قصد به مدحت وذممت لانها غير موضعة لانشاء
وسميا افعال المدح والذم نعم وبئس اي من افعال المدح نعم ومن الافعال الذم بئس واصبع
يجريون على فعلتها وتابعهم الكسائي وقال الفراء انهما اسمان وتابعه ابو العباس وغلط
واصبع به حجة البصريون اتصال تاء التانيث الكثير بهما نحو نعمت وبئست وعمدة الفرقة
الثانية دخول الخافض الجار عليهما في نحو بئس للعبد وقد بشر المولود الموجود فنعم
المولود مولود ذكر والله ما اي نعم المولود نفرتها مكاء ويريها سرعة وقد يفهم نعم السير على
بئس العير وقول عمر للنساء عليها ما نحو بانعم المولى وبانعم المعين والبصريون ان يجيبوا عن حجة
الفرقة الثانية اما عن دخول الجار عليهما فبما ذكر في فعلي تقدير ما اي بمولود مقولة في
حقها نعم المولود على الخبر غير مقول في حقه بئس للعبد وحذف القول في كلامهم كثير كقولك والليل
بنام صاحبه اي الليل مقول في حقه نام صاحبه واما الجواب عن دخول حرف النداء فهو انه
لا نسلم ان حرف النداء دخل عليهما بل دخل فيه محذوف تقديره يا الله نعم المولى انت وبهذا الكلام تم
الا الحمد والا يا قوم اخصص او نحوهما يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس وتقتضيان اسما مضافا اليه
اما المعرفة بلام الجنس وبعده الا لان المعرفة بلام الجنس والمضاف اليه يذكر اسم الفرد الجنس
مرفوع قوله تعالى نعم الرجل زيد او غلام الرجل زيد بنظير نعم حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس
او اسما مضافا اليه وقوله وبئس الرجل زيد او غلام الرجل زيد بنظير بئس حال كونه
مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس او اسما مضافا اليه هذا حاصل ما في الكتاب اعلم ان نعم وبئس وضعا
لغاية المدح والذم اثر اوان يكون فاعلها معرفا بلام الجنس او مضافا اليه يحصل بالتخصيص

بعد ذكر التوكيد لان التفصيل بعد الاجمال ابلغ من ذكر الشئ مفصلا او لان الدليل على ان اللام
في نعم الرجل زيد يجب لا يجب انها لو كانت للجنس لما افتقر وقوع سايه المعارف بها الى تخصيص نعم زيد انت
والمضاف في نعم غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فكقولك نعم غلام الرجل حده اذ كل غلام الرجل
في اقاويل نعم الرجل كل رجل ثم خصصته بزيد ويسمى المرفوع الاول وهو الرجل في نعم الرجل بشر
الرجل كلا فاعلا ويسمى المرفوع الثاني وهو زيد فيما المخصوص بالمدح والذم بخصوص
على المفعولية ليسمى اعلم ان في ارتفاع المخصوص ثلثة مذاهب احدها ان يكون مبتدأ وقد ماخبره
كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر فان قيل
اذا وقع الجملة خبرا فلا بد فيه من عايد يربط وهو ههنا معدوم والجواب عنه ان الجملة اكتفت
عن العايد لاشتمال الاسم الذي حل عليه الام على العايد او المذهب الثاني ان يكون المخصوص
خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فقول زيد اي هو زيد
والكلام على وجه الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتين وقد زاد ابن عصفور وجها آخر وهو
ان يكون المخصوص مبتدأ وخبره محذوف اي نعم الرجل زيد وهو فاسد لانهم اذا التزموا ذكر الشئ موصولة
ولم يكتفوا ههنا فيكون قائلا او يقدم الفاعل للاختصار ويذكره منصوبة فيقال نعم رجلا زيد
وفي نعم ضمير مبهم يفسره رجلا وهو نكرة منصوبة على التمييز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازه والجواب عنه انه اضمار على شريطة التفسير وكذا ابيس اي
بيس شيئا فيفسره نعم فيما ذكرته وما ذكرناه ويلحق جبذا بنعم لانه انشاء بالمدح ويلحق ساء بيس
لانه انشاء بالذم فيقال جبذا الرجل زيد او رجلا وساء مثل بيس واعلم ان جبذا بعارة نعم
من حيث ان فاعله لا يكون الا لفظة ذا بخلاف نعم وذا عن اقتضاء الا لفظة من الاسماء المبهمة والوضع
من الابهام يكون تخصيصا للمقصود لان السامع اذا فرغ سمعه عالم بوضع غرائب الترعات في طلبه
فكان ذكر بمنزلة اخلاء ههنا للتقديم صحيح بذكر التقديم في نعم واقتضى اخوانها مع انها
من الاسماء المبهمة ايضا لان المخصوص الذكر سابق على عيده وبغايرته من حيث تضمنها غير لازم
ذكره بذكر تقدم جبذا زيد وجبذا رجلا زيد مع امتناع نعم زيد في نعم رجلا زيد والمخصوص
في جبذا

في جبذا مبتدأ وخبره جبذا والاسم الاشارة سد مسد الخبر العايد اليها وخبر مبتدأ او محذوف كالمخصوص
من نعم على ما مضى فيمن يقول جبذا فعل واسم وقيل الغلب عليه الاسمية كقوة الاسمية فالمخصوص على هذا
مبتدأ وخبر وقيل بل الغلب عليه الفعلية لتقدم الفعل في التركيب فالمخصوص على هذا فاعل والنوع
الرابع من الانواع الاربعة افعال القلوب وجه تسميتها بها الشك واليقين وكلاهما
حاصلان من القلوب وهي اما الافعال القلوب سبعة ثلثة منها للشك وهي حسبت وظننت
وخلت وثلثة منها لليقين وهي رايت وعلمت ووجدت اذا كان بمعنى علمت فواحد منها
يصلح ان يكون للشك واليقين وهو زعمت اذا كانت بهذه الاربعة الاخيرة وهي علمت ورايت
ووجدت وزعمت بمعنى معرفة الشئ بصفة يقتضي مفعولين اما بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبرا
عنه بشئ ما وذلك كقولك علمت اخاك كريما ورايته جوادا ووجدت زيدا اي فطنا واعلم ان هذه الا فعال
تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر كان وكان اذا كان مضارعا على الشك واليقين كظننت او علمت
زيدا ابا يا الا انها تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى اما لفظا فلانها افعال مؤثرة في كلام المبتدأ والخبر فاذا كان
علمت بمعنى عرفت كان علمت بمعنى عرفت نحو علمت زيدا اي عرفت ورايت بمعنى ابصرت نحو رايت
زيدا اي ابصرته ووجدت بمعنى الاصابة وذلك نحو وجدت الضالة اي اصبتها وزعمت بمعنى
قلت من ثلث نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا لم يقتض المفعول الثاني هذا اذا لم تقدر له
فان كان تقدر اذا كان بمعنى معرفة الشئ بصفة حسبت زيدا فاضلا وعلمت زيدا افاضل
ومن خصايصها اي ومن خصايص افعال القلوب امتناع الاقتصار على احد المفعولين برفع
او الامتناع على الابتدائية وخبره ومن خصايصها ولم يجز الاقتصار على احدهما فيما للكونها
داخلة على المبتدأ والخبر وكل لا يستغني المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ كذلك لا يستغني احدهما عن الاخر
بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته اعطيت درهما ولا
من اعطيته واما المفعول الان معاقبة رضة نهاية قد لهم من تسبيع بخيل اي بخل المسبوع بخيلا كما
في قد لهم فلان يعطي ويمنع ومن خصايصها ايضا الغاؤها واعلم ان الغاء افعال القلوب سواء كانت
متوسطة او متاخرة واوردها الف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا وقوع افعال القلوب متوسطة ثم وقوعها متاخرة

فعال

فاوره ومثال الاول بقولك زيد علمت منطلق ومثال الثاني زيدا علمته او زيد منطلق علمت اعلم ان
الافعال القلوب اذا قدمت على المفعولين لزم الاعمال اظهارا لقوتها بتقدمها على ما هي له في الاصل واذا
توسطت جاز الاعمال والالغاء لانها بالتوسط صارت مقوية من وجه فتعمل ومتاخرة
من وجه فتعمل واذا تاخرت فالالغاء هو الفصيح اذ بالتاخر يبقى لها ضعف التقدم وحق
العامل ان يتقدم واما جواز اعمالها عند التاخر فبالنظر الى العلمية وجه اختصاص الالغاء
بها من الافعال ذات المفعولين لان الافعال فيها غير تامة بمعنى الكلام لانك اذا قلت زيدا ظننت
مقيم كانك في ظني وشكي زيدا اعطيت درهما وزعمت انك تريد زيدا درهما فاعطاك اثبت
في الحال وايضا من خصايص التعليق اي التعليق افعال القلوب حال كونها مقارنة بالا
او اللام بمعنى او اللام مثال الاول فحذف علمت زيدا عندك ام عمرو ومثال الثاني فحذف علمت لزيد منطلق
وجه تعليقها عند المقارنة بالاستفهام او اللام لان الاستفهام واللام وما يقتضي صدر الكلام
ويجعلان الفعل غير عامل لفظا فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان
لزيد في موضع نصب اذ العلم واقع وقد عدل الى الابتداء لئلا يبطل صدر الكلام ولا يجوز ان
التعليق في غير هذه الافعال فلا تقول اعطيت زيدا عندك ام عمرو واعطيت لزيد درهم لان
ذلك اللفظ لا يوقف الا في نفسه الكلام وان سمي هذا تعليق لان الافعال لما كانت واقعة على
الذين في الحقيقة كانت معلقة من هذه الجهة وهي غير معلقة لفظا فكانت معلقة من وجه و
غير معلقة من وجه فشبهت بالمرأة المعلقة هي التي ليست بذات بعل لانه لا يجوز نكاحها
ولا تطلق لانه لا يجوز نكاحها آخر كما فرغ من الباب الثالث اخذ ان تبين
الرابع فقال الباب الرابع في العوامل المعنوية قد يقضي الآن قريبا ان نوعي العوامل
اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوي وهو ان المقتضي شيئان معنى
السببية وتلثة اشياء عند ابي الحسن الاخفش الاول منها او فيها الابتداء وهو اي الابتداء
السببية وتلثة اشياء عند ابي الحسن الاخفش الاول منها او فيها الابتداء وهو اي الابتداء
غرضية الكلام اي تجريته سواء كان اسما صريحا او مؤولا به وهذا يدخل فيه نحو ان تصور موضع الكلام
الصيام من العوامل اللفظية للاسناد غير زايد وانما قلنا غير الزايد ليدخل فيه نحو هل من خالق
غير الله اذ

فانه مبتدأ معنى الا ليس بمجرد من العوامل اللفظية وهو اخر من لكنه لكونه زايدا
لم يعتبر فمن هذا عرفت ان من الواجب عليك ان تقيدها بما قيدناها به وانما تحريد
يجب ان يكون للاسناد نحو زيد منطلق لانه لو لم يسند اليه شيء لكان بمثابة اصوات
التي حقها ان يتلفظ بها بغير معربة اذ الاعراب لا يستحق الا بعد التركيب والمستلزم للاسناد
واعلم انه لو قال بعد قولنا للاسناد او واقعا بعد ادارة الاستفهام او النفي رفعا
للشغر لكان احسن ليتناول كلا القسمين من المبتدأ مثال النوع الاول نحو زيد منطلق
فان زيدا مبتدأ مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ومثال النوع الثاني قائم زيد وانتم قائمون
مسندا الى زيد وانتم وهذا معنى ما قيل ان التجريد عامل في المبتدأ والخبر اذ التجريد
معنى يقتضي الطرفين مسندا ومسندا اليه فوجب ان يعمل فيهما اما عمل الرفع في المبتدأ فلكونه
مشابها بالفاعل من حيث انهما مسندان اليهما واما عمله في الخبر فلكونه مشابها به
من جهة وقوعه ثانيا من الكلام واعلم ان المصنف ذهب الى ان التجريد يعمل فيهما او هو ضعيف
لكون التجريد عاملا ضعيفا لانه معنوي والاصل في العوامل ان يكون عاملا في امر واحد
فحذف عن ان يعمل الضعيف فيهما وقيل المبتدأ عامل في الخبر والخبر في المبتدأ وهو ايضا
ضعيف لانه اذا كان الخبر مشتقا فقد يسند الى ما بعده مظهرا كان او مضمرا فيدل الاقوال
في المرفوعين الا ان الازم بطل عامل المرفوع وهو باطل لان بطلان الازم يستلزم
بطلان الملزوم وذلك لان غير المشتق كالاول لا يتحمل ضميرا واما المشتق فان تحمل الضمير
كما ذهب اليه الكوفيون او غير متحمل اياه عرفت بهذا ان علم الاول عند البصريين
وهو ان الاسند الى عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر ويسمى المرفوع الاول
مبتدأ ومسندا اليه ومحدثا عنه ويسمى المرفوع الثاني خبرا ومسندا ومحدثا به وهو

عامل فيهما الذي للمبتدأ

وحق الاول ان المبتدا اذا لم يكن معرفة لانه وضع الكلام لان تخبر عما هو معلوم
عند المخاطب عما هو معلوم عند المخاطب ليحصل الفايدة وقد
يجئ بمثله نكرة مخصصة بوجه من الوجوه لتقرب بها من المعرفة في
مثال المبتدا النكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان قوله ولعبد مبتدا نكرة مخصصة بالصفة وهو مؤمن وخبره خير
من مشرك بالصفة فان قيل ان كلامكم يقتضي ان يكون اجنبي في قولنا
رجل عالم قايم مبتداء لانه تخصص بالصفة وقايم خبره وهذا عالم
يجوزه احد والجواب عنه انا لم نجوزه لانعدام شرط التخصيص فيه وهو ان لا يقصد بها
واحد مختص بل كان في معنى العموم وهو غير موجود فيه كذا في شرح الزبدة ولم
وللمبتدا النكرة مخصصات كثيرة ذكرت في المطولات فليطلب فيها و
ان تاخر الخبر ان يكون نكرة لما عرفت في المبتداء وقد يجبان ان المبتداء والخبر
معرفتين مثاله نحو اله الها ومحمد نبينا لحصول الفايدة لانه
انما جاز تعريفهما عند المحاجلية لانه اذا كان مشهور الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما
افاده بكلامك بذلك النسبة المجهولة عندك كما اذا عرفت وجود زيد وعرفت ان
ولم يعرف ان زيدا منطلق فقلت له زيد منطلق اي هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق
والمعرفة ذكر حصول الفايدة فحيث وجدت استقام الكلام قال صاحب
المفتاح وقولهم اله الها ومحمد نبينا وجزاء احدهما ان يكون تعريفا وشعرا
الثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة من تجزه بشيء لا يعرف
ثم الكلام ثم ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين فايهما قدمت فهو المبتدا ففي
زيد

وحق الاول

ان خلق